جامعة مولود معمري - تيزي وزو-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مشكلة الأقليات وتأثيرها على الدولة القومية في الشرق الأوسط

دراسة حالة: أكراد العراق من 2003 - 2015

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات شرق أوسطيةوإقليمية

إعداد الطالبين:

- حموش غيلاس
- قاسيمي أمزيان

تحت إشراف الأستاذ:

- أ . محمد عمرون

أعضاء لجنة المناقشة:

أ. فريد بن بلعيد..... رئيسًا

أ. محمد عمرون..... مشرفًا ومقررًا

أ. مصطفى ونوغي..... ممتحنًا ومناقشًا

السنة الجامعية: 2014 / 2015

« لا أريد أن يكون منزلي محاطا بالجدران من كل الجوانب،
و نوافذي مسدودة، أريد أن تهب ثقافات
كل الأوطان على منزلي،
من جميع الجهات و بكل حرية،
لكنني أرفض أن يقتلعني أحد من جذوري...»

المهاتما غاندي

شكر وعرفان

بأسمى عبارات التقدير والعرفان والاحترام نتقدم بها إلى الأستاذ المشرف أ. محمد عمرون. على تقبله مسؤولية الإشراف على هذه المذكرة، على نصائحه وتوجيهاته وتشجيعاته التي قدمها لنا له كل التقدير و الاحترام.

إلى كل أساتذة لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع،

كل من الأستاذ فريد بن بلعيد والأستاذ مصطفى ونوغي.

كما نتقدم بالشكر إلى كافة أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية لجامعة تيزي وزو الذين أشرفوا على تأطيرنا منذ بداية مسارنا الجامعي، وإلى كافة عمال مكتبة القسم لهم منا أسمى عبارات التقدير والاحترام.

إلى الصديقة "حميدة"، التي ساعدتنا في إنجاز هذا العمل.

إلى كل طلبة قسم العلوم السياسية وإلى زملاء دفعة 2010، إلى كل مجاهد علم، الذين رافقونا طوال مشوارنا الجامعي.

تقبلوا منا أزكى تحية.

الإهداء

إلى والدتي التي رافقتني دعواتها المباركة في كل خطوة كنت أخطوها

إلى والدي الذي كان مثلي الأعلى، مصدر الثقة و القوة

أخي، محند واعلى

وإلى أخواتي تينهنان و فاظمة

إلى الزميلات و الزملاء, رفقاء الدرب و الدراسة

إلى من كان له يد العون في انجاز هذه المذكرة.

غيلاس

الإهداء

أهدي هذا العمل البسيط

إليك يا أيتها السيدة المثالية، بوجودك أكتسب القوة و المحبة لا حدود لها،

أنتي الصبر، العطاء، الوفاء و المحبة أنتي كنز الآمال، و مدرسة الحياة .والدتي الحبيبة.

إليك أيها السيد المثالي، و إلى كل قطرة عرق نزلت من جبينك ،لتمهد لي طريق العلم، وعلمتني،

بأن عندما تنطفئ الأنوار لابد من إضاءة شمعة. والدي الحبيب.

إلى خالتي الغالية، كنز الكرامة و المحبة ، وألي أبناءها

إلى من كانوا ملاذي وملجئي، إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة،

ريحان حياتي ، إلى من تذوقت معهم أسرار الحياة وشركنا معا

دفئ العائلة، علموني معنى الأخوة،المحبة،الكرامة.....،

أخواتي وإخواني

إلى كل عائلة قاسيمي كبيرهم و صغيرهم.....

إلى كل من تحلوا معي بالأخاء ،و تميزوا بالوفاء والعطاء ،

إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم شعرت وبرفقتهم في دروب الحياة الجامعية سرت ،

إلى من كانوا معي على طريق النجاح ،

شاركوا معي الأفكار و النضال: أصدقاء لأعزاء.

إلى كل من ضحوا بدمائهم من أجل أن ننعم بالاستقلال: شهداء الثورة.

إلى كل من ضحوا بدمائهم من أجل الحرية والديمقراطية والكرامة: شهداء الديمقراطية.

إلى كل من ضحوا بدمائهم من أجل الدفاع عن الوجود والشرف والاعتراف: شهداء الربيع الأمازيغي.

أمزيان

مقدمة

يضم العالم أقليات كثيرة ومتنوعة بأصولها وثقافاتها أو دياناتها، إذ نادرًا ما نجد في دولة ما مجتمعًا أحادي الأصل، العرق والدين، وفي خظم هذه الازدواجية في العرق والدين انعكست على الدول شرق أوسطية كغيرها من المناطق الأخرى في العالم التي تشهد مشكلة الأقليات في خوض صراع مباشر مع أنظمة الدول في المنطقة، على غرار الأكراد في العراق والأقلية القبطية في مصر والحوثيين في اليمن والبلوش والأهواز في إيران.

فالحديث عن الأقليات لا يعني أنّها مسألة ثانوية أو فرعية باعتبار أنّها تتعلق بمصير جزء من الجماعة التي تسكن في حضن دولة ذات أغلبية، إذْ تجمعهم علاقة وثيقة بوحدة الدولة، وتماسك سكانها والحفاظ على أمنها واستقرارها، إذْ تعاني هذه الدول من إشكالية بناء الدولة القومية في ظلّ التعدّد، الأمر الذي جعلها تواجه أزمة البقاء نتيجة للتحديات الداخلية والخارجية، وغياب آليات لتحقيق وظيفتها السياسية المتمثلة في رشادة صنع القرار وغياب الشرعية السياسية ومؤسسات ذات فعالية ، وتقييد الحركات الفردية والجماعية، وضعف قدرة الاستجابة لمطالب الأقليات، هذا ما أدى لظهور عدّة أزمات داخلية، ومنها التشرذم الثقافي، وعدم التكامل الوطني في إطار الوحدة الوطنية التي نبعت منها حالة عدم الاستقرار، فالأقليات تعاني في مختلف دول الشرق الأوسط، ولكن أوضاعها تتفاوت من دولة لأخرى، وهذا نتيجة لتأثرها بالموروث الجغرافي الذي تركته الدول الاستعمارية المتمثل في عشوائية ترسيم الحدود.

فموضوع الأقليات ليس بموضوع جديد بل هو موضوع قديم استّمد جذوره من التاريخ العابر، إلّا أنّ دراسة هذا الموضوع بأبعاده الجيوسياسية والثقافية، لم تجد له ذلك الحضور إلّا في القرن الماضي، وذلك بعد التطور الكبير الذي شهده ميدان حقوق الإنسان، وميدان العلاقات الدّولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، أين بدأت الأنظار تتوجه إلى هذا العامل، حيث بدأت بعض الدراسات حول الأقليات والجماعات العرقية وعلاقتها بالدول القومية، وهذا بهدف معرفة درجة تأثيرها على استقرار الدول على الصعيد الداخلي والإقليمي، أدى سعي الدّؤوب للأقليات لإثبات ذاتها وطبيعة تعامل الدول معها إلى بروز التوتر والصراع المستمر، كذلك دون إغفال العامل الخارجي الذي لا طالما استخدم الأقليات التي تنحني إلى الدول الكبرى طمعًا في مساعدتها لتحقيق تطلعاتها ومطالبها .

وهنا تبرز المسألة الكردية كقضية محورية وحساسة، إلّا أنّها تعدّ من بين أهم القضايا التي عرفت ولا تزال تشهد اختلافات عديدة، وذلك نظرًا لتوزيعهم الجغرافي المتشتت، والعلاقة الموجودة بين مختلف الحركات القومية والنظم السياسية، إضافة إلى وضعها السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي والتطورات

المهمّة التي شهدتها، والتي أثّرت على وحدة الأمن القومي العراقي في مختلف مراحلها التاريخية وذلك منذ 1921 إلى 2003. فكان عام 2003 منعرج تاريخي للأكراد في العراق، أين أصبحوا يتحكمون على جميع المقومات لتغيير وضعهم الداخلي وصناعة مستقبلهم حسب تطلعاتهم وأهدافهم، واكتسبوا القوّة الكافية، وذلك لاستحواذهم على السلطة المركزية التي تضعهم في موقع مؤثر في عملية إعادة بناء الدولة العراقية وتسيير شؤونها.

1- إشكالية الدراسة:

تعد مسألة الأقليات من بين أهم المسائل التي أخذت تبرز على الساحة الدولية خاصة بعد الحرب الباردة، إذْ بدا يتّسع نطاقها الجغرافي والسياسي ليشمل البعد الإقليمي والدّولي.

لعلّ أهم قضية تثار عند الحديث عن مسألة الأقليات خاصة في إقليم الشرق الأوسط، هي ارتباطها بمسألة الاستقرار والأمن الداخلي للدّول، وبناء دولة قومية تتعايش فيها مختلف أطياف المجتمع كلّ واحد منها بخصوصياتها المكوّن لها.

تختلف درجة تأثير الأقليات على استقرار الدولة باختلاف تعامل الأنظمة السياسية معها، وطبيعة مطالبها، فهناك من تطالب بحق المساواة في إطار مجتمع واحد، ومنها من تطالب بالانفصال عن الدّولة المتواجدة بها لتأسيس كيان لها مستقل.

تضفي على مسألة الأقليات الصدى الدولي بارتباطها بالدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، تركيا وإيران) لأنّها توظّف ورقة الأقليات كآلية من آليات تضرب بها استقرار وامن المنطقة والدّول القومية التي تتواجد فيها خدمة لمصالحها تحت ذريعة حماية حقوق الأقليات.

هنا تبرز المسألة الكردية كقضية محورية، وحسّاسة لأمن واستقرار المنطقة، منها العراق، وتجدر الإشارة إلى أنّ المسألة الكردية تعدّ من بين أهم القضايا التي عرفت ولا تزال تشهد اختلافات عديدة، وذلك نظرًا لتوزيعهم الجغرافي على خمسة دول (العراق، تركيا، إيران، سوريا وإرمينيا)، والعلاقة الموجودة بين مختلف الحركات القومية والسياسية ، إضافة إلى نقطة أساسية وهامة تتمثّل في وضع الأكراد كأقلية في العراق والتطوّرات المهمّة التي شاهدتها هذه القضية التي أثّرت على الاستقرار والأمن الداخلي للعراق، زيادة لعلاقتها مع مختلف الأنظمة السياسية، وكيفية تعامل الأنظمة العراقية السّابقة مع الأكراد المتمثّلة في السياسات المنتهجة الموجّهة اتّجاه مطالبها، وعلى هذا الأساس يمكن ان نعبّر على الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع على النحو التالي:

ما هي علاقة الأقليات بمسألة الاستقرار الداخلي لدول الشرق أوسطية، ودرجة ارتباطها بالعوامل المتحكّمة في عملية تجاذب وتنافر في الأدوار وفي المسؤولية السياسية و انعكاساتها على البيئة الإقليمية و الدولية؟ وما هو موقع الأكراد في العراق قبل و بعد 2003 ؟.

2-التساؤلات الفرعية:

وتتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية، يمكن رصدها في الآتي:

- ❖ إلى أيّ مدى ساهمت الأقليات في التأثير على السياسة العامة للدّولة؟ وما هي انعكاساتها الإقليمية؟
- ❖ ما هو التوزيع الجيوسياسي للأقليات في الشرق الأوسط، ومدى فعالية حراكها السياسي؟
- ❖ هل وضع الأقليات في الشرق الأوسط ينعكس على طموحاتها السياسية، وما هي طبيعة استجابة النظام السياسي لها؟
- ❖ كيف تطوّرت الحركة السياسية الكردية، ومدى ارتباطها بمختلف الأنظمة السياسية التي عرفتها الدولة العراقية من 1921 إلى غاية 2003؟
- ❖ هل الفيدرالية نظام ملائم لإعادة بناء الدولة القومية العراقية، وما هي سلبياته وإيجابياته، وانعكاساته وكيف يمكن تطبيقه في حالة العراق الخاصة؟

3-الفرضيات : قصد تفكيك الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- ❖ كلّما اعتمد الإكراه في احتواء الأقليات كلّما أدى ذلك لتفجير الصراع، ومن ثمّ ظهور حالة عدم الاستقرار داخل الدولة.
- ❖ لم يكن هناك موقف بناء، وإيجابي لمشكلة الأقليات في الشرق الأوسط، بل كان سعي دؤوب لتذويب وتمييع تلك الأقليات في بوقة الوطن الواحد كحالة أكراد العراق.
- ❖ كلّما كانت استجابة الدولة القومية سلبية لمطالب أكراد العراق، كلّما زاد تمسّكهم بها.
- ❖ تطلعات الأكراد الغامضة وتأرجح فكرهم الاستراتيجي بين الحكم الذاتي والانفصالية عطّل مسار إعادة بناء الدولة العراقية وفق مشروع توافقي.

4-حدود الدراسة:

أ-الحدود المكانية: الرقعة الجغرافية التي تشغلها منطقة الشرق الأوسط حسب تعريف ***GERARD FRANCOIS DUMONT***.

ب-الحدود البشرية: الأقليات التي تعيش في منطقة الشرق الأوسط.

الحدود الزمنية: نحدّد هذه الدّراسة من الناحية الزمنية في الفترة الممتدة ما بين 2003 إلى غاية 2015، مع الرجوع إلى التسلسل التاريخي للقضية الكردية، وتفاعلها وتأثيرها على الدولة القومية العراقية من 1921 إلى غاية 2003

5-مبررات اختيار الموضوع: هناك جملة من الأسباب التي دفعتنا للبحث عن الموضوع المطروح، خاصة في الشرق الأوسط من أجل فك الإشكالية الجزئية والعامة تحت عنوان هذا البحث.

أ- المبررات الذاتية:

- ميولنا الشخصي، وشغفنا المعرفي متأصل من المسائل المتعلقة بالقضايا الإنسانية، وخاصة مشكلة الأقليات، دورها وعلاقتها بالدوّل القومية.
- اهتمامنا بهذا الموضوع كان واجب إنساني، قبل أن يكون واجب عملي، نظرًا لانتماءاتنا أوّلا، احتكاكنا الواقعي ثانيًا، والتي اصطدمت بكلّ أنواع السياسات الموجّهة ضدّ الاعتراف بخصوصيات الأقليات الأصلية كجزء لا يتجزأ من مكوّنات وأركان الهوية الوطنية، أين يشترط إدراجها والاعتراف لها كلّيًا بدون عصبية للدفع بالدول لتحقيق وحدتها الوطنية بمراعاة مميّزات كيانها العرقية كأحد ثرواتها الثقافية، التي كانت النواة الأولى كمشكلة في داخلها وصعوبة بناء دولة.

ب- الأسباب موضوعية

- ❖ سمة التعقيد والصعوبة التي يتميّز بها الموضوع لا سيما أنّه من المشكلات التي أرقت البشرية عامة.
- ❖ إنّ هذا الموضوع يمثل محاولة الاقتراب من الأقليات التي تشكل صلب العديد من الأبحاث الاجتماعية والسياسية، وترتبط في غالب الأحيان بمشكلة عدم الاستقرار الداخلي، ويهدّد كيان الدّولة القومية .
- ❖ اكتساب قضية الأقليات في منطقة الشرق الأوسط أبعاد جيوسياسية وتفاعلها مع مختلف الأطراف الفاعلة إقليميًا ودوليًا، وكونها أحد المتغيرات البارزة في تحليل وتفسير مختلف الأحداث الجارية والراهنة على السياسة الإقليمية، إضافة إلى الدور المحوري الذي لعبته وتلعبه الأقلية الكردية وحركيتها داخل الفكر الاستراتيجي للدول الكبرى.

6-أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوعنا في أنّ مشكلة الأقليات من الموضوعات العامة والقديمة المتجددة مع التغيرات الاجتماعية، الاقتصادية، والثقافية الهائلة داخل الوحدات السياسية التي رافقت في آن واحد حصيلة تطور متغيرات السياسة الدولية، وقد حظى هذا الاهتمام قاعات الدراسات وشغل قاعات الهيئات الدولية. لأنّ المسألة برزت واقعيًا على سطح حياة الكثير من الشعوب والمجتمعات حول العالم، فخصوبة هذا الموضوع دفعنا لتناوله التحليلي العلمي والموضوعي، نظرًا لحساسية المسألة التي تتضمن واقع الأقليات والدولة القومية كمتغيرين أساسيين لضبط دراستنا، ثم رصد وتقييم مدى تأثير الأقليات بالدولة القومية، إضافة إلى درجة تأثرها بسياسات والقيم الإيديولوجية المسطّرة من طرف هذه الأخيرة.

7-أهداف الدراسة:

- ❖ أهداف موضوعنا مرتبطة بتحليل العلاقة العكسية الموجودة بين الأقليات والدول القومية، علاقة تأثير وتأثر، هذه العلاقة التي تحتمل السلب، وهي التصادم، الإيجاب كاقتراب الأقلية إلى الدولة المركزية التي تعتبرها هي المنتجة للأمن السياسي. هذه الأمة السياسية هي حجر زاوية الدولة، فهذا يعني أنّ استجابة الدولة لمطالب الأقليات المشروعة هو نجاح إنتاج أمّة سياسية موحدة تدمج إلى داخلها كل الأقليات لتحقيق المواطنة والمدينة، الديمقراطية والتعايش والعكس صحيح.
- ❖ دراستنا هذه تتوقف في استكشاف واقع الدولة القومية ووحدتها واستقرارها والأسس والسياسات التي اتخذتها لمعالجة قضية الأقليات داخليًا، واستنباط أسباب تعثرها، والانعكاسات الداخلية

والإقليمية التي كانت وراء غياب الحوار الجدي بينهما نتيجة لطبيعة النظام السياسي أو لطبيعة مطالب الأقليات.

8-أدبيات الدراسة

1. كتاب "**المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**" للكاتب «**برهان غليون**» الصادر في بيروت سنة "**1979**"، عن دار الطليعة للطباعة والنشر، وتضمن هذا الكتاب مسألة الأقليات وواقعها ومشكلاتها، خاصة في العالم العربي – الإسلامي. حيث تطرق إلى العلاقة المتوترة والحساسة بين الأقليات والأغلبية، والضرورة الملحة للبحث عن إجماع قومي جديد في ظل الانصهار السياسي بالجماعة القومية، وكيفية قيام الصراع السياسي بين الأقليات والأنظمة السياسية. كما عرج على مختلف الأوجه التي تُظهرها مشكلة الأقليات، كما تحدث أيضا عن النزاع الطائفي وربط الطائفية بالمجال السياسي، واستعمالها من طرف السلطة السياسية لتحقيق مصالحها، بالإضافة إلى رؤيته للطائفية السياسية كمنطلق يعكسه واقع المجتمعات الهشّة ذات الأنظمة المتسلطة.
2. هناك كتاب آخر تناول الحركات العرقية وأثرها على استقرار وأمن المجتمعات، وهو كتاب "**الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**"، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية «**أحمد وهبان**»، يتمحور حول تعريف ظاهرة الحركات العرقية والقومية في العالم المعاصر من حيث طبيعتها وأسبابها وأهدافها، ووسائلها وأثارها على الحياة السياسية في البلدان التي تتواجد فيها، لاسيما فيما يتعلق بآثارها على الاستقرار السياسي، وتداعياتها على الوحدة القومية، ومحور هذا الكتاب يتمثل في ظاهرة الحركات العرقية في العالم المعاصر من حيث طبيعتها وأسبابها، وأثارها على أمن واستقرار الحياة السياسية، ويتجلى ذلك من خلال استعراضه لبعض النماذج المعبّرة عن هذه الظاهرة.
3. هناك أيضا رسالة «**ويفي خيرة**»، **التي تتناول موضوع «تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي»**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية والعولمة بجامعة قسنطينة "منتوري"، التي نوقشت في 2005، تتمحور الأطروحة حول طبيعة العلاقة بين الأقلية الكردية والدولة العراقية، وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي و الداخلي، وكذلك تحديد درجة تأثيرها على الاستقرار الإقليمي والدولي، أشارت أيضا لأهم تطورات المسألة الكردية في الدول المعنية، ومحاولة تحليل أبعاد القضية بالتركيز على مسار للحركة القومية الكردية وآفاقها

المستقبلية، وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط، دون إغفال الدور الخارجي الذي تلعبه الدول الكبرى.

4. دراسة «**فيبي مار*PHIBYMARR***» "**العراق ما بعد2003**"، ترجمة مصطفى نعمان أحمد، الصادر في بغداد سنة 2003، عن دار المرتضي، يتألف الكتاب من ثلاثة فصول بعد مقدمة المترجم وتوطئة المؤلفة، ومن عناوينها تؤكد الباحثة رؤيتها الأمريكية لأوضاع العراق بعد الاحتلال، الفصل الأول بعنوان: المحاولة الأمريكية لبناء الأمة في العراق 2003 – 2007، أمّا الفصل الثاني بعنوان: إضفاء الاستقرار على العراق 2008 – 2011، والفصل الثالث بعنوان: التغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في العراق أيضا من 2008 إلى غاية 2011. يتمثل هذا الكتاب في قراءة سلسلة الأحداث السياسية في العراق التي تعطي خط سير مكشوفًا للمآلات التي انتهت إليها، حتى الخطوات المفروضة كتسليم الحكم للعراقيين والانتخابات، وكتابة الدستور وغيرها من الخطوات والمحطات التي أشارت إليها وحصلت فعلا، لم يمكّن العراق من التقدم، أما في الفصل الثاني واصلت الباحثة وصفها للتطورات السياسية وانعكاساتها على العراق داخليًا وخارجيًا، والأزمة التي ساعدت في تصعيد التوتر داخليًا، ومحاولة ضبط الإيقاع، وتابعت في الفصل الثالث، لاسيما بعد 2011 متحدثة عن عودة الحياة الطبيعية رغم مجموعة من التحديات المستقبلية.

5. إضافة إلى كتاب «**حسان بن نوى**» الذي تناول موضوع «**تأثيرالأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**»، نشر سنة 2015، تمحورت المذكرة حول العلاقة الموجودة بين الأقليات والأنظمة السياسية، مركزا على نوع مطالب الأقليات وحدود استجابة الدولة لها، وأشار إلى الأبعاد المحلية والإقليمية لقضية الأقليات في الشرق الأوسط وانعكاساتها أيضا الدولية، أشار إلى التوزيع الجيوسياسي للأقليات مستخدمًا عامل الجغرافيا، ومتغير الفعالية السياسية وحراكها. من ثم ركز على دولة لبنان التي تعاني من مشكلة الطائفية والنظام التوافقي الذي يُصعب تحقيق الاستقرار السياسي بذلك.

9-صعوبات الدراسة:

تخلّلت دراستنا جملة من الصعوبات، وذلك يرجع إلى:

- ❖ تشعب موضوع الأقليات بحدّ ذاته، واختلاف آراء الباحثين حول ظاهرة الأقليات، وصعوبة ضبط الموضوع نظريًا.

- ❖ صعوبة الإلمام بالإطار المفاهيمي، وذلك بسبب التناول السطحي لموضوع الأقليات في الشرق الأوسط لدى الباحثين.
- ❖ غياب بحوث علمية جادة حول ظاهرة الأقليات في الشرق الأوسط، وهذا راجع لكثرة الذاتية والانحياز لدى الباحثين لاتجاه واحد في اعتبارهم أنّ الأقليات هي حالة مرضية، وخطيرة على الدولة دون الإشارة إلى الدور الحقيقي للدول.

10-الإطار المنهجي للدراسة:

1- **المنهج التاريخي:** وذلك للاستعراض ظاهرة تطور تأثير الأقليات في الشرق الأوسط، والاستعانة بأهم الأحداث التاريخية للإحاطة بالموضوع.

2- **المنهج التحليلي الوصفي:** لتحليل أوضاع الأقليات ووصف معاناتها، ووصف سلوك وحالة الدولة القومية بصفة خاصة، ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، إضافة لعرض الخريطة الجيوسياسية للأقليات وحراكها داخل المنطقة.

3- **المنهج القانوني:** لدراسة القوانين والتشريعات التي تسعى لحماية الأقليات خاصة الدستور العراقي.

4- **منهج دراسة الحالة:** بغية تعميق الدراسة وتفصيلها تطبيقًا على الحالة العراقية والأقلية الكردية فيها.

5- **المنهج الإحصائي:** وظفناه أثناء تحليلنا التوزيع الجيوسياسي للأقليات، وذلك لإبراز نسب تواجدها في كلّ دولة.

11-الإطارالنظري لدراسة :

1- **المقاربة الوظيفية:** لتحليل ظاهرة الأقليات وفق العناصر التي تتحكم في التعامل بن الأقلية والدولة القومية، والمبنية على التجاذب والتنافر في الشرق الأوسط.

2- **المقاربة الاتصالية:** وذلك لتحديد طبيعة العلاقة الموجودة بين الأقليات والدولة التي تقطنها، أي قنوات تعبير الأقليات عن مطالبها التي تبعثها كرسالة للنظام السياسي وسلوك الدولة القومية الذي تنتهجه للاستجابة لتلك المطالب.

3- **النظرية الواقعية (الواقعية الإثنية):** وهنا استخدمنا للنظرية يتمحور من الجانبين اللذان عرفتهما النظرية،من اجل الإحاطة أوّلًا بالموضوع بشكل كلّي وإبراز علاقة الدولة بالأقليات

في إطار المصلحة المشتركة، وتحليل أبعاد وأوضاع الأقليات وانعكاساتها الإقليمية موحدة تحليل.

12-مصطلحات الدراسة:

❖ **الاستقرار السياسي:**

ترى **نيفين مسعد** أنّ الاستقرار السياسي هو: «**ظاهرة تتميّز بالمرونة والنسبية، وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيّرات لمجاوبة توقّعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات، دون استخدام العنف السياسي في أضيق نطاق، لدعم شرعية وفعاليته**».

❖ **الشرق الأوسط:**

تعدّ عبارة الشرق الأوسط من أكثر العبارات إثارة للجدل والخلاف بين الباحثين في ميدان العلاقات الدولية، إذا استخدمت عبارة الشرق الأوسط لأول مرّة من طرف **ألفرد ماهان**ليدل على المنطقة التي يقع مركزها في الخليج العربي (الفارسي) والتي تنطبق عليها أي من عبارتي الشرق الأدنى والشرق الأقصى، ولكنّه لم يحدد البلاد التي تدخل في تلك المنطقة.

وما تزال هناك خلافات عديدة حول تحديد نظام المنطقة التي يشار إليها بهذا المصطلح، فيعرّفه: ***GERARD FRANCOIS DUMONT***بـ:«***إنّها مجموعة دول غرب آسيا وجنوب غربهامن تركيا إلى إيران، والشريط القوقازي إلى الخليج العربي، وهي مجموعة تظمّ أيضًا مصر***».

13-تفكيك الدراسة:

الفصل الأوّل: نتطرق فيه إلى الإطار النظري للأقليات وجدلية تحديد المفاهيم المناسبة لها، وتصنيفها، وعلاقتها بالمعطيات المتقاربة إليها، أمّا المبحث الثاني نشير إلى أهداف الأقليات المختلفة ووسائل تحقيقها السلمية، والغير السلمية، إضافة إلى الآليات القانونية لحمايتها، أمّا في المبحث الثالث نبيّن ماهية الدولة القومية

الفصل الثاني: يتمّ التطرق فيه إلى التوزيع الجيوسياسي للأقليات في الشرق الأوسط مستندا إلى متغير الفعالية السياسية، إضافة إلى توزيعها حسب منظور الحراك السياسي. أمّا المبحث الثاني نشير فيه إلى أوضاع الأقليات وتباين معاناتها من دولة إلى أخرى، وتأثيرها على الاستقرار السياسي للدولة

القومية محليًّا وإقليميًّا مرتبطًا بعدّة متغيّرات إقليمية، مشيرًا إلى دور الفواعل الخارجية في تسييس الأقليات خدمة لمصالحها.

الفصل الثالث: وفي هذا الفصل سندرس تطور الحركة السياسية الكردية وتأثرها بمختلف المراحل التي مرّت بها الدولة العراقية منذ 1921 إلى غاية 2003، بالإشارة إلى تفاعلهم وعلاقاتهم الصراعية، دورها ومعوقاتها والتطورات الداخلية والإقليمية للدولة العراقية وتبلور مطالبها السياسية. في المبحث الثاني نتناول النظرة الكردية اتّجاه إعادة بناء الدولة العراقية من 2003 إلى غاية 2015 وفق نظام فيدرالي بالإشارة إلى عراقيل نجاحها، وصولًا إلى النظرة الاستشرافية حول السيناريوهات المستقبلية للدولة العراقية وفق الأوضاع الراهنة.

الفصل الأول

الإطار ألمفاهيمي للأقليات والدولة القومية

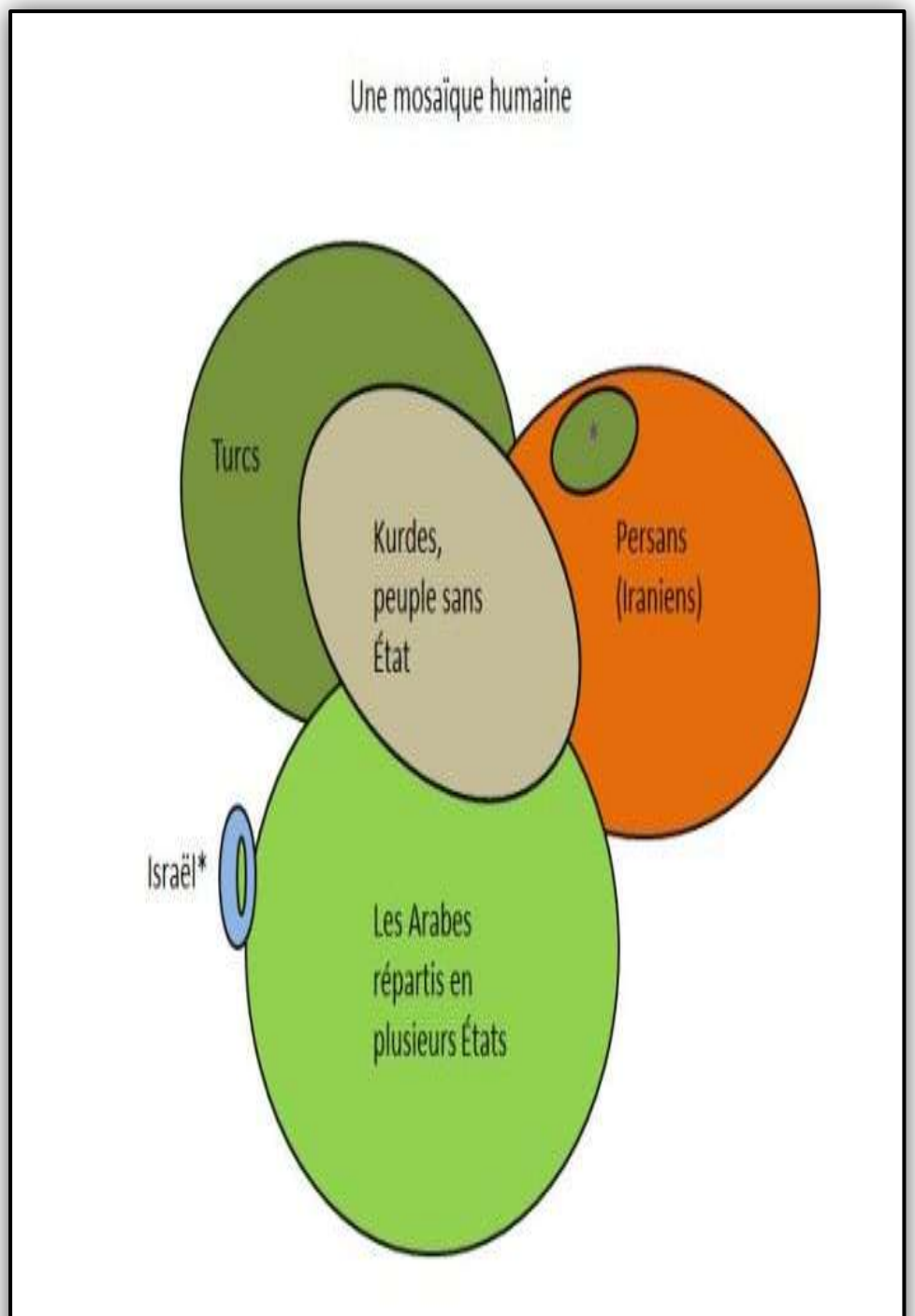

خريطة (01): شكل يوضح التعدد القومي لمنطقة الشرق الأوسط .

يعد الحراك السياسي الفعال للأقليات موضوع العديد من النقاشات التي تطرح في مجال الدراسات الاجتماعية و السياسية، والشيء الذي جعلها ظاهرة عالمية هي القفزة النوعية التي عرفها مجال حقوق الإنسان مع تطور أفكار الديمقراطية كحق تقرير المصير، ما يصعب من إنكار حق الأقليات العرقية والدينية في المساواة، والاعتراف بوجودها وهويتها. ما قد يوثر على الدول القومية خاصة دول الشرق الأوسط المعروفة بالتعدد القومي والديني.

ولغرض فهم كل هذه الجوانب ارتأينا أن نخصص الفصل الأول لتقديم أهم التعاريف التي جاءت لتحديد ولتدقيق مصطلح الأقلية، ومحاولة الخروج بتعريف نعتمد عليه في دراستنا هذه وكيفية تصنيفها، مع تحديد بعض المصطلحات المرتبطة بمفهوم الأقلية إضافة إلى التطرق إلى مطالبها ووسائل تحقيقها وتفاعلها مع الدولة القومية، ففهم هذه العناصر يمثل خطوة هامة لتوضيح موضوع بحثنا وتحليل أبعادها التي سنتطرق إليها في الفصول القادمة.

المبحث الأول: مفاهيم، ومنطلقات أساسية حول الأقليات

يعرف مصطلح الأقلية في تعريفه جدلًا واختلافًا واسعًا بين الدارسين، والباحثين، مما شكل صعوبة في التوصل إلى تحديد تعريف دقيق له، إذ لا يوجد تعريف شامل للأقلية يحظى بالقبول عموما، إذ ترجع صعوبة التوصل إلى تحديد تعريف واضح للأقليات إلى العديد من الأسباب نذكر منها:[1]

1- الطابع المتغيّر للأقليات:

إذ لا يوجد استقرار لحال الأقليات على صيغة واحدة، كما أنها تتباين في أوضاعها من بلد لأخر ،وذلك لأسباب تاريخية، جغرافية، أو سياسية، وحتى اقتصادية واجتماعية .

2- حساسية المصطلح بالنسبة للدول:

ويظهر عند طرح مسألة حقوق الأقليات، وحمايتها، فاعتراف الدولة بالأقليّاتومنحها هذه التسمية من شأنه أن يعزّز مبدأ حقوق الأقليات وحمايتها.

3- وجود اختلاف في تحديد طبيعة مسألة الأقليات:

فهناك من يعتبرها مسألة "**طبيعية**" توجد في العديد من الدول، وتعرف الأقليات عدّة أوضاع اجتماعية، اقتصادية مختلفة عن أوضاع الأغلبية، لكن ما يجعلها حالة "**مرضية**" حسب البعض، هي تلك المطالب غير "**الاعتيادية** " بالنسبة للدول التي تتعارض مع أمنها الوطني.

المطلب الأول:إشكال تعريف الأقليات

لا يزال موضوع الأقليات يشكّل خلافا بين الباحثين حول تعريفها، فنجد الباحثين من يطلق عليها عبارة **الأقليات القومية *National Minorities***، في حين راح فريق أخر يكتفي بلفظ **الأقليات *Minorité*** بصدد التعريف عن هذه الجماعات، ونجد من يستخدم عبارة **الأقليات العرقية *Ethnic Minorities*** كي يشير إلى تلك الجماعات.

فيمكن أن نميّز بين ثلاثة اتجاهات فكرية بصدد تعريف الأقلية،حيث يذهب أنصار الاتجاه الأول في تعريفاتهم للأقلية إلى**معيار العدد** أي عدد أفراد جماعةالأقلية مقارنا بعدد باقي أفراد

---

[1] خيرة ويفي، **تأثير المسألة الكردية علي الاستقرار السياسي**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة قسنطينة: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2005/2004)، ص ص. 10-12.

المجتمع،ويذهب آخرون إلى التأكيد على معيار آخر وهو:**الوضع السياسي والاجتماعي للأقلية**،أما الاتجاه الثالث، فيذهب أنصاره إلى الجمع بين المعيارين السابقين، فيما يتعلق بالأقلية.[1]

أ- الاتجاه الأول: أنصار معيار العدد:

وهذا بالتركيز على معيار **العدد**، فالقول بجماعة ما أقلية أم لا يتحدد لديهم حسب نسبة البشر لهذه الأقلية، وبهذا يقرون أنّ الأقلية هي الجماعة العرقية ذات الكمّ البشري الأقل في مجتمعها، وبالتالي نجدهم يعرفون الأقلية بعدّة تعريفات، ونحدّد بعضها كالآتي:

« الأقلية مجموعة من السكان لهم عادة، جنسية الدولة غير أنّهم يعيشون بذاتيتهم، و يختلفون عن غالبية المواطنين في الجنس، واللّغة، والعقيدة، الثقافة التاريخ و العادات». [2]

بينماعرّفها معجم الدبلوماسية بأنّها:

« مجموعة من رعايا دولة ما تنتمي من حيث الجنس أو اللّغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه غالبية السكان». [3]

كما تري **نيفين عبد المنعم سعد** أنّ الاعتماد على المعيار العددي يشكل خطورةبالغة كون أنّه هناك أمثلة في الواقع **كالعلويين** الذين هم يحكمون في سوريا.[4]

ولكن إذا نظرنا إلى عددهم سوف نقول عنهم أقلية، وهذا غير منطقي فنجدها تعرف الأقلية بأنّها:

«جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقوّمات الثقافية والطبيعية،وفي عدد من المصالح التي تكرّسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل، وينشأ

---

[1] أحمد وهبان، **الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر :دراسة في القليات و الجماعات و الحركات العرقية** ، (الإسكندرية دار جامعة عربية ،1999)، ص. 106.

[2] أحمد إدابير **التعددية الاثنية و الأمن المجتمعي، دراسة حالة مالي**، رسالة ماجستير غير منشورة, (جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام2012/2011،)، ص. 18.

[3] **معجم الدبلوماسية و الشؤون الدولية**، سموحي فوق العادة، (بيروت: بدون دار النشر، 1968)، ص. 267.

[4] ويفي خيرة، مرجع سابق، ص. 13.

لدى أفرادها وعيبتمايزهم في مواجهة الآخرين، نتيجة التمييزالسياسي والاجتماعي، والاقتصادي ضدّهم مما يؤكد تضامنهم ويدعمه».[1]

ب-الاتجاه الثاني: الأقلية هي كل جماعة عرقية مستضعفة:

ويركز أنصار هذا الاتجاه على معيار الوضع السياسي، الاجتماعي والاقتصادي لهذه الجماعة.

ففي نظر هذا الاتجاه أنّه ليس كل أقلية عددية هي بالضرورة مقهورة، كما أنّه ليست كل أغلبية هي بالضرورة قاهرة، لذا إرتئينا أن نأخذ من أنصار هذا الاتجاه البعض من تعارفهم حول الأقلية، ومنها نجد:

«الأقلية هي مجموعة من الأشخاص في الدولة ليست لها السّيطرة أو الهيمنة، تتمتع بجنسية الدولة إلا أنّها تختلف من حيث الجنس، أو الديانة أو اللغة، عن باقي الشعب وتصبوا إلى حماية ثقافتها، وتقاليدها، ولغتها الخاصة».[2]

من هنا يمكن القول أن الأقلية هي: **أيّة جماعة عرقية تتبوأ موقعا غير مسيطر في مجتمعها**.ومعيار الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي هو المعيار الأساسي لتحديد الأقليةفي نظر أنصار هذا الاتجاه. فبالتالي يتجاهلون بذلك معيار **العدد**،أي أنّ أي جماعة عرقية مستضعفة، أو غير مسيطرة وتعاني من التمييز أو الاضطهاد أو الاستبعاد تعتبر أقلية، وهذا معناه في نظرهم أنّ أي جماعة عرقية مسيطرة أو غير مستضعفة حتىّ وإن كانت تمثل أقلية من حيث العدد هي لا تعدّأقلية.

ج- الاتجاه الثالث: الأقلية هي الجماعة العرقية الأقل عددا والأدنى موقفا:

و يحاول هذا الاتجاه التوفيق بين الاتجاهين السابقين، فيعرّف الأقلية على أنّها الجماعة الأقل عددا أو الغير المسيطرة.[3]

---

[1] عبد المنعم مسعد نيفين، **الأقليات و الاستقرار السياسي في الوطن العربي** (القاهرة: مركز البحوث و الدراسات السياسية، 1988)، ص،5.

[2] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص48

[3] بهاء الدين مكاوي, محمد قبلي, **تسوية النزاعات في السودان**،(مركزالراصد للدراسات، 2006)، ص39.

و من بين التعريفات التي وردت في هذا الاتجاه نجد أن الأقلية:

«الجماعة العرقية ذات الكم البشري الأقل، والموقع السياسي والاجتماعي،والاقتصادي الأدنى، أو غير المسيطرة في مجتمعها».[1]

كما نجدهم يعرفونها بـ

«مجموعة من مواطني الدولة تختلف عن أغلبية الرعايا من حيث الجنس، الدين اللغة والثقافة و غير المسيطرة، أو المهيمنة و تشعر بالاضطهاد مستهدفة حماية القانون الدولي لها».[2]

وما نلاحظه في الواقع أن هناك أقليات غير مضطهدة، ولا مستضعفة ذلك حال الأقلية الفرنسية في كندا، فيمكن القول أن أنصار هذا الاتجاه لم يستطيعوا أن يحددوا تعريفا شاملًا وكاملًا للأقلية.

إذن أنصار هذا الاتجاه أجمعوا على أنّ الأقلية هي الجماعة العرقية الأقل عددا، وغير المسيطرة سياسيًا، وبالتالي اجتماعيًا واقتصاديًا.

وكذلك يعرفون الأقلية "

« هي جماعة من بين رعايا الدولة تنتمي بجنسها، أو بلغتها، أو بدينها إلى غير ما ينتمي إليه غالبية الرعايا».

و كذالك ينظرون إلى الأقلية بـ:

« تلك الجزء من سكان الدولة الذي ينتسب أفراده إلى أصل قومي يختلف عن الذي ينحدر منه غالبية هؤلاء السكان».

من خلال هذه الاتجاهات الفكرية توصلنا إلى تعريف الأقلية تعريفا إجرائيا و ذلك ب :"**الأقلية هي كل مجموعة من الأفراد يعيشون في إقليم معين داخل الدولة،يختلفون عن أغلبية المواطنين في الأصل،الثقافة،التقاليد و الدين،لكن يكونون اقل عددا و سيطرة و نفوذ و أغلبهم يعانون من الاضطهاد و يسعون للدفاع عن مقوماتهم و العيش المشترك**".

فيجب على الأقلية أن تكون واعية تماما بتلك المقومات التي تحقق لها التضامن الداخلي، والتمايز في مواجهة الآخرين،فالأقلية هي نتاج عمليتين تتمثل أولاهما في استقطاب كل من يشارك أفراد

---

[1] عبد الحليم موساوي، **المركز القانوني للأقليات في القانون الدولي لحقوق الإنسان**، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2007)، ص.35.

[2] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 88.

جماعة الأقلية في مقومات ذاتيتها، أما العملية الثانية فتتمثل في استبعاد كل ما يتباين مع تلك الجماعة بصدد هذه المقومات.[1]

و من هنا نلاحظ أن هذين التعريفين يركزان على أهمية الجانب **الكمّي**، أي المعيار العددي في تعريفه للأقلية، ولكن في حقيقة الأمر المعيار العددي غير كافٍ في تحديد الأقلية،وهذا ما نلاحظه في بعض أراء الباحثين الذين اتجهوا مثلا إلى الاهتمام **بالوضع الاجتماعي السياسي** كمعيار لتعريف الأقلية.

إذْ في هذا الصدد كتب الأستاذ **وليم سليمان قلادة: «*نحن لا نضع نصب أعيننا للأهمية الديموغرافية للأقليات المعنية، بقدر ما نأخذ بنظرالاعتبار وزنها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي*».**[2] أي أنّه رفض أن يكون المعيار العددي كافيا في تعريفه للأقليات.

ومن خلال هذه الاتجاهات الفكرية في تحديد تعريفات الأقلية نرى أنّ الأقلية هي:

1- تلك الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعها.

مثال:الصين95% من مجمل عدد السكان هم جماعة **الهان** وجماعة المنغوليين، الأتراك **التاي**، وجماعة التبتيين وتشكل كلها 5%، إلّا أنّ هذه الجماعات تسعى إلى الحفاظ على مقوّمات ذاتيتهم، وتمايزهم عن أفراد الجماعات الأخرى.

2- غالبا ما تكون الأقليات **غير مسيطرة** في مجتمعها، لكن يمكن أن تكون أقلية حاكمة على غرار الأقلية **العلوية في سوريا**.

3- كثيرا ما تكون الأقليات تعاني الاضطهاد أو الابتعاد بدرجات متفاوتة كالأقلية **المسلمة** في الهند التي تمثل 17%.

المطلب الثاني: تصنيف الأقليات

تختلف جماعات الأقليات عن بعضها البعض من خلال العديد من الخصائص، فهناك من ربطها بالذاتية كالعرق، الدين، واللّغة، وهناك من ربطها بالوضع الاجتماعي، والسياسي لهذه الجماعات.ومن هذا المنطلق نحاول توضيح الفروق الموجودة بين الأقليات استنادا إلى عدّة معايير للتفرقة بين هذه الجماعات: فبالرجوع إلى معيار **المقومات الذاتية للأقلية**، نجد أنّ الباحثين يقصدون بتلك الخصائص، والصّفات التي تميّز جماعة أقلية عن جماعات أخرى، التي تتمثل أساسا في :

---

[1] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 89.

[2] وليم سليمان قلادة "حوار علمي حول الأقليات و الاستقرار السياسي في الوطن العربي"، **السياسة الدولية، (ب م)**،(ع ،92). 2003،ص ص. 271، 281.

الدين،اللغة،العرق،ومجموعة من الأفراد يشتركون في واحدة من هذه الخصائص كأن نجدها **أقلية عرقية** من نفس الجنس مثلا **لون البشرة**، أو نجدها **أقلية دينية كأقباط مصر**، و**أقلية لغوية**.[1]

و من هنا يمكن تصنيف الأقليات إلى:

- ❖ **الأقلية الأصلية *Minorités autochtones*** :وكلمة ***Autochtone*** مستمدّة من الأصل اليوناني ***Auto-kthôn***، والتي تعني الإنسان الذي ولد من نفس الأرض[2]، وهم السكان الذين قطنوا إقليم هذه الدولة قبل قيام أي تنظيم سياسي عليه،**كالهنود الحمر** في أمريكا، وغالبا ما تعرضت هذه الجماعات "للقهر" و"الاضطهاد"، وحتى الإبادة من قبل شعوب أخرى استقرت بهذه الأقاليم التي تمثل الموطن الأصلي، أو الموطن الأم لهذه الأقلية.[3]
- ❖ **الأقلية القومية Minorités Nationales:**

وهي مجموعة من السّكان التي تعيش في المناطق الحدودية للدولة، وليست لها كل الخصائص الثقافية، أواللّغوية لسكان تلك الدولة، وإنّما تشكل جزءا من الأغلبية في الدول المجاورة[4]، فالأسباب التاريخية أضافت أجزاء من الدولة القومية إلى الحدود المجاورة، كبداية سقوط الدولة العثمانية، وتقسيمها إلىدول بصفة شبه عشوائية دون مراعاة خصوصيات المجتمعات، وإدراك مميّزاتها.فيرتبط أفرادها بروابط متعددة ومشتركة في آنٍ واحد كوحدة الأصل والدين، اللّغة، العادات والتقاليد مع شعور أفراد هذه الأقلية بروابط عاطفية بينهم، مع رغبتهم في العيش مجتمعين في إقليم يضمّهم. فهنا يمكن لهذه المجموعة أن تشكل أقليّة قومية تطمح إلى الحكم الذاتي أو الاستقلال وتقرير مصيرها.[5]

فغالبا ما تكون مطالب الأقلية القومية مطالب سياسية تتعارض مع المصالح الدولة الوطنية التي تريد المحافظة على وحدتها الترابية وعدم تعريضها للتقسيم.

---

[1] خيرة ويفي، مرجع سابق، ص. 14.

[2] بشير شايب، **مستقبل الدول الفيدرالية في إفريقيا في ظل صراع الأقليات (نيجريا نموذج)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2009-2010)، ص. 24.

[3] خيرة، ويفي، مرجع سابق، ص. 15.

[4] بشير شايب، مرجع سابق، ص. 25.

[5] نذير بومعالي، **حماية الأقليات بين الإسلام والقانون الدولي العام**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر : كلية العلوم الإسلامية 2007-2008)، ص.92.

❖ **الأقلية الإثنية Les Minorité ethniques:**

تعرف الأقلية الإثنية على أنّها مجموعة أفراد يتمتّعون بهوية تختلف عن هوية باقي المجموعات داخل الدولة،متجذّرة في الوجدان التاريخي، ولهم أصل عرقي واحد، ويدركون بواقعهم المبني على وحدة الدين أو اللّغة أو الثقافة، فكلمة **إثنية Ethanos** مشتقة من اللغة اليونانية القديمة، وتعني الشعوب الغير المنظمين في المدن **Polis**، أمّا في العصر الحديث فإنّ ظهورها يعود إلي نهاية ق18م، وبداية ق19م، أين استُعملت كلمة الإثنية للدلالة على الإشكاليات الاجتماعية **Problème sociales**، ووردت في دراسات ***Gobineau*** في كتابه ***Essai sur l'égalité des races humaines*** للدلالة على اختلاف الأعراق.[1]

فظهرت عدّة أراء حول المعايير الواجب اعتمادها في تصنيف الأقليات الإثنية، وأفرزت رأيين هامين هما :

❖ **الرأي الأول:**أين يصنفون الأقليات الإثنية حسب المقومات الأساسية الذاتية من عرق، لغة ودين، وتدخل تحت هذا الرأيالأقليات الإثنية التالية :

أ- **الأقليات السُلالية:** أي تلك الجماعات التي يربطها عرق مشترك كالسمات الفزيولوجية كاللون، وكشكل العيون ...الخ.

ب-**الأقليات اللغوية:** وهي كل جماعة يتحدث أفرادها لغة تختلف عن لغة الأقليات الأخرى في المجتمع.

ج- **الأقليات الدينية:** ويعتبر هذا العامل من أكثر المقوّمات التي تربط بين أفراد هذه الجماعة.[2]

❖ **الرأي الثاني:** تصنيف الجماعات العرقية حسب مواقعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية هو اتجاهيقوم على تصنيف الجماعات العرقية إلى صنفين:

1- **الجماعات المسيطرة:** أي الجماعة العرقية المسيطرة و التي لها الدور الفعال في السلطة المتحكمة فيها داخل الدولة، إذْ يتبوأ أفرادها بمواقع اجتماعية راقية، ويستحوذون على الثروة في البلاد، هذا ما يؤكد على وجود أقليات تتمتّع بوضع مستقر في مجتمعها، ويتبوءون موقع الأغلبية المسيطرة،كالوضع المسيطر الذي احتلته الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا، وذلك

[1] بشير شايب، مرجع سابق، ص. 26.

[2] مرجع نفسه، ص27.

حسب الأغلبية من السكان الأصليين، والتي كانت في زمن قريب تعاني كل أنواع التميز والاضطهاد والاستعباد من طرف تلك الأقلية.[1]

2- **الجماعات الغير مسيطرة:** وهي التي تكون بعيدة عن السلطة، والتي يحتل أغلب أفرادها مواقع غير رئيسية، فهي كثيرًا ما تعاني من الإقصاء السياسي والتهميش الاقتصادي والاجتماعي، الشيء الذي ينطبق على الأقلية العربية الأهوازية في إيران ويدفعها نحوى المطالبة بحق تقرير المصير.[2]

فيمكن القول أنّ الأقليات ليست بالضرورة جماعات غير مسيطرة كون أنّه توجد بعض الأقليات تتمتّع بوضع سياسي مسيطر، كما أنّه توجد أقليات في وضع غير مسيطر في مجتمعاتها كالأكراد في العراق.

المطلب الثالث: علاقة مفهوم الأقليّات ببعض المصطلحات المرتبطة به:

يرتبط مفهوم الأقلية ببعض المصطلحات التي تُستعمل عند التّطرق إليه، كما تُستعمل في حالات أخرى كالقومية، العرقيّة، الطائفية. ونحاول أن نوضّح كلّ منها وعلاقته بالأقليّة، و نشير بصفة مختصرة إلى مفهوم القومية، لأنّنا سوف نتطرّق إلى ذلك في المبحث التالي، ونحاول معرفة جذورها وعوامل نشوءها وعلاقتها بالأقليّات.

أ- **القومية:** القومية هي الرّابطة التي تجمع بين أفراد الأقلية أو أغلبية، وتعزز رغبتهم في الحفاظ على خصائصهم، وتحقيق أهدافهم من خلال اشتراك هؤلاء الأفراد في واحد أو بعض أو كلّ العناصر التي تشكل القومية، وتخلق لديهم شعورًا بالانتماء للجماعة.[3]

ب-**العرقية:** تشتق كلمة عرقية (***Ethnicity***) من الكلمة اليونانية (**إتنوس**) المشتقة بدورها من كلمة «**إثنيكوس**»، والتي تقابل في المدلول لفظة أمّة «***Nation***»، والمراد منها جماعة بشرية ينحدر أفرادها من ذات الأصل.[4]

---

[1] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص. 132.

[2] كريم عديان بني سعيد، "حق تقرير المصير للشعب العربي الأهوازي"، في:
http://www.ahwazstudies.org/article.aspx?aid=811، (2016/01/31).

[3] خيرة ويفي، مرجع سابق، ص. 17.

[4] **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدّولية**، مارتن غرينتش، تيري أوكلاهان، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، بالعربية، 2008)، ص. 301.

فمثلًا في العصور الوسطى كان الأوروبيون يطلقون لفظة **عرقية** على من هم ليسوا مسيحيين أو يهود[1]، وفي زمن الحرب العالمية الثانية استعملته الولايات المتحدة الأمريكية للدلالة على اليهود والإيطاليين والإرلنديين، وأشخاص آخرون اعتبروا أقل شأنًا من الجماعات البريطانية المسيطرة.

ومازالت كلمة عرقية في اللّغة اليومية تشير إلى «**مشكلات الأقليات**» و«**علاقات العرق**»، فهي تدلّفي العلاقات الدولية على جوانب من العلاقات بين جماعات تعتبر نفسها ويعتبرها الآخرون مختلفة ثقافيًا عن سواها. فالجماعة العرقية: «***جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد أو اللّغة أو الدين أو أي سمات أخرى بما في ذلك الأصل والملامح الفيزيقية الجسمانية، كما يكون هؤلاء الأفراد وأفراد الجماعات الأخرى القريبة مدركين لتباين الجماعة عن غيرها في أي من هذه السّمات على نحو يخلق لديهم الشعور بالانتماء كل لكلٍّ لجماعته***».[2]

فالعرقية هي بالتالي أحد عناصر علاقة بين عاملين يعتبران أنفسهما مختلفين ثقافيًا عن أفراد الجماعات الأخرى. ويمكن بالتالي تحديدها على أنّها هوية اجتماعية (تركز على تباين الواحدة تجاه الأخرى)، وتتسم بصلة وقرابة وهمية،أومستعارة، وتنقسم الجماعات العرقية إلى أربعة أنواع سياسية:[3]

1- الأقليات العرقية المدنية:

إذْ نجد هؤلاء المهاجرين الغير الأوروبيين في المدن الأوروبية، وذوي الأصول الإسبانية في الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأقليات تجد عمومًا مشكلات التأقلم، والتسيير العرقي في المجتمع المضيف، وكذلك العنصرية والمشكلات الناتجة عن إدارة الهوية والاختلال الثقافي، ونادرًا ما تطالب هذه الجماعات العرقية بالاستقلال السياسي، إذْ تدمج عادة في نظام إنتاج واستهلاك رأسمالي.

2- الشعوب المحلية:

هم سكان أصليين في بلدٍ ما، فهم عاجزون نسبيًا على الصعيد السياسي، وغير مندمجين في الدولة-الأمة القائمة إلّا جزئيًا. وترتبط الشعوب المحلية بنمط إنتاج غير صناعي، ونظام سياسي من دون دولة.

---

[1] إبراهيم سعد الدين، **تأملات في مسألة الأقليات**، (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1992)، ص.23.

[2] هشام محمود الاقداحي، **العرق واللغة والهوية القومية**، (الإسكندرية: مؤسسة الجامعة ،2010)، ص. 77

3سميرة بحر، **المدخل لدراسة الأقليات**،(مصر: مكتبة الأنجلومصرية،1982)،ص،151

3- الأمم البدائية (الحركات القومية العرقية):

وهي جماعات لديها قادة سياسيون يطالبون بالحق بإنشاء دولتهم الأمّة. إذْ أنّهم يتمتّعون بقدر أكبر من الخصائص المشتركة مع الأمم أكثر منهم مع الأقليات المدينية أو الشعوب المحليّة.

4- الجماعات العرقية في المجتمعات المتعدّدة:

وهي تدلّ غالبًا على دول نشأت من الاستعمار، وتضم شعوبًا غير متجانسة ثقافيًا كدولة كينيا، أندونيسيا، إذْ هي مجتمعات متعددة إلّا أنّها مجبرة على المشاركة في النظامين الاقتصادي والسياسي المتجانسين.[1]

من هنا فإنّ العرقية تعتبر من بين أهم العناصر التي تميّز شخصًا عن آخر، ويتّضح بأنّ الجماعة الأقلية يكون لديها انتماء إلى أصول مشتركة، ممّا يجعل من العرقية أحد العوامل التي تؤدي إلى بلورة جماعة الأقلية.

ج- الطائفية:

ترتبط الطائفية بالمعتقدات الدينية، أين يكون الفرد منتميًا إلى فئة دينية معيّنة، مما يجعله يختلف عن أفراد آخرين ينتمون إلى فئات دينية أخرى.

[1] مارتن غرينتش، تيري أوكلاهانن، مرجع سابق، ص. 304.

المبحث الثاني : مطالب الأقليات ووسائل تحقيقها

المطلب الأول : مطالب الأقليات

غالبا ما تكون الأقلية راغبة في الحفاظ على خصائصها الدّينية أو اللّغوية أو غيرها، خاصة لمّا تكون في حالة الاضطهاد أو واقعة في نظام يسعى إلى طمس وجودها أو هويتها، الشيء الذي يجعلها تكثّف من جهودها لمكافحة هذه السياسات من خلال محاولة بناء ميكانزمات تبقيها في الوجود وتدافع عنها، ووضع برنامج عمل يتماشى مع طبيعة أهدافها سواء البعيدة الأمد أو الفورية.

إذن هناك علاقة وطيدة بين طبيعة هذه الأقلية ووضعيتها داخل الدولة، ومن هنا يمكن توضيح هذه الأهداف بصفة تدريجية:

أ- تحقيق مبدأ المساواة:

وذلك من خلال سعيها إلى أن تعامل وفق مبدأ المساواة في علاقاتها مع الجماعات الأخرى، من خلال دستور ينص على ضرورة التساوي القانوني والفعلي مع كلّ الجماعات الأخرى.[1]

ب-ضم الأقليات والأقاليم:

من خلال الجماعات الأخرى المماثلة، والموجودة في عدّة أقاليم أخرى ودول مجاورة، وذلك في إطار الدولة "**الأم**"، وغالبًا ما يكون الشعور القومي والمتنامي الذي يتضمن إدراكًا بالانتماء ووحدة المصير هو المحرك لهذا الهدف.[2]

ت-الحكم الذاتي:

و هو بمثابة مرحلة متقدمة بالمقارنة مع الهدفين السابقين، أي أنّ الأقاليم التي تتمتّع بهذا النظام تسير من خلال حكومة ومجلس قوانين لا تخضع لرقابة السلطة المركزية، دون أن يخلّ ذلك أو يمس بوحدة السلطة، ووحدة القانون داخل الدولة، ووفقا لهذا النظام، فإنّ جماعات الأقليات من خلال حركاتها المنظمة قد تعمل للوصول إلى تحقيق الاستقلال الذاتي للأقاليم التي تقطنها داخل الدولة، بحيث تُسيّر شؤونها الداخلية وتمارس حقوقها الثقافية، الدّينية واللّغوية، وإنْ تمّ الاتفاق على ذلك مع الدولة دون مناقشة الشؤون الخارجية التيتبقى من صلاحيات الدولة وحدها.[3]

---

[1] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص. 101.

[2] مرجع نفسه، ص. 102.

[3] خيرة ويفي، مرجع سابق، ص ص، 17 – 18.

وغالبًا ما يعتبر الحكم الذاتي بمثابة مرحلة أوّلية لتحقيق الاستقلال الكلّي أو الانفصال كون المطلب الأخير لا يتوفر إلاّ إذا توفّرت الظروف الملائمة.

ث- الانفصالية:

ويعتبر كهدف نهائي للأقلّيات، ويتمثّل ذلك خلال سعيها إلى إقامة دولة مستقلّة والانفصال عن المجتمع السياسي الذي يشملها،وانفصالها عن الدولة المركزية يجعلها تسيّر شؤونها الداخلية والخارجية دون تأثير خارجي.

وبالرغم من أنّ الانفصالية يعتبر لدى العديد من جماعات الأقليات كحق من حقوقها الأساسية، إلّا أنّه يوجد من الباحثين من قدّموا جملة من الشروط التي يمكن أن تشكّل مبررات للمطالبة بالانفصال، ومن أبرزها تعرض تلك الأقليات إلىالاضطهاد، أو يكون إقليمها مُنْظَم إلى دولة ما بالقوة أو فشل نظام الدولة في تأمين الحماية لسكّان هذا الإقليم، والمحافظة على حقوقهم الرئيسية.[1]

المطلب الثاني: وسائل تحقيق أهداف الأقليات

و يمكن أن نجدها سلمية أو ترتكز على العنف.

أ- الوسائل السلمية:

يمكن للأقليات العمل على تحقيق أهدافها وفق إطار سلمي من خلال عمل ذو طابع اجتماعي كإنشاء الأحزاب السياسية، الجمعيات، الحركات الثقافية، والمشاركة السياسية داخل الدولة كالمشاركة في الحياة الانتخابية.

مثال: الحزب **الكيبكي** في كندا الذي يطالب بالاستقلال الذاتي السياسي، الإداري، الثقافي والتربوي لمقاطعة **الكيبك**.

ب-الوسائل العنيفة:

كمحاولة خلق حالة الرفض والمقاومة للسلطة، وللنظام السائد، ويسمّىغالبا" **بالتمرد**". وللتمرد عدّة أشكال كأن يكون تمرّدًا معنويًا، وذلك من خلال رفض الأفكار وطبيعة العلاقات القائمة داخل النظام السياسي، كما يمكن أن يتخذ شكل التمرّد الفردي كاستعمال العنف على مؤسسات الحكومة.يعتر التمرّد الجماعي أخطر شكل من أشكال التمرّد، وذلك لاقترانه غالبًا باستعمال السلاح إلى درجة تهديد أمن الدولة ووحدتها الوطنية.

[1] خيرة ويفي، مرجع سابق، ص.98.

وغالبا ما يرتبط العمل المسلح بتوفر الدعم بمختلف أشكاله: المالي، العسكري والإعلامي، إذْ تلعب المساندة الخارجية دورًا هامًا في تعزيز هذا الموقف خاصة إذا كانت من الجوار.

المطلب الثالث: حماية الأقليات وموقعها في القانون الدولي.

تصاعد الاهتمام بمسألة حقوق الإنسان والديمقراطية في السنوات الأخيرة مع تفاقم مشكلة الأقليات، وتصاعد حدّة التوتّر جراء الصّراعات المحلية والإقليمية، والتصادمات بين الأقليات والأغلبية وانعكاساتها الدولية، فأدركت الأمم المتحدة مخاطر مشكلة الأقليات في العالم،وتداعياتها.

فكان الإعلان العالمي الخاص بحقوق الأفراد المنتمين لأقليات قومية أثنية أولغوية أو دينية،والصّادر عن لجنة حقوق الإنسان واللّجنة الفرعية لمنع التمييز، وحماية الأقليات، والمصدّق عليه من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في **18ديسمبر 1992**، هو ذروة عطاء القانون الدولي لمسألة الأقليات.[1]

و مما لا شك فيه أنّه يوجد عدّة قرارات ومؤتمرات تدعم مسألة حماية حقوق الأقليات على غرار المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي انعقد في **فيينا** بين **14 – 26 جويلية 1993**، وكذلك نجد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بجلستها السبعين المنعقدة في**12ديسمبر 1997**، في قرارها رقم **123/52**.

أ- إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قوميّة لعام 1992:

من أهم المبادئ الدولية وأبرزها في مجال حماية الأقليات، نجد **إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو أثنية وإلى أقليات دينية ولغوية**، والذي اِعْتُمِد ونُشِر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم **135/47 بتاريخ 18 ديسمبر 1992**.[2]

فكانت المادة الأولى في ذلك الإعلان تنصّ على وجوب قيام الدوّل بحماية وجود الأقليات، وهويتها القومية أو الإثنية، الثقافية، الدينية واللغوية.

وتركّز المادة الثانية على مسألة حقّ الأقليات في التمتّع بثقافاتهم الخاصّة، وإعلان ممارسة دينهم الخاص، واستخدام لغتهم الخاصّة سرًّا وعلانيةً، وعلى حقّهم في المشاركة في الحياة العامة السياسية،

[1] عصام عبد الله، **"المسألة الكردية، حقوق الأقليات وحق تقرير المصير"**، الحوار المتمدن. ب.م , ع.2140, ديسمبر 2007, ص ص .1-3 .

[2] أرشد الهرمزي، **تركمان والوطن العربي**، (كركوك: مؤسسة وقف كركوك، ، 2003)، ص. 51

الثقافية، الاقتصادية، الدينية والاجتماعية، وحق الأقلياتفي إنشاء الرابطات الخاصة بهم والحفاظ على استمرارها.[1]

فيما يخص الصّعوبات، والضغوطات التي تتعرض لها الأقليات من أجل تضييق طرق تواصلها مع الأقليات الأخرى الموجودة خارج الدولة، أو حتى فيما بينهم داخل الدولة، جاءت الفقرة الخامسة من المادة الثانية من هذا الإعلان لإضفاء المزيد من الاهتمام حول مشاكل الأقليات، فتنص على:«**للأشخاص المنتمين إلى الأقليات الحق في أن يقيموا ويحافظوا على استمرار اتصالات حرّة وسليمة مع أفراد جماعتهم ومع الأشخاص المنتمين إلى أقليات أخرى، وكذلك اتصالات عبر الحدود مع مواطنين الدول الأخرى الذين تربطهم بهم صفات قوميّة أو أثنية وصلات دينية أو لغوية، دون تمييز**».[2]

من أجل مراقبة تنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الأقليات، فقد فوّضت الجمعية العامة للأمم المتّحدة إلى المفوّض السامي لحقوق الإنسان الذي أنشأته الجمعية العامة لهذه الوظيفة في عام 1993، مهمّة القيام بتعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليّات، وعليه تمّ وضع برنامج شامل له ثلاثة وجهات[3]لدعم وتنفيذ المبادئ الواردة في إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليّات، والتعاون مع أجهزة وهيئات أخرى في الأمم المتّحدة، بما في ذلك الدوائر الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وبرامج المساعدات التقنية والخدمات الاستشارية، وهذه الأنشطة الثلاثة مرتبطة ووظيفتها حماية حقوق الأقليات.

ب-اتفاقية الإطار العام لحماية الأقليات القومية :

وعند الرجوع إلى المجهودات الإقليميّة حول موضوع الأقليّات، نجد الأوروبية منها **اتفاقية الإطار العام لحماية الأقليات القومية**، والتي صدرت في نوفمبر 1994 من المجلس الأوروبي في **ستارسبورغ**، وأُلزمت الدول الأوروبية المنظومة للمجلس الأوروبي، وتلك التي تصادق على مضمون الاتفاقية من الدّول الأخرى استنادا إلى**إعلان فينا الصادر 9 أكتوبر 1993**، والمعتمد من قبل رؤساء الدّول والحكومات الأوروبية بالحفاظ على الهويّة القومية للأقليات التي تسكن هذه الدول.[4]

وقد اعتبرت الاتفاقية الحفاظ على الحقوق والحريات الأساسية للأقليّات القومية جزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان. وضمنت لأبناء الأقليّات ممارسة حقوقهم الثقافية والاجتماعية دون أيّة قيود. كما

[1] سعد سالم سلطان الشبكي، **ضمانات حقوق الإنسان في القانون الدولي العام**، رسالة دبيلوم عالي في قانون حقوق الإنسان، (جامعة الموصل: كلية الحقوق، 2014)، ص. 54.
[2] مرجع نفسه، ص. 54.
[3] صحيفة واقع رقم 18، الصادرة عن الأمم المتحدة، حقوق الأقليّات، جنيف، ص. 7 – 10.
[4] أرشد هرمزي، مرجع سابق، ص. 54.

ضمنت الدول توفير المساواة الكاملة بين المواطنين بما في ذلك أبناء الأقليّات القومية العرقية، ومنع أيّ تمييز بسبب اللّغة أو العرق، المساواة بين أبناء الأقليّات والأغلبية العرقية في توفير الفرص الاقتصادية والاجتماعية.

أضحت الاتفاقية عن اعتقادها بأنّ روح التسامح والألفة تعود بالخير العميم على سبل الحوار، وأنّ الاحترام المتبادل هو الأساس في العلاقات الإنسانية.

ج-الميثاق العربي لحقوق الإنسان:

أما على الصعيد الإقليمي العربي، نجد مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والذي تمّ إعداده تنفيذا للقرار الصادر عن مجلس الجامعة العربية في **11 مارس1979**بواسطة اللّجنة العربية لحقوق الإنسان، وقد أصدر مجلس الجامعة قرارا في **31 مارس 1983** بإحالة المشروع إلى الدول العربية، وحتى الآن لم يتخذ أيّ قرار بشأن نفاذ المشروع.[1] ونشير إلى**المادة 29** من هذا الميثاق، والتي تقضي بأنّه لا يجوز حرمان الأقليّات من حقوقها في التمتّع بثقافتها، وإتباع ديانتهم.

وعليه نستنتج ممّا سبق أنّ الأقليات يتمتّعون بجميع حقوق الإنسان، كما يتمتّعون بحماية القوانين والتشريعات المحلية في بلدانهم باعتبارهم مواطنين فيها، ونفس الأمر مع الحقوق الخاصّة، والتي تهدف إلى الحفاظ على وجودهم وهويتهم، بما يضمن لهم ممارسة فعلية لحقوقهم.

[1] عبد الحليم موساوي، مرجع سابق، ص. 126.

المبحث الثالث: ماهية الدولة القومية

المطلب الأول: نشأة و تبلور فكرة القومية

لم يختلف الباحثين في تعريف القومية فحسب بل اشتمل كذلك تاريخ بدايتها الأولى، وتفسير نشوء الأمم، فهناك في هذا الصدد مجموعتان:

الأولىيعتبر أصحابها أنّ الشعور القومي ظاهرة طبيعية نشأت مع ظهور المجتمع البشري، وأنّ بعض سمّات القومية قديمة قدم الإنسانية نفسها، فإنّ التاريخ على مرّ العصور شهد تطور الشعور القومي، والتمسّك العميق من جانب الناس بأرضهم وتقاليدهم والسلطة القائمة على إقليمهم، و ذهب **أرنست باركر** في القول:«**توجد أمم في أوروبا قبل بداية التاريخ المكتوب**».[1]

أمّا المجموعة الثانية فسّروا أنّ ظاهرة القومية حديثة الظهور، لأنّ المجتمعات البشرية القديمة لم تعرفها، فيقول **برنارد رسل:**«**أنّ معظم الناس في العصر الحديث يقبلون القومية على أنّها طبيعية ولايدركون إلى أيّ حد هي جديدة**»، وهذا التيار يُرجعأصل ظهور القومية إلى**حرب المائة عام** التي بدأت ب**جاندارJEAN DARK**، ولكن تلاشت في فترة الحروب الدينية، وولدت من جديد في عهد الثورة الفرنسية.[2]

وهنا يصعب نفي أو تفنيد رأي علىآخر أو الأكثر موضوعية علىآخر، لأنّ كلاهما يحددان بداية القومية وفق مفهوم مختلف علىآخر،ووفق مبادئ ومقومات مختلفة أيضا، ولكن كيف يمكن أن تفسر الروح الجماعية التي كان يتحلى بهاالأقوام داخل الإمبراطورية لهدف الدفاع عن أراضيها وسيادتها، ولكن في هذا الصدد يمكن القول أن تلك الأقوام بعيد عن امتلاك رؤية سياسية متكاملة.

و من هنا نستنتج أن فكرة القومية هي فكرة قديمة وحديثة، إذْإنّ صورتهاتختلف من فترة إلى أخرى، وأخذت عدّة أشكال في القديم على غرار الولاء للحكام، والتعلق بالأرض، أو الشعور الجماعي بالسموّ، والاعتقاد بديانة واحدة وصولًا إلى القرون المتقدمة أين بدأت الفكرة تواكب التطور التاريخي الكبير الذي شهدته البشرية في جميع الميادين والمجالات، وهنا برزت عوامل عديدة التي ساعدتها في

[1] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص. 55.

[2] المرجع نفسه، ص. 56.

بروزها من جديد باسم **القومية الحديثة**، وكان التطور الذي شهدته أوروبا في ميدان الأدب والفلسفة القلب النابض لتنامي الشعور الداخلي والوعي،انتشرت في جميع أرجاء أوروبا.

ارتبطت فكرة القومية ارتباطًا وثيقًا أيضا بفكرة تقرير المصير منذ القرن التاسع عشر (19)، الذي بدأ بتنديد بإقامة دولة لجمع شتى شتاتها ضمن مجموعات والعيش معًا،و كانت مقوّمات هذه الجماعات البشرية لعبت دورًا محوريًا في تكوين الأمّة.

كان لقيام الثورة الفرنسية التي أتت بمجموعة من المبادئ، ومن بينها مبدأ "**القوميات**" و"**حق تقرير المصير**" منعرج حاسم في القارة العجوز،إذ تأثرت بها كل من ألمانيا، وايطاليا،وعلّمت للعالم معنى القومية، ولكن تلاشت هذه المبادئ مع غزو **نابليون** لأوربا في سبيل تكوين إمبراطورية التي تعكس مبدأ القومية، وبدأ يُنْصب ملوكا على دول لا تربطهم بها أيّة روابط مشتركة، وشعوبا تتنافر معها حضاريًا.[1]

أمّا إذا تطرقنا إلى القومية الحديثة، نجدها مزيج لعناصر الفكر السياسي القديم والحديث، وللظواهر التاريخية التي حصلت في القرون الأخيرة، وفي هذا الصدد قال **أحمد وهبان**:«***إنّ ما يعنيه مصطلح الدولة القومية في عصرنا هو أن يتحقق للعنصر البشري في الدولة عامل التجانس المهيأ للوحدة الوطنية في الداخل، وسواء تحقق هذا التجانس من خلال وحدة المصالح وما تهيئ له من وحدة المصير، أو غير ذلك مما يهيئ لرغبة العنصر البشري المشكّل للدولة في الحياة الواحدة***».[2]

ونستخلص من هذا التعريف أنّ القومية الحديثة لا تدلي بأهمية أكبر لخصائص القومية والعوامل المحددة لها أكثر ما توليه للعوامل المادية التي تركز على المصلحة. فهذا هي صورة بارزة للدول القومية المعاصرة على غرار الدول القومية المتقدمة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتوي على أصول عديدة ولكن انصهرت بعامل وحدة المصالح.

[1] منبق الزرار، تطور معنى القومية، (بيروت: دار العلم للملايين، 1960)، ص. 15.

[2] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص 40.

غالبًا ما يكون المزج بين «**القومية**» و«**الوطنية**» ، لكن كل واحد يُحدّد بمعنى مختلف عن الآخر، إذْ يشتركان في عامل واحد وهما يمثلان نزعتان التي تربط الفرد بالجماعة، ولكن القومية تشير إلى:«**حب الأمّة أي ارتباط الفرد بالجماعة من البشر تعرف بالأمة تدفعه للشعور القومي الذي... (يهتم) بمشاكل الأمّة وتطلعاتها القومية**»[1]، أمّا الوطنية تشير إلى: «**...حب الوطن، أي ارتباط الفرد بإطاره الإقليمي ومن يقطنه من أفراد وما يسوده من نضم، ولكون ولائه للوطن والتضحية في سبيله... والوعي بمشاكل الدولة التي ينتمي إليها الشخص**».[2]

المطلب الثاني: مفهوم القومية

عند التطرق إلى القوميةأوإلى كلمة قومي، أو عند وصف شخص ما أنّه قومي أو القولّ بلد ما قامت بعمل ما من منطلق أو دافع قومي يكون واقع الكلمة على أسماعنا مقبول جدًّا، ومفهوم بشكل إيجابي لا يحتاج إلى توضيح، ولكن لو شرعنا لإعطاء تعريف أو تحديد مفهوم القومية فنجد أنفسنا قد دخلنا متاهات منهجية معقّدة، ولهذا نصطدم أمام إشكال يتضمن استحالة إعطاء تعريف شامل محدد يعطي معنى دقيق، ويتضمن كل ما تحتويه فكرة القومية. يمكن القول أنّ التعريفات التي قُدّمت في هذا الصدد قد تعدّدت واختلفت بتعدد واختلاف الباحثين، وعلى سبيل المثال من يري أن القومية يعنيبمفهومها العام **ميلا أو شعورًا بالانتماء إلي جماعة حضارية معينة، ورغبة في التجمع أو الترابط لتحقيق غايات وأهداف مشتركة في ضل إحساس عام لوحدة المصير**.[3]

و لكن من جانب أخر هناك من يقول بأنّ للقومية مفهومين أحدهما اجتماعي وآخر سياسي، حيث يشير المفهوم الاجتماعي بأنّ:« **القومية باعتبارها رابطة تربط الفرد بكائن اجتماعي يتحدّد أفراده في اللّغة، التاريخ، الثقافة والمصالح المشتركة، ويتمثل هذا الكائن الاجتماعي في الأمّة**»[4].

---

[1] مارتن غريفينش، نري أوكلاهان، مرجع سابق، ص. 340.

[2] مرجع نفسه، ص ص، 341. 342.

[3] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1971)، ص. 97.

[4] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص. 45.

أمّا المفهوم السياسي يشير أنّ: « **القومية هي عقيدة سياسية قوامها الشعور القومي الذي يدفع أبناء الأمّة إلى الاعتقاد بأنّهم مجموعة بشرية متمايزة عن غيرها من الجماعات لها كيانها الذاتي وتطلعاتها القومية، كما أنّ لها الحق في أنْ تُنْتظم في وحدة سياسية مستقلة عن غيرها، وأن تنظم كيانها القومي تنظيمًا اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا بما يحقق شخصيتها القومية».**[1]

يعرف الايطالي **مانشيني*MANCINI*** القومية بأنّها:«**مجتمع طبيعي من البشر يرتبط بعضه ببعض بوحدة الأرض والأصل، والعاداتوالتقاليد واللغة من جراء الاشتراك في الحياة وفي الشعور الاجتماعي».**[2]

نستخلص أنّ هذا التعريف يعتبر من أشهر التعاريف وأهمّها التي قُدمت للقومية، باعتبارها يشمل جميع السّمات والعناصر الأساسية للقومية.

ويعرّف **هنسلي *HANSLEY*** القومية بأنّها:«**حالة عقلية – في ضلها – يصبح الولاء السياسي للفرد متّجها لأمّته».**[3]

يعرّف **جون ستوسنجر *JOHN STOESSINGER*** في كتابه "**قوة *الأمة* *The might ofnation***"، أنّ القومية:« **وعي لتجمع بشري ما بمصيره المشترك وماضيه الواحد ورؤيته المستقبلية الموحدة».**[4]

أمّا بالنسبة للمفكرين العرب، فقد حاول العديد منهم على غرار دعاة القومية، الذين حاولوا تقديم مفهوم محدّد للقومية العربية يتناسب مع الحالة العربية ومقتضياتها.

ومن بين هذه التعريفات، تعريف الدكتور **جورج حنا *GEORGE HANA***، حيث يقول أنّ القومية:«**عقد اجتماعيلدى شعب له لغة مشتركة، وجغرافية مشتركة، وتاريخ مشترك، ومصير مشترك، ومصلحة اقتصادية ومادية مشتركة، وثقافة مشتركة، وهذا العقد يجب أن يكون فيه كل هذه المقومات مجتمعة».**[5]

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص. 100.

[2] ساطع المصري، **ما هي القومية**، (بيروت: دار العلم للملايين، 1963)، ص. 40.

[3] أحمد وهبان، مرجع سابق، 46.

[4] منيف الزرار، مرجع سابق، ص. 16.

[5] جورج حنا، **معنى القومية العربية**، (بيروت: دار الثقافة، بس)، ص. 21.

أمّا الدكتور **منيف الزرار** يعرف القومية بأنّها:« **الرابط التي تربط أبناء الأمّة الواحدة في الوطن الواحد**».[1]

نستخلصمن التعريفات السابقة، أنّ القومية هي حالة طبيعية إرادية تربط بين أفراد ذات سمّات متجانسة وهي اللّغة، الثقافة المشتركة، التاريخ الواحد، العادات والتقاليد، هذا ما يميّزها على أقوام أخرى، وهذه الرابطة تنبع في الشعور الداخلي والوعي العقلاني لضرورة الاتحاد. وأثر غزو نابليون على جميع شعوب المنطقة، وعززها في داخلها روح القومية وتنامي عامل الإحساس والرغبة في التخلص من هذا الاستعمار وتأسيس الدول على أساس قومي. ولكن اصطدمت هذه المطالب بحقيقة أخرى وهو **مؤتمر فينا** 1648، الذي أخمد كلّ الحركات القومية، وأرجع أوروبا إلى ما كانت عليه قبل الثورة الفرنسية، أي توزيع الشعوب بين ملوكها القدامى.[2] ولكن عادت هذه الفكرة من جديد نظرًا لما تحمله من إيمان راسخ في قلوب شعوب أوروبا بوجوب إقامة الرابط السياسي (الدولة) على أساس الوحدة الطبيعية التي تربط أبناء الأمة الواحدة.[3]

وتنامت فكرة القومية في داخل نفوس الشعوب لأوروبية، والتي راحت تندد بها، وكل هذا راجع إلى منطلقين:

1- السياسة التي تبناها المؤتمرين في فينا، التي ركّزت على إخماد كل الأفكار الجديدة، وعلى أساسها فكرة القومية، والتي أتت فيما بعد «**كانفجار لهذه الفكرة .... في شتي أصقاع أوروبا ... و التي ساهمت في تمكينها**».[4]

[1] منيف الزرار، مرجع سابق، ص. 20.

[2] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص. 74.

[3] مارتن غريفيتش، ترى أوكلاهان، مرجع سابق، ص. 348.

[4] مرجع نفسه، ص. 349.

2- إدراك بعض الأمم تفتتها السياسي كان السبب الأول في وقوعها للغزو النابليوني، ولغرض تفادي هذا مستقبلا، يحبّذ تشكيل إتحاد قومي يجمع شتات الأمم على غرار ألمانيا، ولعب عامل الإيمان والشعور إلى زرعها في قلوب وأذهان كامل الشعوبوبدأتبترجمة الحقوق الطبيعية المضّادة للشرعية القديمة (حقوق العروش) أحسن ترجمة، ولهذا وُصف القرن التاسع عشر بالعصر الذهبي للقوميات، كفترة رمزية تاريخية المؤسّسة لأغلب الدول القومية التي كانت كثمرة لهذا العصر، الذي حمل معه مجموعة من الثورات والانتصارات الحربية للتيارات القومية، والتي انفلتت في قبضة الدول والإمبراطوريات التي استعمرتها، ومن ذلك بدأت رياح الانفصال وتأسيس كيانات سياسية التي من خلالها تأسست دولتان كبيرتان بعدما جمعت أشتاتها، وأكملت وحدتها مثال ذلك **ألمانيا وإيطاليا**، زيادة إلى انقطاعالعلاقات السياسة التاريخية بين عدّة قوميات ودول في تلك الحقبة **(بلجيكا وهولندا)**، **(السويد والنرويج)** و**(النمسا، المجر)**. وما باشرته هذه التجارب من دوافع لقوميات أخرى، خاصة تلك القاطنة في منطقة البلقان، التي كانت في سيطرة الإمبراطورية العثمانية، والتي سرت في هذا الاتجاهللتحرر والانفصال التام، وإنشاء دول لها، فأصبحت القومية كدين جديد ينتج في روح كل منطقة.

المطلب الثالث: العوامل المحدّدة للقومية

اختلفتالاتجاهات فيما تتعلق بالعوامل المحددة للقومية، وفي هذا المضمون نجد قيما تستند إلى العوامل الموضوعية، غير أنّفي بعض الأحيان هناك من يستند إلى العوامل (الأسباب) الغير موضوعية التي تتعلق بالمصالح، والنزعة التي ينتمي إليها صاحب الاتجاه.

و في إطار عرضنا نشير إليالآراء التي تركز علىالأسباب الموضوعية التي تتمثل في:

1- الجوار الإقليمي أو ما يعرف بالإقليمية***Regionalisme***؛

2- وحدة اللغة ***Common language***؛

3- وحدة الدين ***Commun Religion***؛

4-وحدة الثقافة ***Commun culture***؛

5-وحدة النسق القيّم الاجتماعية***Commun set of social rules***؛

6-وحدة الأصل العرقي***Commun ethincbackingroun*** ؛

7-وحدة التاريخ ***Commun history*.**

وهناك رأي أخر أيضا:

1-وحدة اللغة؛

2- وحدة *الأصل* ***Common original***؛

3-وحدة الدين؛

4- وجود شخصية قومية متميزة ***Distinctive national charcter*.**

وهناك رأي ثالث الذي يقول أن الرابطة القومية تتمحور على عوامل مادية وأخرى معنوية

المقومات المادية التي تتمحور في العوامل التالية:

1- عامل البيئة الجغرافية:حيث يري المؤرخ الانجليزي **باكت *BUCKTE*** أنّ البيئة الجغرافية هي التي تقرّر تاريخ أيّ أمّة من الأمم.

2- عامل الجنس: حيث يفصل علماء الأجناس البشرية بينها من حيث سمّات كل جنس (طول القامة، سبب عرضها وطولها، لون الشعر والعينين، قياس الجمجمة).

3- العامل الاقتصادي:وذلك على اعتبار أنّ عدد السّكان وطرق معيشتهم عاملان يشكّلان أساسًا ماديًا ذات آثار بالغ في تشكيل الشخصية القومية.

4- السلطة السياسية : من حيث نوعها ونظامها والقوانين التي تصدرها.[1]

أما من حيث المقومات المادية نجد أنّها تتمثل في:

[1]أحمد خاكي، **فلسفة قومية**، (القاهرة: دار المعرف، ب س ن)، ص ص، 18، 17.

1- الدين، وماله من أثار في تشكيل الشخصية القومية؛

2- عامل الآداب والحركات الأدبية ومفكريها الذين يؤثرون على معتقدات الأفراد وأرائهم إضافة إلى اللّغة؛

3- عامل التربية والثقافة، وما لها من أثر هام على خلق الشخصية القومية لكل مقوماتها.[1]

نستخلصمن كل ما سبق ذكره أنّ العوامل المحدّدة للقومية متعدّدة ومختلفة من اتجاه إلى آخر من حيث تصنيفها مادية أو معنوية، ولكن من أبرز هذه العوامل التي تعدّ أساس الفكرة القومية، التي تتمثل فيما يلي:

1- الجوار الإقليمي:Regionalisation

يعتبر العامل الجغرافي عاملًا هامًا فيتهيئة التجانس القومي نظرًا لما يواجهون من التحديات والمشكلات التي تزداد في التجانس المشاعري والأحاسيس، وعيش الأفراد في نفس الإقليم يخلق عدّة قواسم مشتركة اقتصادية،اجتماعية،سياسية وثقافية، هذه القواسم توحّد نظرة التجمع البشري للعالم الخارجي، و يخلق أيضا جملة مصالح مشتركة.[2]

استقرار الجماعة في إقليم معيّن يحفظ لها كيانها وذاتيتها، وحتى سيادتها التي تدفع الأفراد إلى التعلّق بإقليمها على نحو يهيء تماسكهم وتوحيد تاريخهم، والعكس صحيح أنّ عدم استقرار الجماعة في إقليم معيّن يؤدي إلى تشتتها مثل حالة الأكراد في منطقة الشرق الأوسط، وامتزاجها بجماعات أخرى وذوبانها داخلها، وعلى حد قول **موير *MUIR*** أنّ:**الأمم البارزة في المجتمع الدولي هي التي تتمتع بأكبر قدر من الوحدة الجغرافية وهي تدين بوجدها إلى هذه الحقيقة.**[3]

---

[1] ساطع المضري، مرجع سابق، ص. 55.

[2] Howaida, Slaibi, **la recherche sociologique dans le monde arabe : approche thématique et évolution méthodologique**, thèse de doctorat, (université Paul Verlaine, Metz, 2009), p.41.

[3] إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص. 98.

نستنتج أنه لا يمكن إنكار دور العامل الجغرافي في بعث الرغبة والإحساس والوحدة في نفوس الأفراد القاطنة داخل إقليم جغرافي معين، لأنّ من خلاله يكون الاحتكاك والتداخل والتعايش في جميع أنظمة الحياة فيما بينهم.ولقد أشار إلى هذا المضمون كل من **ابن خلدون** ***IBNKHALDOUN*** في كتابه "**المقدمة**" **في القرن الرابع عشر**، و**مونتسكيو** ***MONTESQUIEUX*** في كتابه "**روح القوانين** ***Esprit des lois***" إلى دور العوامل الطبيعية والبيئة الجغرافية في تاريخ البشرية، وأيضا مدى تأثيرها على تكوين خصائصهم الذاتية.

2-وحدةاللّغة: ***Commun language***

يَعتبر **كارلتون هيز** أنّ: «**عامل اللغة من أبرز مقومات القومية**»، لأنّها تعتبر أداة للاتصال بين أفراد التجمع البشري،واللغة هي جزءًا لا يتجزأ من الهوية الفردية والهوية الجماعية، وهي أداة تربط الأجيال الماضية بالأجيال الحاضرة، وتلك التي تأتي في المستقبل، وتؤدي إلى الحفاظ على التراث القومي للآداب، الثقافة، والأخلاقيات والقيم، والتقاليد والأفكار.[1]

لا لطالما استخدمت اللغة كأداة لخلق التجانس القومي من طرف القيادات السياسية وأحسن مثال على ذلك زعماء القومية العربية اللذين استخدموا اللّغة العربية كأداة لخلق التجانس القومي داخل العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط، وهذا بإعطائها صلاحيات دستورية وإدارية واسعة على حساب اللغات المحلية الأخرى الموجودة.[2]

نلاحظ في بعض الأحيان أنّ اختلافات اللّغة لا يتفق بالضرورة مع الاختلافات القومية، حيث نجد مثلًا اللّغة العربية هي اللّغة الرسمية في أغلب دول الشرق الأوسط، وتتكلمها أكثرية سكانها، ولكن لم تساعدهم في تأسيس رابطة قومية قويّة ودولة قومية واحدة، وكذلك أيضًا اللّغة الانجليزية، الفرنسية،

[1] Howaida, Slaibi, **op. Cit, p.42.**

[2] جورج حنا، مرجع سابق، ص. 62.

الإسبانية، الألمانية، ولهذا نقول أنّ لا يمكن أن ندعي كل من يتحدثون نفس اللغة هم ينتمون إلى قومية واحدة، ولكن تقوم بزيادة إطارات التفاهم للاتصال بين القوميات المختلفة.

3- وحدة الأصل: *Commun Ethnic Back round*

وحدة الأصل العنصري والعرقي هي أيضًا ركيزة أساسية في قيام القومية، وأنّه بدون التجانس السلالي في تركيب الأمّة تفقد العوامل والمقومات الأخرى فعاليتها.[1]

إنّ اهتمام الفرد والجماعة المتزايد بمرجعية انتمائه أو أصله العرقي ينبعث من منطلق نفساني داخلي ويكون بدافع حقيقي لرغبة الإنسان لمعرفة أصله وجذوره التاريخية التي ينتسب إليها بالأخص، وهذه تمثل كغريزة يتصف بها جميع الشعوب من أجل إثبات هويتها واختلافها على فرد أو جماعة عرقية أخرى، هذا كلّه يسير في فكرة معرفة الذات ومعرفة الغير. لكن لا يمكن أنّ نقصي كل قوم الذي يفتخر ويعتز بأصوله التي تعتبر كالنواة والخلية الأساسية التي ساهمت في تأسيسه.

ولكن على ضوء الأبحاث التي قام بها علماء الاجتماع، التي تشير إلى أنّ لا وجود لأمّة أولأصل في جميع بقاع العالم من سلالة واحدة، بل تكونت الأمم والأجناس على منطق التداخل والاختلاط في مختلف أطوار التاريخ، الذي أتنتحت تأثير الهجرات والانتقالات، وأيضا التزاوج فيما بينهم، ولهذا لاتوجد اليوم جماعة عرقية متميزة عن ذاتها لسبب اختلاطها مع غيرها من الجماعات الفردية والقوميات الأخرى.[2]

وفي جملة القول أنّ وحدة الأصل يمثل عامل إيجابي ومهيأ لوحدة قومية فعالة بين الأفراد، والتي ترمي إلى الرغبة في العيش المشترك فيما بينها، ولكن الاعتقاد في تباين الأصول لدى أفراد شعب دولة ما يؤدي إلى ظهور حركات عرقية انفصالية داخل تلك الدولة.[3]

---

[1] جورج حنا، مرجع سابق، ص. 64.

[2] أحمد خاكي، مرجع سابق، ص. 76.

[3] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص. 70.

4- وحدة التاريخ *commun history*:

يعتبر عاملا أساسيًا ومهمًا في تكوين القومية، وكظاهرة اجتماعية هي نتاج لتفاعل لمجموعة من العوامل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الفكرية والحضارية والنفسية حدثت خلال العديد من القرونأدت إلى دمج بعض الجماعات في بعضها البعض و ظهورها في بوقة واحدة.

و يعتبر أيضا التاريخ المشترك واحدًا من أبرز العوامل فيما يتصل بإثارة الشعور بالوحدة القومية، كما أنّ من شأنه أنْ يؤكّد الإحساس بالولاء والانتماء إلىقومية ما، إضافة إلى وحدة التاريخ تغذي الشعور بالفخر والاعتزاز بكل ما يمثّله هذا التاريخ و يرمز إليه.[1]

وفي الأخير، تحرص الدولة في تدريس التاريخ القومي والتركيز على إبراز المحطات التي مرت بها، نظرًا لما لها من أهمية بالغة في تكوين الترابط القومي والتلاحم الاجتماعي.

ولكن في بعض الأحيان نتخذ إجراءات عكسية مجحفة ضد تاريخ الأقليات المشكلة للبنية السكانية للدول على غرار تاريخ الأكثرية، وهذا بهدف إبقاء أفراد تلك الأقلية جاهلة لتاريخها الأصلي، وهذه الإجراءات الإقصائية تُتخذ كخطوة أولى في البرامج الدراسية المسيطرة من طرف الدول.

5- وحدة الدين *Commun religion*:

يرى المفكر الفرنسي **هنري هاوزد** أنّ للدين دورًا كبيرًا في أمور القوميات، ويعتبر محرّك القوميات، لعبت الكاثوليكية دورًا بارزًا في حفاظ **بولندا** على سبيل المثال على كيانها دون اندماجها مع السلافيين، وأيضًا مع سكان شرق ألمانيا الذين هم من اللوثريين (بروتستنت)، إلى جانب الدور الرئيسي الذي لعبه الدين في تقسيم شبه القارة الهندية إلى دولتين **الهند** و**باكستان**، ذلك كل من الهندوسية والإسلام

[1] Hawaida.Slaidi, op. Cit, p.42.

كان يمثل حضارة وثقافة وفلسفة ونظامًا للحياة يختلف جذريًا عن الآخر، ومن هنا فلم يمكن من الميسور إذابة عوامل التناقض بين هاتين العقيدتين الدينيتين إلّا من خلال قيام دولتين تمثّل كل منهما القيّم والمعتقدات التي تدين بها.هناكأيضًا دورًا كبيرًا للدين في المخططات السياسية للعقيدة الصهيونية، وهو الدور الذي تبلور في إنشاء دولة إسرائيل وارتكازًاإلى وحدة الدين.[1]

نستنتج أنّ الأقليات تصنف إلى جماعات أصلية، قومية ودينية وإثنية، هذه الأخيرة تعتمد بدورها على عدة معايير لتصنيفها، كالأقليات السلالية التي تشترك في السمات الفيزيولوجية كلون البشرة، وأقليات لغوية وأخرى دينية، كما نجد أنّ من يصنف الجماعات العرقية حسب وضعها السياسي داخل دولة ما، ونلاحظ أنّ التعدد القومي والديني في دول الشرق الأوسط هي ظاهرة تاريخية، كما أنّ تنامي النزعة القومية كظاهرة سياسية خاصة لدى الدول العربية التي تتغنى بالوحدة العربية، أثر على الأقليات، إلّا أنّ هذا التأثير يختلف من دولة إلى أخرى على الأقليات الموجودة فيها، وهذا ما تعكسه طبيعة مطالب هذه الأخيرة، إذْ هناك من تطلب بالمساواة والاعتراف بوجودها وحقوقها وفق هذا تنص عليه الهيئات المختصة في ذلك، وهنا من تسعى لتحقيق الحكم الذاتي، الشيء الذي قد يمهد الطريق إلى الانفصال كالأقلية الكردية في العراق.

[1] ساطع المصري، مرجع سابق، ص. 205.

الفصل الثاني

البعد الجيوسياسي للأقليات في الشرق الأوسط

أصبحت ظاهرة الأقليات تعبّر عن ملمح من ملامح الدول في الشرق الأوسط، بل وملمح من ملامح استقرارها داخليًا وخارجيًا، إذْ تكاد أن تكون هي السبب المباشر في خلق صراعاتبينية في المنطقة والإخلال بالاستقرار الإقليمي هذا لعدّة عوامل متداخلة فيما بينها. قد تكون هذه العوامل نابعة من نوعية العلاقة الكامنة بين الأنظمة السياسية وبين مطالب الأقليات، وصولًا إلى حدّ استجابة الأنظمة لها، إضافة إلى العامل الخارجي الذي يأخذ من الأقليات كآلية من آليات تحقيق مصالحه الإستراتجية في الشرق الأوسط.

المبحث الأول: الحراك السياسي للأقليات وتوزيعها الجيوسياسي في الشرق الأوسط

المطلب الأول: التوزيع الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط

تحتوي منطقة الشرق الأوسط على فسيفساء كبير من الأقليات، وتصنف هذه الأقليات إلى مجموعتين وهما كالتالي:

1- الأقليات العرقية:

تتشكل غالبًا من أبناء المنطقة الأصلين تنتسب إلى شعوب عاشت في المنطقة منذ آلاف السنين، إضافة لعرقيات أخرى تشكلت إثر التفاعل الحضاري أو إلى الحركية السكانية مثل "الهجرة"، من بينهم الأكراد، إذْ يعتبرون من بين اكبر الأقليات القومية المتواجدة في المنطقة الموزعة على أربعة دول (تركيا،العراق، سوريا وإيران)، والممزقة جغرافيًا وسياسيًا، إضافة إلى الأقلية العراقية الأشورية والتركمانية ...إلخ.

2- الأقليات الدينية:

أمّا بالنسبة للأقليات الدينية نشأت إثر التقسيم الطائفي داخل الديانة الإسلامية، وظهر فيها المذهب السني (بمدارسه الأربعة)، والمذهب الشيعي (كالجعفرية والزيدية)، إضافة إلى الأقليات المسيحية (الكاثوليك، البروتستانت، الأرثوذوكس)، واليهودية التي نبعت لكون المنطقة مهد للديانات السماوية الثلاثة، وتشكلت على إثر عدّة عوامل تاريخية، حضارية ودينية، تقطن داخل دول تعيش فيها أغلبية مسلمة بمذهبيها. إضافة لعدّة أقليات عقائدية أخرى (كالبهائية مثلًا ...إلخ). ويمكن الاكتفاء في هذا المجال بأمثلة من العراق، تركيا، 1سوريا، إيران، لبنان مصر، البحرين، السعودية، اليمن.

وتشكل الأقليات البالغ عددها 31 أقلية مسيسة في منطقة الشرق الأوسط، وتحتوي على 28,8% من إجمال السكان الذي يبلغ 194 مليون نسمة في عام 2007. وأكثر هذه الجماعات فعالية سياسية وعددية هم الأكراد والفلسطينيون.[1]

هناك ثلاثة طوائف من الطوائف الدينية العشرة المسيسة تنتمي إلى الشيعة، وهم مقيّدون سياسيًا في المملكة العربية السعودية، وأقلية متشدّدة في لبنان واليمن، وأغلبية مضطهدة في (عهد حزب البعث) في العراق، ويضم الشرق الأوسط أيضًا عددًا من الأقليات ذات فعالية سياسية متميّزة، والتي تستحوذ على

[1] حسان بن نوي، **تأثير الأقليات على استقرار النظم في الشرق الأوسط**، (مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2015)، ص، 94.

السلطة السياسية كالمارونيون في لبنان، والعلويون في سوريا، والسنة في العراق أيضًا في (عهد حزب البعث)، في حكم أنّ الصراع الطائفي في الشرق الأوسط أعلى نسبيا عن باقي مناطق العالم.[1]

فالتوزيع الجيوسياسي في العراق المتنوّع عرقيًا، دينيًّا ولغويًّا، حيث تشكل الشيعة والسّنة 97% من إجمالي السكان، حيث تبلغ نسبة السّنة 47% بينما الشيعة فنسبتهم 51%، وهناك الأكراد الذين تبلغ نسبتهم 18%، والتركمان بـ 2%، المسيحيون العرب ويوجد الإيرانيون في شمال العراق وشماله الشرقي بنسبة 1,5% خصوصًا في جبل سنجار ومنطقة الشيخان، متمركزون في كركوك وبلدة تلعفر، كما يوجد المسيحيون العرب (روم الأرثوذكس، روم الكاثوليك) هم أقلية ضئيلة، والمسيحيون الغير العرب (النساطرة والأشوريين)، إذْ يشكلون 3% من إجمالي السكان، وتوجد أيضًا الطائفة المندائية ويعيش معظمهم في ضفاف الأنهار، والترع جنوب العراق، وتبلغ نسبتهم أقل من 1%، أمّا الشركس والأرمن فيشكلون 0,5%، أمّا اليهود تعتبر من أقدم الجاليات، إلّا انّه لم يبقى منهم إلّا حوالي 450 ألف نسمة.

وبما أنّ العراق هي حالة دراسة موضوعنا، فنرى أنّ توزيع هذه الجماعات والتدخل الأجنبي إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية التي لعبت دورها في جعلها أقل اندماجًا، وانتماءا سياسيًا داخليًا وإقليميًا.[2]

أمّا فيما يخص الدولة التركية نجدها تتّسم بتعدد قومياتها وأديانها، مذاهبها التي يشارك فيها العنصر التركي الذي يشكل 3/2 (ثلثي السكان)، ويحتل الأكراد المرتبة الثانية، يليهم العرب، ثم تأتي أقليات قومية ودينية عديدة أبرزهم اليهود والأرمن واليونانيين، إلى جانب أقليات طائفية أبرزها وأكبرها الأقلية العلوية، ويتوزع الأرمن في كل من اسطنبول، أزمير، ساحل بحر إيجة وأنقرة و طرابزون، أمّا الأرمن فهي تسكن مناطق القوقاز الجنوبية وشرق بلاد الأناظول. ويجدر الإشارة إلى المذابح

[1] حسان نوي، مرجع سابق، ص. 95.

[2] فايز عبد الله العساف، **الأقليات وتأثيرها في استقرار الدول القومية (الأكراد نموذجًا)**، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، غ منشورة، (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2010/200)، ص ص، 27 – 33.

[*](Génocide) التي قامت بها تركيا ضدّهم في أوائل القرن 19م[*] ما أدى إلى نزوحهم إلى دول الجوار كسوريا ولبنان.[1]

أمّا في إيران تشكل الأقلية الأذرية 17% من مجمل سكان إيران، إذ يتمركزون في شمال غرب الدولة، أمّا الأكراد يشكلون 7% من مجمل السكان، ويتمركزون في محافظة كوردستان، أذربيجان الغربية، كرمنشاه، إيلام. ونجد أيضًا البلوشيون بنسبة تقدر بـ 1%، ويتمركزون في السيستان و بلوجستان ولهم امتدادًا جغرافيًا إلى خارج الحدود الإيرانية وهي أفغانستان، باكستان، وهذا ما يؤثر سياسيًا على إيران. أمّا عن العرب فهم يشكلون 0,8% من مجمل السكان في حين يتمركزون في خوزستان، إيلام ، وفي الموانئ الجنوبية، إضافة غلى الأقلية التركمانية توجد في كليستان. بالنسبة للأقليات الدينية فتعتبر الطائفة السّنية (شافعيون، حنفيون) من اكبر الأقليات في إيران، إذ تبلغ نسبتها 10% من مكونات الشعب الإيراني، وتتمركز في مناطق تفصل بينها محافظات شيعية، إذْ موزعون بين الشمال والجنوب، الشرق والغرب، أمّا عن الأقلية المسيحية فهي قليلة العدد، ونجدهم في محافظات أصفهان، طهران وأذربيجان الغربية.[2]

أمّا في سوريا يشكل العلويون 10% من السكان، وهم موجودون بكثافة في محافظة اللاذقية وطرطوس، وحمص والدروز 4%، والاسماعليون 1%، يتمركزون في بلدة سلمية، أمّا المسيحيون العرب (معظمهم روم الأرثودوكس وروم الكاثوليك) موجودون في معظم المدن السورية، ويشكلون مع العشائر البدوية التى استقرت خلال القرن الماضي في محافظات السويداد بدرعا، والقنيطرة 7%. أمّا المسّيحيون الغير العرب فلهم وجود كثيف في شمال سوريا خصوصًا، ويمثلون 3%، والأكراد يتمركزون في المناطق الحدودية شمال سوريا، لاسيما محافظة الحسكة بـ 3% من مجموع السكان، الترك و التركمان فهم منتشرون في مناطق مختلفة من سوريا، حيث يشكلون أقلية ضئيلة.[3]

أمّا في مصر يشكل الأقباط (معظمهم من الأرثوذكس، مع أقلية من الكاثوليك، وأقل منها من البروتستانت) 9% من السكان، يليهم النوبيين الذين يشكلون 2%، والأرمن والأوربيون واليهود يشكلون

---

[*]Génocide(minoricide) : Il est fondé sur le refus de l'altérité, est une entreprise méthodique d'élimination collective physique et d'éradication culturelle volontairement programmé contre des ethnies jugées indésirables.

[*] «يقدرها الأرمن بمليون ونصف المليون، فيما تنفي تركيا نفيًا قاطعًا بحدوث ذلك ولا تعترف بتلك المذابح»

[1] عبد المالك محزرم، **البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ضل المعطيات الأمنية الجديدة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، دراسات لإستراتيجية ، غ منشورة، (جامعة لحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008 – 2009)، ص ص. 95 – 98.

[2] بختيار أحمد، "الأولويات القومية وتأثيرها على الأمن القومي الإيراني"، في: **http://www.twiter.com/saspostmedia** اطلع عليه (2015/12/15)، على الساعة 22h13

[3] حسان بن نوي، مرجع سابق ، ص، 99.

1%. وهناك الأفارقة والغجر والبربر، هؤلاء جميعًا يشكلون نحو 3% من السكان، أمّا فيما يخص مناطق توزيعهم، لا توجد منطقة جغرافية معيّنة و ليس لهم عادات مختلفة، ولاسيمات عرقية يمكن تمييزها عن بقية السكان و عليه فالحديث عن اضطهاد الأقباط يمكن أساسًا إلى ظهور فكرة الانفصال وزعزعة استقرار النظام السياسي في مصر، و قد بدا جليا الظهور السياسي لأقباط مصر بتأسيس أعلام قطبي الموقع «العملاق للأقباط متحدون» أو «الأقباط الأحرار» إلخ تقدم معاناة الأقباط.[1]

أمّا فيما يخص اليمن، فإنّ عدد سكانها يبلغ 20 مليون نسمة سنة 2004، ويشكل المذهب الشافعي 70% من السكان، وينتشرون في المناطق الشرقية والجنوبية والجبلية الوسطى، والغربية في محافظات عدن، حضرموت، وتعز الجديدة، أب ومأرب، بينما يتركز أتباع المذهب الزيدي في المناطق الجبلية الشمالية وخاصة في صعدة، والمناطق الواقعة بين صعدة وصنعاء. مثل ذمر وحجة، ويتركز أتباع المذهب الاسماعيلي بين مأرب ونجران، وكذلك في منطقة جرار العرب وصنعاء التي تبلغ نسيتها حوالي 29,5%. إضافة إلى الأقلية اليهودية التي ترتكز في منطقة صهفان و همدان التي تحتوي على 0,5% من إجمالي سكان اليمن.[2]

وفي البحرين توجد أقليات الهولة والعجم، الدولة المنحدرة من أصل تاريخية من سواحل فارس، ومن طائفة السنية، وكذلك العجم المنحدرين تاريخيًا من إيران الداخل والسواحل، والأطراف، ومن الطائفة الشيعية. وقد ساهموا تاريخيًا في الحقل السياسي والكفاح من خلال انخراطهم في التنظيمات السياسية السرية.[3]

أمّا السعودية، حيث لا تتعدى الوهابية أقصى حدود 25% من السكان، فالأغلبية من أهل السنة أغلبهم (شوافع)، وهناك في الجنوب 6%اسماعليون، هناك 15% من شيعة، لذلك فالوهابية أغلبية حاكمة في السعودية، ونشير أنّ الوهابية هي حركة أقرب للسياسة. أمّا السلفيون يرسخون فكرة واحدة وهي مطلقة و تلتزم بالمنهج الإسلامي الشامل، بل تتشكل نظرتهم أساسًا في الرقابة على سلوكيات الناس.[4]

---

[1] حسان بن نوي، مرجع سابق، ص ص، 100- 101.

[2] جواد صندل جازع، "الحركة الحوثية في اليمن: دراسة في الجغرافية السياسية"، **مجلة ديالي**، ع 49، 2011، ص ص، 35 – 40.

[3] عبد الله جناحي، ""الأقليات الأكثريات في دوائر الهوية الثقافية، البحرين نموذجًا"، مؤتمر قضايا الأقليات والعولمة، ليبيا 5-8-2007، في: **www :adsGoogle.15/N.23**الإطلاع (2015/12/16).

[4] حمزة الحسن، "الحقوق المدنية والسياسية للأقليات في المملكة العربية السعودية"، في:

haa-program/daily-programme.spale/1005/a/Faydxahttp://www.TV/a/Fayاطلع عليه 23-12-2015.

والمتمعن للخريطة الاثنوغرافية* لمنطقة الخليج العربي، يلاحظ أنّ الأغلبية في المنطقة مكونة من العرب المسلمين، بمذهبهم السني، أمّا كل الجامعات الأخرى فتندرج تحت غطاء الأقليات، وتنتشر على أساس ديني وعرقي، فعلى أساس ديني. تأتي الشيعة في المقدمة بـ 12% من إجمالي السكان الأصليين وتختلف نسبهم من دولة إلى أخرى، ففي البحرين تتراوح نسبتهم بين 60%و65%، تليها الكويت بنسبة 30%، ثم السعودية بنسبة تتراوح ما بين 15% و 20%، أما في قطر تبلغ نسبتهم 16%، ويشكلون نفس النسبة في دولة الإمارات، و10% في سلطنة عمان. ثم يأتي المسيحيون في الرتبة الثانية، حيث يشكلون ما نسبته 9%. في البحرين 8,5% ، في قطر5% ، أمّا في الإمارات والكويت فالنسبة لا تتجاوز 1%. أمّا اليهودية فهم قليلون جدًّا، ويتواجدون في البحرين.

أمّا على الأساس العرقي توجد ثلاثة أقليات رئيسية أوّلهما الإيرانيون الذين يشكلون نسبة قليلة من إجمالي السكان، ففي قطر والبحرين 10%، أمّا في الكويت تبلغ نسبتهم 4%، والإمارات 12%، في السعودية أقل من 4% من إجمالي السكان. إضافة إلى الأقليات الأسياوية التي تشكل الأقلية الأكثر عددًا في دول الخليج. في الرتبة الثانية الأفارقة من جنسيات وأعراق مختلفة، مثل النوبيين، الزنوج، الكنوز، الزعاوة والهوسا ...إلخ، هم متواجدون بنسبة قليلة في كل من السعودية 5%، وسلطنة عمان 2%، أمّا ما نسبته 2% موزعون على باقي الدول.[1]

أمّا بخصوص لبنان، فيشكل المسيحيون العرب فيه (مارنيون، روم، لارثودوكس والبروتستانت) 33% من السكان، والمسيحيون غير العرب (الأرمن، لارثودكس والكاثوليك، البروتستانت، السريان واللاتنيين والأقباط) 5%، كما يشكل الدروز 6%، والعلويين، الأكراد والترك كل منهم يشكل نحو 1% من السكان.[2]

ونشير إلى أنّ لبنان تنفرد عن بقية الدول، لأنّ الأقليات فيها ليست متواجدة ضمن مناطق جيواقتصادية وجيواستراتيجية مهمة، كالأكراد في العراق مثلا، مما يجعل الصراع فقط على السلطة والنفوذ داخل أجهزتها ومؤسساتها المختلفة. وهنا فرضية الانفصال تبقى بعيدة.

* نقصد بها مجموعة من الشعوب والقوميات التي توجد داخل حدود الوحدة السياسية.

[1] حسان بن نوي، مرجع سابق، ص ص، 104 – 105.

[2] نفس المرجع ، ص، 97.

فنلاحظ خريطة دول المنطقة تحتوي على خليط غير متجانس من الشعوب والأقليات الدينية، العرقية والقومية بنسب متباينة تشكلت إثر تفاعلات حضارية، تاريخية ودينية، وهذا ما يفسر عشوائية توزيعها الجيوسياسي.

المطلب الثاني: توزيع الأقليات بمنظور الحراك السياسي داخل دول الشرق الأوسط

لقد أصبحت للأقليات رؤية عميقة عن كيفية الحصول على حقوقها، وبالطرق القانونية التنظيمية التي يجب إتباعها بغية تحقيق مطالبها، إذ حرصت على إنشاء حركات تمثيلية وأحزاب سياسية، جمعيات ثقافية تابعة لهم. وتسعى من خلالهم إلى إثبات وجودها والاعتراف بهويتها المتمثلة في لغاتها، عرقيتها وثقافتها، وتستند في ذلك إلى الطفرة الكبيرة التي حققتها المنظمات الدولية في ميدان حماية حقوق الإنسان، الذي وصل إلى حد وضع قوانين تحرص على حماية حقوق الأقليات كإعلان عن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية أو لأقليات دينية ولغوية عام 1992.*

فغالبًا ما تتعرض الحركات السياسية التابعة للأقليات في منطقة الشرق الأوسط إلى مضايقات سياسية كبيرة، على غرار تزوير الانتخابات، واغتيال القادة السياسيين والزعماء الروحيين بهدف الحد من حركاتها الهادفة للاقتراب إلى السلطة، والتقليل من درجة تأثيرها سياسيًا في الداخل خوفًا من تنامي طموحاتهم كالمطالبة بالانفصال. نظرًا أيضًا للتفاعلات الإقليمية واختلاف الرؤى وتصادم المصالح بين هذه الدول، إذْ تُتهم الحركة السياسية الشيعية في السعودية بولائها لإيران، أمّا على المستوى الدولي تتهم السلطات المصرية الحركة القبطية بولائها لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

هذا ما يدفعنا إلى التركيز على الأقليات التي تتميّز بالحراك والفعالية السياسية في دول الشرق الأوسط على غرار الأكراد، الأقباط، الدروز، الشيعة والسنة.

فأمام الضغط المستمر للأكراد العراق على الحكومة المركزية لتغيير قوانين وسياسات وممارسات محددة إلى حد المطالبة بكوردستان موحّدة، حرّة ومستقلة.

وأمام أعدادهم ومقاومتهم القومية التي تستعصى التذويب والانصهار والقهر، ستدفعهم يومًا إلى المطالبة باستقلال مناطق تواجدهم في كل من العراق، تركيا، سوريا وإيران. فأمام حراكهم السياسي المستمر الممثل من طرف الحزب **الديمقراطي الكوردستاني**، الذي مرّ بعدّة منعرجات على مرّ مختلف

---

* اعتمد من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1992.

سليم مطر، **جدل الهويات، عرب، أكراد، تركمان، سريان،يزيدية، صراع الاتحادات في العراق والشرق الأوسط** (بيروت:المؤسسةالعربية للدراسات والنشر، 2008)، ص، 88.[1]،

الجمهوريات في العراق، نجحوا إلى حدٍّ بعيد في الحصول على اعتراف الدستور العراقي بتواجدهم كقومية أساسية في العراق، و نيلهم للحكم الذاتي.[1]

أمّا فيما يخص الحركة الكردوأشورية فرضت عليها السلطات العراقية الالتزام بنظام سياسي صارم، وذلك من خلال دعم الحزب الحاكم إجباريًا وسياسة السلطة بثبات.

أمّا بالنسبة للأقباط مصر، فنرى تراجع ملحوظ لحراكهم السياسي فمثلًا الانتخابات عام 1995 شاركت حركة الأقباط ب 75 مرشح، وبدأت نسبتهم في التأرجح إلى أن بلغت 31 مرشحًا سنة 2005، أمّا بخصوص طرق التعبير عن انشغالاتهم أو مطلبهم في مختلف المجالات يلجئون إلى تأسيس مواقع خاصة بهم، وذلك أمام الحصار الكلي الذي تفرضه السلطة المركزية المصرية عليهم.[2]

بالنسبة للحراك السياسي لطوائف لبنان، فهي تستمد شرعيتها للوصول إلى الحكم من الميراث التقليدي المستند إلى حكم العائلة أو القبيلة أو العشيرة.[3] فلكل طائفة في لبنان رصيدها التاريخي في معاداة الطوائف الأخرى، على التمثيل الحزبي نلاحظ أنّ الطائفية المسيحية ممثلة بـ التيار الوطني الحرّ بزعامة **عماد ميشال عون**، القوات اللبنانية بزعامة **سمير جعجع**، حزب الكتائب اللبنانية الذي يرأسه أمين الجميل، كذلك نجد الطائفة السنية بزعامة **سعد الحريري**، إذْ يملك أكبر قاعدة جماهيرية في أوساط السنة. ومنها أيضًا الجماعة الإسلامية، جبهة العمل الإسلامي، حركة التوحيد الإسلامي. ومن ممثلي الطائفة الشيعية نذكر حزب الله اللبناني بزعامة حسن نصر الله، والأرمن ممثلي بحزب **الطاشناق** الليبرالي وحزب **الهاشناق** الشيوعي الاشتراكي.[4]

أمّا بالنسبة للحركة السياسية الحوثية في اليمن التي تمثلها حركة تنظيم الشباب المؤمن الذي ظهر في سنة 1982 بقيادة **صلاح أحمد خليفة**، لعدّة أسباب ارتبطت ببروز التيار الحوثي ثقافيًا، سياسيًا وعسكريًا، ولكن سرعان ما انتهج اتجاها سياسيًا وفكريًا، متخذًا (صعدة) مركزًا لنشاطها السياسي والفكري، وسعت هذه الحركة لتأطير نشاطاتها التنظيمية والتوعوية. ولكن تغيّرت أهدافها بعد أحداث 1990/09/11، حيث أصبح تنظيمًا سريًا مسلحًا منذ عام 2000، وأضحى ذراعًا عسكريًا للحركة

---

[1] مثني أمين قادر، **قضايا القوميات وتأثيرها على العلاقات الدولية (القضية الكردية)**، بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، (منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتجية اليمنية، عام 2003)، صص، 97 – 98.

[2] حسان بن نوي، مرجع سابق ، ص، 109.

[3] خالد مزابية، **الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة لبنان)**، رسالة شهادة ماستر أكاديمي، غير منشورة، (جامعة قاصدي مرباح,كليةللحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، عام 2012 – 2013)، ص، 33.

[4] خالد مزابية، مرجع سابق، ص، 59.

الحوثية منذ 2004، بعد تمردها على الحكومة اليمنية، وحاليًا أصبحت تهدف إلى بناء قوّة طائفية تعمل على تهيئة البيئة السياسية المناسبة للانفصال وإعادة حكم الإمامة لتسير على نهج الفكر الإيراني.[1]

المبحث الثاني: أوضاع الأقليات في الشرق الأوسط وحدود استجابة الأنظمة السياسية لمطالبها

المطلب الأول: وضع ومطالب الأقليات في الشرق الأوسط.

تتباين أوضاع الأقليات في منطقة الشرق الأوسط من دولة إلى أخرى، ومن أقلية إلى أخرى– أقلية حاكمة، أقلية محكومة– وتختلف أيضًا أوضاعها وفقًا لموقعها الجغرافي، والجيواقتصادي، ووزنها السياسي، وامتدادها التاريخي، هذا من جهة، ومدى تفاعل واستجابة الأنظمة السياسية القائمة في ذلك الدولة لمطالب ومختلف تطلعات الأقليات من جهة أخرى.

ويمكن أن نلتمس هذا الاختلاف في الأوضاع على عدّة مستويات منها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، كما أنّ الأقليات تعاني في المنطقة من اضدهادات خطيرة تحت غطاءات دينية، طائفية أو عرقية، وذلك أمام فشل عملية بناء الدولة القومية في المنطقة.

برزت أزمات خانقة من خلال تفاقم أوضاع الأقليات، ووصلت إلى حد التفاعلات العنيفة بعدد ليس بالقليل من دول المنطقة، إلى درجة تهديد بقاء الدولة بحد ذاتها في بعض الحالات وتفكيكها الفعلي في حالات أخرى.

لقد أدى احتكار بعض دول المنطقة قوميًا ودينيًا ومذهبيًا والحرمان من الحقوق، والمشاركة السياسية التي تنامي الشعور بالغبن والدونية لدى الأقليات وحتى المذاهب الأخرى في هذه الدول، فعزز لديها الشعور بالاستعباد، فحال دون اندماجها الحقيقي في الدولة، فقادها ذلك إلى الاكتفاء والانطواء على الذات فتضخمت هويتها. وتعاظمت تطلعاتها لكيانات مستقلّة تمثل ذاتها وهويتها ومصالحها.[2]

---

[1] جواد صندل جازع، مرجع سابق، ص ص، 1 – 54.

[2] حسين درويش العادلي، **الأقليات إمّا المواطنة إما الاستقلال**، (مصر دار الكتابات أياد الزميلي، 2012)،ص،99.

إذ تعاني الأقليات في مصر عدّة مشاكل في مواجهة السلطة، وذلك نتيجة تصاعد خطاب الكراهية داخل الدولة من طرف النخبة السياسية، ورفض السلطة المركزية تقليد تلك الأقليات لمناصب إدارية لتسيير شؤون الدولة وإدماجها داخل الجهاز الأمني، «حيث يواجه البهائيون على سبيل المثال تهميش قسري ضد دينهم ومعتقداتهم وحتى في أبسط حق المتمثل في التسجيل الإداري والحصول على شهادات ميلاد وبطاقات الرقم القومي التي تدوّن بها دياناتهم البهائية، بل يجبرون على كتابة ديانة مسلمة في خانة الديانة رغم أنّهم ليسوا كذلك»[1]، خوفًا من المادة 98 من قانون العقوبات المصري الذي ينص على معاقبة كل من يمارس شعائر دينية خارج الديانات السماوية الثلاثة علنًا، يمثل ازدراء الأديان.[2]

كذلك الشيعيون معرضون دائمًا للتشكيك في عقيدتهم ووطنيتهم، إذْ ينبغي دائمًا إثبات إسلامهم وعروبتهم تَنْفي أي علاقة بإيران وإلّا يعدّون خونة وعملاء.[3] وهذا ما يظهر جليًا في تصريح الرئيس السابق للدولة المصرية **حسني مبارك** في 8 أفريل 2006 من خلال حوار صحفي أجراه مع القناة السعودية «العربية»، إذْ صرح بـ: «***يوجد الشيعيين في أغلب دول الشرق الأوسطية بنسب معتبرة، الشيعيين غالبًا ما يكون ولائهم مائل أكثر لإيران عكس الدول التي يعيشون فيها***».[4]

أمّا بخصوص المملكة العربية السعودية تشهد منطقة نجران منذ 2000، أين تسكنها الأقلية الدينية الإسماعيلية تمردًا على السلطة المطلقة للملك، نتيجة شعور أهلها بالتهميش والتعسف، وكنتيجة لذلك التمرد أقدمت سلطة المملكة باحتجاز أكثر من 400 شخص من إمارة نجران.[5]

---

[1] حسان بن نوي، مرجع سابق، ص، 114.

[2] جانم صدقة، الدين، العنف، واضطهاد الأقليات في العالم، في: **http://www.Newspapers,annahar.com article/266745** تاريخ الإطلاع 15-12-2015.

[3] حسان بن نوي، مرجع سابق ، ص. 114.

[4] **Voirhttp://news politic review. World presse.com** الإطلاع في 15-12-2015 على الساعة23h17

[5] مضاوي الرشيد، "**السعودية حراك الأقلية تطيح بالأمير**"، مأخوذ من موقع: **http://www.moltaqaa.com** ،اطلع عليه (2015/12/16)، على الساعة 23 h50.

كما تعاني الأقلية الشيعية منذ عقود من الزمن في المملكة العربية السعودية من تمييز طائفي وتضييق سياسي، هذا ما دفع مجموعة معارضة تتألف من أطراف شيعيين يساريين إلى رفع عدّة مطالب أهمها وضع حد للتمييز الطائفي في التوظيف والتمثيل الحكومي في القطاعات الأساسية في الدولة، وذلك على المستوى الوزاري، تعزيز السلطة القضائية الشيعية، ووضع حد للاعتقالات العشوائية في حق الشيعة لأسباب دينية وسياسية.[1]

وهذا ما تؤكّده تصريحات بعض السعوديين الفاعلين في السلطة، على غرار تصريح ***عبد الله بن جبران*** العضو المؤثر في المؤسسة الدينية السعودية: «***يجب نفي الشيعيين في الدولة المسلمة ... البعض يقولون أنّ الشيعيين هم مسلمون لأنّهم يؤمنون بالله ورسوله فقط، ولكن أنا أقول إنّهم مبتدعين ومخالفين لمعتقداتنا ... إنهم الأعداء الأكثر حيلة من المسلمين الذين يجب تحذيرهم من مؤامراتهم، يجب نفيهم وعزلهم لكي نحمي المسلمون أنفسهم من الخطر***».[2]

وأكّدت عدّة تقارير أنّ الشيعيين في السعودية يُعانون التمييز في الوظائف العامة، إضافة إلى معاناتهم من الفقر والأوضاع المعيشية الصعبة، فبالرغم من تواجدهم في منطقة جغرافية تقع في الجهة الشرقية من المملكة الغنية بالنفط، لاسيما **القصيفوالإحساء**، إلّا أنّهم يعانون من التوزيع الغير العادل لعائدات النفط.[3]

أمّا بالنسبة لإيران، خاصة بعد قيام الدولة الإسلامية في 1979، التي تأسست على أساس الوحدة القومية والدينية الشيعية، باعتبار أنّ كافة الأقوام الموجودة في إيران هم من أصل فارسي، والاعتراف بوجود معتنيقي أهل السنة مع فرض حدود وقيود للنشاط السيايسي والسعي المستمر لتقليص الفوارق

---

[1] باسكال شلهوب «المشكلة الشيعية في السعودية»، مأخوذ من مقال: فورين بوليسى،في:
http://www.al- **AKBAR.com/mode/45463**. اطلع عليه (2015/12/15) على الساعة02h07،

[2] La menace géopolitique shiite, analyse d'une représentation saoudienne, voir :
http://Newspoliticsreview.Worldpresse.com. Vu le 15/12/2015 à 03h25.

[3] شاكر الحاج مخلف، "**الرموز المحظورة**"، (ب مك ن: دار النشر الالكتروني، ب س ن)، ص، 66.

المذهبية في الداخل بهدف إذابة معتنقي أهل السنة داخل المذهب الشيعي. سعى النظام الإيراني إلى تكريس فكرة القومية الفارسية واللّغة والمذهب الإسلامي الواحد عبر وسائل الإعلام، وفي البرامج التربوية وصولًا إلى القنوات الفضائية.

أمّا عن الأقلية **الأذرية** الذي سعى النظام الإيراني إلى استقطابها وتقريبها إلى النظام، نظرًا لوجود نقاط مشتركة قويّة مع المذهب الشيعي، وهذا من أجل كبح مطالب الكرد والأطماع الكردية والبلوشية والتركمانية التي تسعى دائمًا إلى الهروب من المركز والإتّحاد مع القوميات المتواجدة خلف الحدود، نظرًا لوجود امتداد جغرافي قومي في الدولة المجاورة، وهذا يمثل مصدر وتهديد للأمن القومي الإيراني لكونه يعطي ذريعة للتدخل الخارجي.[1]

أمّا الأقلية العلوية نجدها تتحكم بمقاليد الحكم في سوريان وتحظى بأوضاع اجتماعية أحسن من باقي أقليات المنطقة، بالرغم من أنّها لا تمثل سوى 11,6% من مجمل سكان الدولة السورية إلّا أنّها تحتكر السلطة السياسية وتتحكم في آليات الحكم منذ 1970 بمساعدة فرنسا، كما نجحوا في الحفاظ على بقائهم في هذا الوضع باستخدام الترغيب والترهيب، إضافة إلى السياسة الديماغوجية الترويجية لذاتها ويستخدمها جهاز الموظفين ومؤسسات التعليم والإعلام، وأجهزة المخابرات استطاعت في خلق سياسة واسعة النفوذ.[2]

نشير أيضًا إلى المعاناة التي تشهدها أقلية الأهواز السنية العربية في إقليم ***عربستان*** في إيران، التي تعاني الاضطهاد القومي، إضافة إلى مجموعة من أنواع التمييز العنصري والاقتصادي والسياسي، زيادة غلى تغيير أسماء المدن والقرى والأحياء والشوارع، وحتى الأماكن الطبيعية كالأنهار، حيث أطلقوا على بعضها أسماء شخصيات معروفة بعنصريتها ضدّهم. كذلك قامت الدولة الإيرانية بإغلاق المؤسسات

[1] بختيار أحمد، "الأقليات القومية وتأثيرها على الأمن القومي الإيراني"، 3 سبتمبر 2013 في:
http://www.sasapost.com/author/bekhtian-ahmed الإطلاع (2015/12/16).

[2] حسان بن نوي، مرجع سبق ذكره، ص 99.

الثقافية والمدنية والسياسية للأقلية الأهوازية، وفي 30 جوان 1979 قام نظام الخميني بمهاجمة متظاهرين أهواز بالنار والسلاح، أدى ذلك إلى قتل وجرح العديد منهم، ونفوا القائد الروحي «**الشيخ الخاقاني**»، وعملت حكومة طهران بتطبيق سياسة "التهديد" و "التفريس".[1]

لطالما حرصت تركيا على تعزيز القومية التركية ضد الحركة القومية الكردية التركية، وذلك لطمس الخصوصيات الثقافية واللغوية لها. إذْ نجحت إلى حد كبير في خلق أنماط وتصورات بشأن موقف الأقلية الكردية، إذْ عملت مثلًا بتشويههم إعلاميًا بنعتهم «**بقردة الجبال**» للتأثير على الرأي العام التركي. وصنفت حزب العمّال الكردستاني بأنّه تنظيم إرهابي يهدف إلى الإخلال بالأمن واستقرار تركيا. ما دفع بالقيام بعمليات عسكرية ضد أهداف حزب العمال الكردستاني لقطع عوامل ارتباطه ومحاولة عزلهم عن الحراك الذي تشهده الأقلية الكردية في العراق.[2]

ونستخلص من كل ما قدمناه، أنّ رغم تباين أوضاع الأقليات في المنطقة، إلّا أنّ لكل دولة سياسة معيّنة لها إزاء المسألة، وهذه السياسات تندرج في ثلاثة اتجاهات رئيسية:

1- الاتجاه الأول:

اتجاه تعترف الدولة بوجود الأقليات كجماعة عرقية، لكنّها تناهض وجودها كجماعات سياسية تتبنى الفكرة القومية، مثال على ذلك إيران: حيث حسب دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية أنّه كل المواطنين الإيرانيين هم من درجة واحدة بغض النظر إلى انتمائهم، فتتصدى لأي نزاعات سياسية تقوم على أساس الانتماء القومي والعرقي.

---

[1] فتحي خطاب، "**الأهواز القضية المنسية**"، الموقع الرسمي للمعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتجية، مقال منشور في:2015/05/05، في **maslim. Netwww.al**اطلعليه: (2015/12/02)، على الساعة 9h45

[2] عقيل محفوظ، **تركيا والاكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟**، (قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص ص 45 – 47.

2- الاتجاه الثاني:

لا تعترف الدولة بتواجد الأقليات، وتعمل بدمج العناصر والأقليات القومية، وتعتبر تركيا المثال الأوضح لهذا الاتجاه، إذْ لا تعترف بأية أقلية أخرى أو بتعددية الشعب التركي. ويُشكل هذا استمرارًا لسياسة التتريك التي بدأتها تركيا منذ بداية القرن العشرين (XIX)، ويحاول النظام التركي التعامل مع المسألة بليونة وأريحية.

3- الاتجاه الثالث:

تعترف دول هذا الاتجاه ضمنيًا ودستوريًا بوجود الأقليات وتعطيها هامشًا من للحركة والتحرك في الإطار السياسي والجماعة الوطنية، وقد يزيد ذلك في توسيع مجال تحرك جماعة معيّنة لإبراز تنظيمات سياسية تمثلها، وقد يمنحها الحق في إعلان الحكم الذاتي، على سبيل المثال العراق في عهد صدام حسين.

ونشير هنا أيضًا إلى النموذج اللبناني، خاصة بعد نهاية الحرب الأهلية، إذْ عرفت الأقلية نوع من التعايش السلمي، والتوافق والمشاركة في السلطة بكل أطياف المجتمع باختلافه الديني والعرقي، ولكن تبقى الإحصائيات في سوريا والأردن، تشهد نوع من القيود السياسية على حركاتها التمثيلية.

ونستنتج أنّ أغلب الصعوبات التي عرفتها حركة الأقليات لا يكمن في الجانب الدستوري، ونلاحظ أنّ أغلب التشريعات القائمة في منطقة الشرق الأوسط تشير وتعترف بوجود حقوق تلك الأقليات، ولكن المشكلة تكمن في سلبية التطبيق الأمثل وطبيعة تعاملها مع هذه الأقليات في أرض الواقع.[1]

المطلب الثاني: حدود استجابة الأنظمة السياسية لمطالب الأقليات

وهنا تظهر مدى قدرة النظام السياسي على ضبط السلوك الاجتماعي لعلاقات الأفراد والجماعات، وحسب "**غابريال آلموند**" يمكن دراسة ذلك من القدرة التنظيمية الإستراتجية.[2] إذْ ركز على وظيفتي الاتصال السياسي والتنشئة السياسية، أين تلعب وسائل الاتصال الجماهيري أدوارًا مهمة في ترسيخ معتقدات

[1] YACOUB, Joseph, **les droits de l'homme sont-il exportable ? Géopolitique d'un universalisme**, Paris, éditions Ellipse, décembre 2004, p20.

[2] حسان بن نوي، مرجع سابق، ص. 118.

مشتركة عن السياسة، فقد تكون قوّة لمساندة الوحدة الوطنية، كما تساعد على عملية التحديث، وتساعد على الاندماج وتذويب الفوارق المتعلّقة بالعادات والتقاليد. وتلعب الأحزاب السياسية والجماعات وقادة الرأي دورًا كبيرًا في تطوير ثقافة سياسة مستقرة وموحدة، إلى جانب الأدوات الرسمية والقدرة التنظيمية، ذلك بمراقبة سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام باستخدام القوّة الشرعية.[1]

ومن هنا نرى أنّ معظم حكومات الشرق الأوسط، نجدها تهتم بالحدّ من اقتراب الأقليات إلى السلطة السياسية، وتمارس عليها حدًّا سياسيًا كبيرًا كاستبعاد كل من الفلسطينيون والأكراد والشيعة من السلطة والمشاركة السياسية في العديد من الدول، كون هذه المطالب تهدّد البناء الاجتماعي للنخب القومية.

كما يوجد من يرى، أنّ ولاء الأقليات للحكومة بشكل فعلي يجعل منها أقلية ذات حقوق وواجبات مع جميع أطياف المجتمع داخل الدولة، وتعكسه ذلك النصوص القانونية التي تقرّ بحق المواطنة، أي الإدراك السياسي لدولة ما للانعكاسات الإيجابية لمعاملة الجميع على قدم المساواة دون تمييز بينهم بسبب الدين، المذهب، العرق والجنس. أي خلق إحساس عام بالهوية القومية، وشعور غالبية الأفراد بالانتماء للأمّة والنظام السياسي القومي.[2] فالهويّة القومية تعتبر جوهر عملية بناء الأمة لأنّها تحقق الولاء للدولة. هذه الأخيرة ينبغي أن تتوفّر على قدرة تكاملية واندماجية من خلال عدّة آليات كنظام التعليم الجماهيري، وأدوات التنشئة السياسية التي تكرّس مفهوم المواطنة.[3]

هذا ما نجح فيه النظام السوري إلى حد كبير، كونها تحترم كل الأديان، وتسمح بإقامة كل الشعائر شريطة أن لا يخلّ ذلك بالنظام السياسي، إذْ لا توجد مادة في الدستور السوري تنص على دين

---

[1] **الاقتراب الوظيفي**، لغابريال آلموند في : .**http://www;taɛlime.com/showthread.php?+13076**الإطلاع : (2015/12/31) على الساعة 17h15.

[2] محمد أمين بن جيلالي، **مشكلة بناء الدولة، دراسة استمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارن**، أطروحة ماجستير، (جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012– 2013)، ص. 44.

[3] حسان بن نوى،مرجع سابق، ص،199.

الدولة. فحاول احتضان دائرتين المتمثلة في هوية الفرد وجماعته، مهما كان انتماؤه القبلي أو الطائفي داخل دائرة ثالثة المتمثلة في الانصهار داخل الدولة وانتقال الولاء كلّه للدولة. فنجد أنّ "عبد الله جناحي" قسّم الهويّة إلى ثلاث دوائر كالتالي:

1- **الدائرة الأولى:** التي تتمثل بالفرد ككائن له احتياجاته، وعليه ضغوطات تجبره على الانعزال والاحتجاج أو الرفض والتطرّف.

2- **الدائرة الثانية:** هي لجوء الفرد إلى جماعة ما سواء كانت قبلية أو طائفية أو إثنية، وهذا لضمان الحماية والحضانة، ومن خلال ذلك ينتج الشعور الاجتماعي، السياسي والقيمي، تصبح له قوّة ماديّة مؤثرة.

3- **الدائرة الثالثة:** وتتمثل في الوطنية أو الأمّة، والتي تحتضن الدائرتين السابقتين، فكلمّا وفّرت هذه الدائرة مبادئوطنية وحقوقية كلّما تراجعت الدائرتين السابقتين لصالح الدائرة الوطنية.[1]

ومن خلال هذه الدائرة نرى أنّ العراق وحكومتها المركزية الموجودة في بغداد فشلت في جلب الاستقرار لباقي العراق، إذ تعتبر بتركيبتها الحالية أضعف الأطراف الموزّعة على أقاليم كردية، سنّية وشيعيّة، فاعتبار هذه الكتل قائمة وموجودة بحدّ ذاتها لكلٍ منها مصالح ووجود سياسي واجتماعي متميّز.

كما عجزت مصر عن وضع قوانين جدّية تتجنب بها المشكلة القبطيّة التي هي أكبر أقلية مسيحية في المنطقة، والتي لها أبعاد دولية، كون القوى الكبرى تتدخل في الشؤون المصرية تحت ذريعة حماية الأقلية المسيحية وإعطاء حقوق أكثر للأقباط.[2]

هذا ما يهدد الاستقرار السياسي لتلك الدول، كون الاستقرار السياسي يُعرف على أنّه: «***قدرة النظام السياسي على التكيّف من خلال التعامل مع الأزمات بشكل ناجح، وإدارة الصراعات داخل***

[1] حسان بن نوى، مرجع سابق، ص ص 121-123.

[2] مكان نفسه.

المجتمع بطريقة تمكّنه من السيطرة والتحكّم بها، وذلك باستخدام أسلوب كفوء للإقناع بعيدًا عن العنف واستنادًا إلى الشرعية السياسية»[1]

أمّا بالنسبة لتركيا المتمثلة بحزب "العدالة والتنمية"، فبعد إداركه في صعوبة إحتواءِ الحراك الكردي، السياسي والثقافي في نظراً للتغيرات السياسية، وفواعلها العميقة، حاول النظام التركي احتواء الحركة بالاستجابة النسبية لهم والتكيّف معهم، وليس بمواجهتهم، حيث قام النظام بالاستجابة لمطالب الأقلية الكردية الثقافية خوفًا من التمرّد والعصيان المدني تكون له تداعيات داخلية خطيرة، حيث قامت بتعديلات دستورية التي أقرّها البرلمان بعد الاستفتاء العام في 26 سبتمبر 2001 باستخدام اللّغات الغير تركية مثل الكردية والعربية في النشر والإعلام، ورأت الأقلية الكردية منها كاعتراف رسمي بوجودهم، ولكن نسبيًا، وذلك لعدم إدراجها كلغة رسمية ثانية لتركيا.[2]

إذن نستنتج في كل ما عرضناه، أنّ قدرة استجابة الأنظمة لمطالب وانشغالات الأقليات في الشرق الأوسط، تختلف من نظام إلى آخر، فإمّا تكون سياسات مبنية على الاحتواء بإعطائها هامش تسوية لبعض مطالبها، وتكون تلك استجابة نسبية، أو استجابة دونية (صفرية) باستخدام سياسة التهميش السياسي لمطالبها، والتذويب السياسي القسري.

[1] أنظر **أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية: الأردن وماليزيا** في موقع: **http://ww.theses.ju.ed.jo/Original/Abstract**/الإطلاع : (2016/01/02) على الساعة 19h00

[2] عقيل محفوظ، مرجع سابق، ص ص 68- 69.

المبحث الثالث: الانعكاسات الجيوسياسية للأقليات وتأثيرها على استقرار الدولة القومية في الشرق الاوسط

لقد ظهرت متغيرات جديدة أضحت تؤثر سواء على العلاقات داخل الدولة ذاتها أو العلاقة بين الدول، وبرزت المتغيرات الداخلية من جماعات اجتماعية أهمها الأقليات، ومن بين أهم القضايا التي أصبحت تشغل الدول والحياة السياسية الدولية على حد سواء، إذْ برزت في أواخر الستينات (60) إلى غاية القرن العشرين (20) عدّة مشاكل كالعرقيات والأقليات التي مهدت إلى ظهور أشكال جديدة من الصراع، إذ أصبح ما يحدث داخل دولة أو منطقة ما له أهميته وزنه بالنسبة لباقي الدول.

وأصبح الاهتمام أكثر بدراسة تأثير الأقليات على الاستقرار السياسي سواء داخل الدولة أو على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة إذا تطورت الأوضاع إلى حدّ ما يسمّى "بعنف الأقليات"أو "نزاعات الأقليات"، ولذلك زيادة الاهتمام بدراسة مختلف التفاعلات التي يمكن أن تحدث النزاعات الناشئة عن جماعات صغيرة والنزاع على المستوى الدولي.[1]

المطلب الأول: انعكاسات تأثير الأقليات على الاستقرار في دول الشرق الأوسط

من أجل توضيح انعكاسات تأثير الأقليات على استقرار الدولة القومية في الشرق الأوسط، توحي الضرورة إلى الإشارة إلى مسألة أساسية وهي التعدّد الاجتماعي والثقافي داخل دول هذه المنطقة، وتأتي هذه التعددية نتيجة لعدّة عوامل أهمها تحرك وتنقل الجماعات البشرية من مكان إلى آخر بحثًا عن ظروف أنسب لاستقرار اجتماعي، زيادة للموروث الاستعماري المتمثل في تقسيم المنطقة دون مراعاة العوامل البشرية.[2]

[1] عبد الناصر صندلي، مرجع سابق، ص ص 1 – 27.

[2] ويفي خيرة، مرجع سابق، ص 23.

يَعتبر بعض الباحثين ظاهرة التعددية الثقافية والعرقية من بين أهم المشاكل التي تواجه بناء الدولة الحديثة خاصة من حيث تأثيرها على الاستقرار السياسي الداخلي، فالدولة المتجانسة عرقيًا أو دينيًا أو لغويًا تكون أكثر استقرارًا من الدولة المتنوعة، أمّا التباعد العرقي يعد مشكل أمام بناء الدولة واستقرارها.

فيتضح لنا هنا أنّ التنوع المجتمعي داخل دول الشرق أوسطية، من شأنه أن يساعد في خلق توترات داخلية، أخطرها نشوب النزاعات والحروب الأهلية، سواء بين الجماعات المختلفة أو بين السلطة الحاكمة. فالتنافس بين جماعات الأقليات وغيرها من الجماعات سواء حول الموارد الطبيعية أو السلطة السياسية قد يؤدي إلى تبني العنف وخلق نزاعات داخل الدولة، ومن هنا فطبيعة العلاقة بينهما يلعب دورًا أساسيًا في استقرار أو عدم استقرار الدولة، وذلك بدرجات متفاوتة. ولعلّ أبرز مثال على ذلك نجد دولة لبنان التي تعرف صراع طائفي قوي يؤثر مباشرة على استقرارها السياسي، فهي دولة تتبنى الديمقراطية التوافقية، والتي هي صعبة التحقيق على أرض الواقع نظرًا للتركيبة الحزبية التي توجد داخلها، فكلّها تتميّز بطابع طائفي، إذْ تحتوي على 18 مجموعة طائفية من مجمل سكانها الذي لا يتعدّى سقف الخمسة مليون نسمة. فهذه الأحزاب تخضع لمزاجية الوزراء، ومصالحها وتكرّس الولاء للشخص القائم لذلك الحزب أو العائلة التي تمثل طائفة ما من بين الطوائف الأخرى، فغالبًا ما يكون الصراع حول الحكم ليس قائمًا لمعالجة مشاكل الشعب اللبناني بأكمله، وإنّما صراع يكون حول إبراز نفوذ طائفة على أخرى والعمل على بقائها طويلًا في الحكم، فمثلًا شهد لبنان حربًا أهلية في أفريل1975م كنتيجة للاحتقان الذي تعرضت له الطوائف الإسلامية، ومحاولة جعل لبنان تابعًا للدول الغربية، وبعد عدّة سنوات من الحروب توصّلوا إلى اتفاق **طائف** عام 1989م بين الطوائف اللبنانية المحاربة لوقف نار الحرب الأهلية. لكن مازال النظام السياسي هاشًا وغير مستقر، يصعب عليه إيجاد حلول ناجعة ترضي جميع الطوائف الموجودة، إذْ غالبًا ما تقف الطائفية معرقلة للتوجه الديمقراطي في لبنان.

أمّا الفريق الآخر من الباحثين يرى بأنّ التعداد داخل الدولة ليس دائمًا السبب في نشوب الحروب والنزاعات الداخلية والتي تحيل بالدولة إلى وضع للاستقرار السياسي والاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط. فانعكاسات تأثير الأقليات المتعددة داخل هذه الدول لا يجعلها السبب المباشر في بناء واستقرار الدولة القومية، بل هو تداخل لجملة من العوامل التي من شأنها أن يثير النزاعات الداخلية، وترتبط هذه العوامل مباشرة بالدور الذي تقوم به الأنظمة السياسية في التعامل مع تعددية مجتمعها وطبيعة مطالبه، شأنها أن تكون هذه الأسباب من بين العوامل المهمة في تهديد الاستقرار في أغلب دول المنطقة.[1]

ونلاحظ في إطار هذا الاتجاه، إضافة إلى تعدد مجتمعات دول الشرق الأوسط ودورها في تهديد الدولة، إلّا أنّه توجد عوامل أخرى تساعدها في التهيؤ إلى زعزعة أمن واستقرار هذه الدول بكل الوسائل.

تكمن هذه العوامل والأسباب فيما يلي:

أ- دور النظم السياسية:

نالت مسألة الترابط بين الأقليات والأنظمة السياسية في منطقة الشرق الأوسط اهتمامًا كبيرًا من خلال محاولة توضيح العلاقة بين الطرفين في خلق حالة عدم الاستقرار السياسي داخل الدولة، فتعامل الأنظمة مع الأقليات يلعب دورًا هامًا في تحديد رد فعل الأقليات.

فإتباع سياسة "**الاضطهاد**" أو ""**القمع**" أو "**التمييز**" من قبل الأنظمة السياسية في مواجهة مطالب الأقليات أو محاولة إبعاد هذه الجماعات في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بإمكانه أن يولد الشعور بالحرمان ويزيد من نسبة حدوث التوترات والصدمات بين الأقليات والسلطة الحاكمة.[2]وهذا ما

[1] ويفي خيرة، مرجع سابق، ص. 24.

[2] مرجع نفسه، ص 25.

توصل إليه بعض الباحثين أنّ: «***التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي يضل هو المحدد لشكل وطبيعة التفاعل بين مختلف الجماعات***».*

ويجدر الإشارة هنا إلى الوحدة اليمينية المعرضة للتفكك وخطر الانقسام، وذلك بتنامي الإحساس بالتمييز بين أهل الجنوب المكوّنة غالبًا من الحوثيين، وشعورهم بعدم الانتماء إلى باقي تركيبة الشعب اليمني، يمثل هذا تهديدًا حقيقيًا للسيادة اليمنية وكل مكوّناتها ويعيقها في السيطرة على إقليمها الجغرافي نظرًا لنمو تنظيم الجماعات الأقلية الدينية الحوثية، إضافة أيضًا لفشل النظام اليمني في كسب شرعية سياسية حقيقية تحصن الدولة وتحقق التكامل الوطني والتنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للثروة.[1]

ب- نوعيةمطالب الأقليات:

تشكل طبيعة المطالب والأهداف العلنية والخفية للأقليات والوسائل التي تستخدمها تهديدًا واضحًا للاستقرار الداخلي للدولة، ويتضح ذلك في مسألة المطالب بالانفصال مع اللجوء إلى العنف وأعمال التخريب محاولة لتحقيق ذلك وتكوين دولة مستقلة، تتأزم هذه الوضعية في شروع النظام السياسي في مقاومة هذه المطالب بلجوئها إلى وسائل عديدة على رأسها القوّة الصلبة، ولكن تصل بعض الدول إلى قبول انفصال الأقلية، وإنشاء كيان لها، هذا راجع لعجز الدولة لإيجاد حل، واستيعاب إصرار هذه الأقلية على الانفصال.

* النتيجة التي توصلت إليها الدكتورة نيفين عبد المنعم مسعد من خلال دراستها للأقليات وعلاقتها بالاستقرار السياسي في الوطن العربي.

[1] حسن رزق سلمان عبدون، **النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط**، أطروحة ماجستير غير منشورة، (جامعة الأزهر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ والعلوم السياسية، 2010/2009،) ص. 93 – 94.

ولكن يجدر الإشارة أنّ جماعات الأقليات تختلف من حيث تأثيرها على الاستقرار داخل الدولة تبعًا لطبيعتها، خاصة إذا كانت تعكس طابعًا قوميًا، حيث تصعب إرجاعها عما تطمح إليه على غرار الأكراد في العراق.[1]

[1] حسن رزق سلمان عبدون ، مرجع سابق ص ص. 100- 101.

الخريطة(02): الموقع الجيوسياسي للإقليم عربستان الإيراني.
Source : http://.www.al-ahwaz.com.

المطلب الثاني: انعكاسات الأقليات على الاستقرار السياسي

إذا كانت الأقليات تؤدي في الكثير من الأحيان إلى المساس بالوحدة الوطنية، فإنّ تأثيرها قد يمتد إلى خارج حدود الدولة وبإمكان ذلك أن يعمل على الإخلال بالتوازن الإقليمي، ويفجر النزاعات والحروب عبر العالم. فتتزايد خطورة الانقسامات العرقية على المستوى الإقليمي والدولي عندما تتجاوز نشاط الجماعات القومية حدود الدول المجاورة لها، أو عندما توجد أعمال العنف عبر الحدود الوطنية، أو عندما تكون هناك حركة اللاجئين من هذه الجماعات إلى الدول المجاورة، لأنّ ذلك من شأنه أن يفسح المجال إمام تدخل أو تهديد باستعمال القوة تحت ذريعة حماية الأقليات.[1]

فتشكل الأقليات في الشرق الأوسط تحدِ إقليمي إضافي لمجموعة الدول في المنطقة على اعتبار أنّ هذه الأقليات منتشرة عبر أكثر من دولة، وما يشكل هاجس طبيعي للأنظمة السياسية هي طبيعة المطالب للأقليات المتمثلة بالمطالبة بالانفصال أو الحكم الذاتي. فنتيجة لعامل الترابط القومي والسياسي للكثير من القوميات داخل دول إقليم الشرق أوسطي، ينعكس كل هذا على طبيعة العلاقات البينية بين هذه الدول، فالتجاذبات السياسية بين الأقليات في الشرق الأوسط « شكل المتغيّر الثابت الذي يحدد طبيعة علاقات الدول في المنطقة»[2]

فقراءتنا للخريطة **الإثنوغرافية(أنظر الخريطة02)**، نجد أقلية الأهواز العربية السّنية القاطنة في إقليم "**عربستان**" التابع لإيران أحسن مثال لانعكاسات الأقليات على إقليم الشرق أوسطي، نظرًا لما تشهده من تحديات سياسية وتصادم المصالح الإستراتجية الذي يحمل في طياته أبعاد حضارية ودينية، وأهداف داخلية في المنظور البعيد المدى للصراع حول للهيمنة على المنطقة بين السعودية الممثّلة للمذهب السّني، وإيران الممثّلة للمذهب الشيعي. إذْ ساد الاعتقاد طويلًا أنّ قضية الأهواز منسية من طرف دول

[1] ويقي خيرة، مرجع سابق، ص. 29.

[2] حسان بن نوي، مرجع سابق، ص. 125.

العالم العربي، ولكن في الحقيقة برزت كنقطة ارتكاز في الفكر الاستراتيجي السّعودي الهجومي المضاد للحراك التوسّعي الإيراني وهذا بهدف ضرب وحدتها الداخلية الجغرافية، واختراق سيادتها، وهذا الارتكاز يتمحور في نقطتين أساسيتين: وتتمثل الأولى من خلال الدعم المباشر، إذ يتجلى في مطالبة مجلس التعاون الخليجي لتدوين وإدراج قضية الأهواز في إيران وعلى رأسها المملكة العربية السعودية في جدول أعمال القمة العربية بالقاهرة، وبإصدار قرارات تساند استقلال إقليم عربستان عن إيران، أمّا الثانية، تعرف بالتدعيم الغير مباشر والمتمثل في تسليح جبهة تحرير عربستان وتقديم مساعدات مالية لها.[1]

ويجدر الذكر أنّ إقليم عربستان **(خوزستان)**، التي ضمتها إيران إليها في 1925، يحتوي على أهمية جيواستراتيجية عالية بالنسبة لإيران والمنطقة بصفة عامة، إذْ يُعتبر إقليم حيوي غني بالثروات الطبيعية باحتوائه على 85% من الإنتاج القومي الإيراني من النفط.[2]

ويعتبر كمدخل لها على شط العرب،و**مضيقهرمز**، وممرًا استراتيجيًا وتجاريًا يربط بين العالم العربي وأسيا الصغرى من جهة، وامتدادًا للشاطئ الشرقي على الخليج العربي المقابل للجهة السعودية.

فتركيز السعودية على هذا الإقليم، وتدعيم الأقلية القاطنة داخله **(الأهواز)** ليس بعامل الصدفة، وإنّما لتميّزه بعدّة خصوصيات جيواستراتجية، إذْ يمثل عمقًا استراتيجيا لكونه خط الدفاع العربي الأول، وخيارًا أنجع لغياب مشروع سني عربي متكامل قادر على الحدّ من الحراك الشيعي المتمثل في تحالفها مع الأقليات داخل الجسم السني الكبير (العلاويين في سوريا، الأكراد في العراق، الحوثيين في اليمن)، إضافة إلى حزب الله اللبناني، وحركة حماس الفلسطينية الداخلة ضمن مخططات إيران التوسّعية. التي

[1] رياض نجيب الريس، **العرب وجيراتهم، الأقليات القومية في الوطن العربي**، (لبنان، دار رايس للكتب والنشر،ط2، ب س ن) ص ص. 42 إلى 63.

[2] محمد عساف حول كتاب « نبيل خليفة» تحت عنوان «**الأقليات تتآمر علينا**»، مأخوذ في موقع في : http://www. Al maslim.net/mode/233972على الساعة الإطلاع عليه (2015/12/20)23h30

بدأت بوادره تظهر في احتلالها لجزر الإماراتية الثلاثة (**طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى**)، ومطالبتها بالبحرين كمحافظة تابعة لها.[1]

إذن فنقطة الاختلاف بين الدولتين تكمن في إقليم **عربستان** القاطن من طرف أقلية عربية سنيّة، فهذا الإقليم يشكل مركز ثقل للمناورات الإستراتيجية، والعلاقة الإيرانية السعودية المستقبلية التي سوف تشكل منعطفًا حاسمًا على منطقة الشرق أوسطية.

المطلب الثالث: التوظيف السياسي للأقليات

لقد تزايد استخدام ورقة الأقليات للضغط على الدّول والشعوب، ومنها الدول شرق أوسطية، والتي لا تكاد تخلوا منها أقلية ما. إذ تعايشت هذه الأقليات داخل تلك الدول لعقود طويلة من الزمن، غير أنّ ضعف الأنظمة السياسية لدول الشرق الأوسط من جهة، وتزايد أطماع الدول الكبرى المهيمنة من جهة أخرى جعل المنطقة في مرمى هذه الدول المهيمنة بحجة التدخل الإنساني لحماية الأقليات المضطهدة والدفاع عن حقوقها المهضومة، وهذا ما نلاحظه جليًا في كل من العراق والسّودان، سوريا واليمن، وربما في دول أخرى حسب ما تقتضيه مصالح وأجندة الدول الكبرى المهيمنة.[2]

لقد أُصدرت مذكرة من وزارة الخارجية الأمريكية شهر أفريل 1944 كان عنوانها (**السياسة النفطية والولايات المتحدة**)، وكانت في غاية من الدقة، تقضي بضرورة الوصول إلى المصادر الأولية في العالم، وعلى رأسها مصادر الطاقة لأجل تأمين مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية، من هذه المصادر الحيوية التي تضمن لها التفوق، والسيطرة على العالم. وبتنفيذها لهذه المذكرة وصلت إلى السّيطرة على نصف الإنتاج العالمي في الجهة الغربية، واليوم هي بصدد توسيع هيمنتها وسيطرتها على ما تبقى من

[1] فتحي خطاب، "**عرستان القضية المنسية**"، (الموقع الرسمي للمعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتجية)، مقال منشور سنة 2012/05/05 في الموقع: **http:www. Airs.net**اطلع عليه في (2015/12/02) على الساعة 23h30

[2] دافيد فورسيبات، **حقوق الإنسان والسياسة الدّولية**، ترجمة محمد غيتم، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993م)، ص. 137.

الجزء الشرقي للكرة الأرضية. فهي بذلك تحافظ على تفوقها عالميًا، وهي تسعى لحماية الامتيازات القائمة مسبقًا على سياسة الباب المفتوح كمبدأ له الأولوية في السياسة الخارجية الأمريكية لفتح نفوذ جديدة في العالم.[1]

وهذا كلّه لم يتأتى للولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الكبرى المهيمنة ، ولو بدرجات أقل بعد أن قامت بتوظيف قضايا دولية لتنفيذ سياستها هذه. وعلى رأس هذه القضايا نجد قضية **حقوق الإنسان** والتي منها **حقوق الأقليات.**[2] فهي أوراق ضغط ومساومة للدول التي تحتوي على الأقليات وذات المصادر الطاقوية في آن واحد ما يسمح للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بالسكوت على ما يحدث في حق بعض الأقليات في البلدان التي تفتح أبوابها أمام الشركات والاستثمارات الأمريكية وحتى القواعد العسكرية.[3]

يوجد عدّة دراسات تملي كيفية حصول الولايات المتحدة الأمريكية على نفط المنطقة، وجاءت أغلبها على ضرورة التدخل العسكري، كالدراسة التي أعدّها كل من (جون كولينز ***Jhon Collins***) الخبير في شؤون الدفاع القومي و(**كلايد مارك *Clyde Mark***) المحلّل لشؤون الشرق الأوسط، التي نُشرت في أوت 1975، تحت عنوان «***آبار النفط كأهداف عسكرية – دراسة في الإمكانيات***»[4]، إذْ تناولت في مفهومها حجم المصالح النفطية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الشرق الأوسط، وما هي القرارات الواجب اتخاذها لاستخدام القوّة، وكيفية تبريرها.

إنّ التدخل العسكري ربطته الإدارات المتعاقبة في البيت الأبيض بحدوث الأمور التالية:

---

[1] نعوم تشومسكي، **حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة: عمر الأثيوبي، (لبنان: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984م)، ص. 28.

[2] سمير مرقس، **الحماية والعقاب، الغرب والمسألة الدينية في الشرق الأوسط، من قانون الرعاية المذهبية إلى قانون الحرية الدينية**، (مصر: ميريت للنشر والمعلومات، 2000م)، ص 70.

[3] نفس المرجع ، ص. 71.

[4] حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي** (لبنان: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000م)، ص. 268.

- ❖ إذا أقدم الإتحاد السوفيتي على احتلال آبار النفط أو قطع طرق إمداداته عن الدول المستهلكة.
- ❖ إذا أقدمت الأقطار العربية على فرض حظر جديد على صادراتها النفطية أو زيادة أسعار النفط بصورة كبيرة.
- ❖ إذا تعرضت الدول المنتجة الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية لغزو من دول أو دولة أخرى معادية لأمريكا.
- ❖ إذا وقع انقلاب في دولة منتجة من شأنه أن يؤثر في الإنتاج والأسعار العالمية.
- ❖ والشرط الأخير هو الاعتداء على حقوق الإنسان بشكل واضح.[1]

ناهيك عن السياسات الحديثة الموجودة في أجندة الولايات المتحدة الأمريكية الرّامية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والإستراتيجية على حساب الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، والدول العربية المنتجة للنفط، ونذكر منها سياسة «***الفوضى الخلاقة***» وسياسة «***فرق تسود***».[2]

إذْ تخلق توترات التي لم تكن وليدة الصدفة أو وليدة الأوضاع الدّاخلية، وإنّما مصدرها الأساسي قوى خارجية التي تتذرع بمسألة حقوق الأقليات كالأقليات الدّينية، أين تجدها تغذي الصراعات الطائفية لإدخال الشّك والعداء وضرب التعايش السلمي والتجانس القائم بين الأقليات الموجودة في حضن الدول. هذا ما دفع بالمؤرخ **ليدوفيكديكونتش** بأن يصرّح بـ: ***"كان الغرب يعمل جاهدًا على تأصيل جذور الكراهية، والحقد ضدّ المسلمين في نفوس المسيحيين يتلقونها خلفًا عن سلف ويرضعها الطفل من شعور أمه،***

[1] حافظ برجاس، مرجع سابق، ص. 269.

[2] نفس المرجع، ص. 285.

كما يرضع اللبن من ثديها، فتسري في كيانه سريان الدّم في عروقه، ينشأ على عقيدة تقضي على العلاقة بين المسيحيين وبين المسلمين وإلى الأبد".[1]

إذن القوى الكبرى دائمًا لا تزال تحاول إيجاد الشرخ بين أبناء الوطن الواحد لأجل السّيطرة والنفوذ، وخاصة في البلدان المتعدّدة العرقيات والأقليات، حيث يسهل عليها الأمر.

لقد أكّد هذا الأسلوب المستشرق اليهودي «**برنارد لويس*Bernard Louis***»، من خلال مخططه الجديد الذي يتضح فيه تفتيت ما بقي من الأمة العربية والإسلامية، إلى جانب شعوب أخرى في المنطقة، وهذا خلال تفعيل المعطيات والخصوصياتالإثنية،واللّغوية والعرقية، والدينية في هذه البلاد وتسيير حقوق الأقليات الموجودة فيها، وهذا منذ نصف قرن.[2]

هذا المخطط في مجلة وزارة الدفاع الأمريكية، وهذا إيحاء آخر بأنّ المخطط في استمرار وليس من وحي الخيال بل هو مخطّط له وعلى أكبر المستويات الإستراتجية لأعظم دول العالم اليوم لإحداث المزيد من التفكيك والتفتيت في عالمنا. وقد كان عنوان هذا المخطط:

Executive intelligence research project. إذْ جاء محتواه ضرورة إيجاد أكثر من ثلاثين بؤرة انفصال في منطقة الشرق الأوسط، يكون أساسًا ديني أو مذهبي أو عرقي.[3] وهذا تكريس للسياسات التي تقضي بالضرورة تقسيم المنطقة، وذلك للمحافظة على التحكم الغربي على أيّة قوّة إقليمية صاعدة، والعمل على توسيع قوّة إسرائيل، الذي يعتبر الرّاعي لمصالح الغرب في منطقة الشرق الأوسط على مدى بعيد.

---

[1] يوسف القرضاوي، **الأقليات الدينية والحل الإسلامي**، (عمان، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1417هـ/1996م)، ص. 68.

[2] سمير مرقس، مرجع سابق، ص. 85.

[3] برهان غليون، مرجع سابق، ص 75.

لقد تبيّن لنا مبدئيًا مدى خطورة الأقليات على الاستقرار الداخلي والإقليمي، خاصة عندما تعيش أوضاع صعبة، وتُمارس ضدّها سياسات إقصائية متخذة من طرف الأنظمة السياسية، ما يعطيها دافعًا نفسيا قويًّا لتبني العنف السياسي لتحقيق تطلعاتها التي تصل إلى حد الانفصال. فالأقليات الموزّعة إقليميًا تشكل تهديدًا صارخًا للشرق الأوسط نتيجة للترابط القومي. خاصة عندما تكون كورقة سياسية بين أيدي الدّول الكبرى، وتكون كمتغيّر أساسي في استراتجياتها، مستخدمة عامل تشتتها الجغرافي في مخططاتها.

الفصل الثالث

تطور الحركة الكردية – الدولة العراقية بين الاتفاق والتصادم 1921 – 2015

الخريطة (03): التعدد القومي للعراق وتوزيعهم الجيوسياسي.

Source : DENISE , FERRAND ; « regard historique sure le monde actuel », dans ; **http://www.moyenorient.presse .com/ ?P : 429hmore-429.**

يتم تسليط الضوء في هذا الفصل على الحالة العراقية كأحسن نموذج في تأثير الأقليات على الدولة القومية، ودورها الفعال داخليًا وإقليميًا، وارتباطها بمراحل نشأة دولة العراق. حيث تحتوي على الأقلية الأكثر حراك سياسيًا وعسكريًا في المنطقة وأعقدها، نظرًا لخصوصية مطالبها السياسية وطبيعة استجابة النظام العراقي لها.

وهنا تجدر الإشارة إلى العلاقة بين النظام العراقي في ظل الجمهورية الثالثة مع الحركة السياسية القومية الكردية التي بدأت بالتعاون وانتهت بالتصادم. وبناء على ذلك يتم في المبحث الأول رصد المعطيات التاريخية حول نشأة الحركة القومية وتطورها التاريخي، وأهم مطالبها السياسية بإشارة إلى نشأة الجمهورية الثالثة العراقية وصعود البعثيين إلى سداه الحكم، التي مهدت إلى تأسيس أهم التفاعلات السياسية بين الدول القومية العراقية مع الحركة السياسية القومية الكردية، أمّا في المبحث الثاني نقوم بإبراز الأبعاد الجيوسياسية الإقليمية للقضية الكردية، والأدوار الدولية المتتالية من حيث التسييس وتنشيط الحركة السياسية الكردية لأهداف معلنة وخفية. أمّا في المبحث الثالث نحاول تحليل التطورات والأوضاع التي آلت إليها القضية الكردية بصفة خاصة والدولة العراقية بصفة عامة بعد الاحتلال الأمريكي في 2003، بالإشارة إلى الرهانات الداخلية والإقليمية.

المبحث الأول: التطور التاريخي للحركة القومية الكردية – العراقية من الملكية إلى غاية الجمهورية

المطلب الأول: الحركة القومية الكردية وتفاعلها مع الأنظمة العراقية من الملكية إلى الجمهورية

يعود أصل الأكراد إلى القبائل التي سكنت المناطق الجبلية منذ آلاف السنين في الأجزاء المتجاورة في كل من العراق وتركيا، إيران وسوريا، ويعتقد أنّ انتمائهم يعود إلى الجنس الآري، وهناك من يرى أنّهم ينحدرون من العنصر الهند أوربي.[1] وبخصوص لغتهم تدعى **الكرمانجية**، التي هي مزيج مجموعة من اللهجات **الهندو أوربية**القريبة إلى اللغة الفارسية.[2]

أمّا بخصوص دينهم فهم يدينون بالدين الإسلامي الذي دخلوه طوعًا. كما نجد أنّ عددهم في العراق يتراوح ما بين 2 إلى 3 ملايين نسمة.[3]

من أجل تأكيد الأكراد لوجودهم والتعريف بهويتهم، ومحاولة الدخول في قدم المساواة أمام باقي المجموعات المتواجدة في العراق. شهدوا حراكا سياسيا مميز مرّ بعدّة مراحل وصعوبات، واختلفت أوضاعهم السياسية باختلاف طبيعة نظام الحكم في العراق منذ النظام الملكي إلى عهد الجمهورية، حيث تأثر بالاستقرار السياسي والانقلابات السياسية، وأثّروا هم أيضا على كل نظام ورئيس يصعد حتى أن أصبحت مشكلة عويصة يجب على كل رئيس حلها واحتوائها لضمان بقائه في السلطة.

وفي هذا المبحث نحاول التعرف أكثر عن الحركة القومية الكردية في العراق في ظل النظام الملكي والانتداب البريطاني.

نصبت بريطانيا الأمير **فيصل ابن شريف الحسين** ملكًا على العراق، فمنحت لمجموعة العربية السنية الأولوية في إدارة شؤون البلاد، وهنا برز التنافس والصراع بين هذه المجموعة والمجموعات الأخرى حول مراكز النفوذ. فظهرت المسألة الكردية منذ الوهلة الأولى لقيام المملكة العراقية كتحدي تزامن مع مختلف المراحل التي عرفتها إلى غاية اليوم، ونشأت الحركة السياسية الكردية، وظهرت معها أبرز مطالبها، وارتبط ارتباطًا وثيقًا مع التطورات الداخلية والخارجية مع دولة العراق.[4]

---

[1] مثنى أمين قادر، **قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية: القضية الكردية نموذجًا** (السلمانية في منشورات كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2003)، ص 75.

[2] فايز عبد الله العساف، مرجع سابق، ص ص. 14 – 15 .

[3] مرجع سابق، ص 76.

[4] محمد عوض الهزايمة، **قضايا دولية، تركة قرن وعمولة قرن أتى** (عمان، 2005)، ص ص 228، 229.

ونستنتج من هنا أنّ بريطانيا ظلت السلطة الفعلية ذات مصدر القرار في العراق، ولقد رأت ضرورة إبقاء البلاد في حالة توتر دائم، إذ عملت على استغلال المشاعر القومية للأكراد لزرع التفرقة بين المجموعة العربية الحاكمة والأقلية الكردية، واستخدمت في أغلب الأحيان ضد الحكومة العراقية لتقديم المزيد من التنازلات، المتمثلة في تكريس النفوذ السياسي العسكري والاقتصادي والسياسي. كلما ترددت العراق من التوقيع، كلما هددتها بريطانيا بفصل الموصل ذات الأغلبية الكردية والغنية بالثروات الطبيعية، وهنا استعملت القضية الكردية كورقة فقط لتحقيق مصالحها.

بعد تأكد الحركة الكردية من عدم صدق وعود بريطانيا بشأن تدعيمهم لتحقيق المصير المتمثل في إما بناء الدولة الكردية مستقلة عن العراق أو الاكتفاء بالحصول على الحكم الذاتي، وفي هذا الوضع ظهرت البوادر الأولى للحركة القومية المتمثلة في الميدان العسكري (الثوري) والسياسي.

أ – الميدان العسكري (الثوري):

ظهرت خلال العشرينات والثلاثينات العديد من الحركات المسلحة بالمنطقة الكردية شمال العراق وكان من بين أبرزها الحركة **البرازانية** التي احتضنتها عائلة **بارازان** القاطنة في قرية **بارازان** الواقعة في أقصى الحدود الشمالية العراقية، ومن بين أبرز القادة الذين استطاعوا لف الأكراد إليهم نجد **الشيخ أحمد البارازاني** الأخ الأكبر **للملا مصطفى البارازاني***، وتمكن في ذلك الوقت في إزعاجالحكومة العراقية الشيء الذي أدى إلى تعاون الحكومة المركزية مع بريطانيا.[1]

شنت حملة عسكرية على قريته عام **1927**، أين فرضت الإقامة الجبرية على **الشيخ أحمد** وأتباعه.

إضافة أيضًا إلى ثورة 1943 التي قادها **الملا مصطفى البارازاني**، فقد أراد الأكراد استغلال ظروف الاضطرابات الداخلية للعراق في فترة الحرب العالمية الثانية للقيام بثورة جديدة، أين تمكنت من تحقيق في البداية عدّة انتصارات، تدخلت بريطانيا، وضغطت على حكومة **نوري السعيد** لتقديم التنازلات فوعدوا الأكراد بالحكم الذاتي، وبذلك توصلوا إلى اتفاق وضع حدًا للقتال.[2]

---

*زعيم كردي من كردستان الجنوبية في شمال العراق، ولد في 14 مارس 1903 في منطقة بارزان، شارك أخاه الأكبر أحمد البارزاني في قيادة الحركة الثورية الكردية للمطالبة بالحقوق القومية.غادر بعدها البارزاني إلى الولايات المتحدة الأمريكية أين توفي فيها عام1979 م في مستشفى جورج واشنطن إثر مرض عضال.

[1] فايز عبد الله العساف، مرجع سابق،ص ص 14، 15.

[2] سارة يونس كاكل، **الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفيدرالية والصراع**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم،سنة 2011)ن ص. 21 – 22.

هذه الحركة رغم فشلها، فإنّها لعبت دورًا بارزًا في نمو الوعي القومي في صفوف الأكراد العراقيين، كما أنّهم قدموانموذجًا للطريقة التي تعاملت بريطانيا والنظام الملكي في العراق مع المسألة الكردية باستعمالها سياسة اندماجية والتعامل بالقوة معهم، أين انعكس بالسلب على الطرفين.

ب – الميدان السياسي (النشاط السياسي):

إلى جانب الحراك الثوري، عرفت الساحة السياسية الكردية بداية ظهور عدّة أحزاب سياسية من بينها **(حزب الهيوا: الأمل)**، الذي اعتبر كأول حزب سياسي كردي عراقي تأسس 1945، وزال لعدّة أسباب داخلية (صراعات بين القادة، وانشقاقات).

لكن أبرز تنظيم سياسي كان **الحزب الديمقراطي الكردستاني**، الذي يبقى إلى اليوم أقدم وأقوى التنظيمات السياسية على الساحة الكردية في العراق، الذي تأسس تحت قيادة **مصطفى البارازني** في 16 أوت 1946.[1]

تحددت أهداف الحزب في تلك المرحلة على النحو التالي:

- ❖ نيل الحقوق القومية والديمقراطية للأكراد ضمن الوحدة الوطنية للعراق، على أساس اختياري حر بدلا من الإلحاق القصريالذي فرضه الاستعمار البريطاني مع تأكيدهم على الأخوة العربية الكردية.
- ❖ تأكيدهم أيضًا بالحفاظ على القومية الكردية من الذوبان داخل القومية العربية الكبرى، وذلك عن طريق تنمية اللغة الكردية ونشر ثقافتها، وجعلها رسمية في المدارس والمؤسسات.[2]

نرى أن الحزب الكردستاني وضع ضمن أولوياته من أجل تحقيق مطالبه التعاون المشترك لأجل نيل الاستقلال، فمن هنا نستنتج حنكة قادة الحزب الكردستاني الذين كانوا واقعيين في مطالبهم الأولى، بعد إدراكهم باستحالة تحقيق الحكم الذاتي في ضل الأوضاع القائمة.

قيام الجمهورية الأولى وتفاعلها مع الحركة السياسية الكردية:

عرفت هذه المرحلة في البداية نوعًا من التفاعل الإيجابي في العلاقة بين النظام الجمهوري العراقي والحركة السياسية الكردية. إلاّ أنّ علاقة التعاون بينهم لم يستمر طويلا، حيث بدأت في التردي تدريجيًا تحت تأثير عدّة عوامل، إذْ تمثلت في البداية بمساندة الحزب الديمقراطي الكردي لثورة ضباط

[1] وديع جويدة، **الحركة القومية الكردية نشأتها وتطورها**، (أربيل: دار أراس للطباعة والنشر، 2013)، ص ص 547. 548.

[2] نفس المرجع ، ص ص. 567، 568.

الأحرار في البداية، وقيام الجمهورية الأولى في **14 جويلية 1958** الذي يدعو فيه الأكراد إلى مساندة التغيير وتضامنه مع النظام الجديد، وشاركت بعض الشخصيات السياسية الكردية في أوّل جمهورية عراقية، التي أوكل تكوينها للعريف **عبد الكريم قاسم**.[1]

وعلى إثرها اتخذت عدّة إجراءات لصالح الأكراد من طرف حكومة قاسم، كان أهمها:

- ❖ الإعلان في المادة الثالثة من الدستور المؤقت للجمهورية العراقية المعلن عنه في **26 جويلية1958**«أنّ العرب الأكراد هم شركاء وإنّ الدستور يضمن حقوقهم في إطار العراق الموحد». كما أشار أيضًا برنامج **جبهةالاتحاد الوطني***لضرورة الاعتراف بحقوق الأكراد القومية في الحكم الذاتي.
- ❖ العفو الشامل لكل المشاركين في الحركة الكردية بين عامي 1943 – 1945 بقيادة مصطفى البارازاني.
- ❖ إطلاق سراح المساجين السياسيين وعودة **الملا مصطفى البرازاني** من الاتحاد السوفيتي واستقباله الرسمي من طرف **عبد الكريم قاسم** في **7 نوفمبر1958.**
- ❖ حصول الحزب **الديمقراطي الكردستاني العراقي** على اعتماد رسمي في جانفي 1960. واكتسابه ثقلا سياسيًا في العراق بعد تولي مصطفى البارازاني قيادته.[2]

نرى هنا، أنّ كل هذه الإجراءات خلقت جوا من الثقة بين الحركة السياسية الكردية والحكومة العراقية، فعزز ذلك مساهمة الأكراد في التصدي لعدّة مؤامرات انقلابية ضد حكومة قاسم من طرف البعثيين والناصريين، كما لزمت الصمت حكومة قاسم على الاعتداءات المكررة للقوات البارازنية على القبائل المعارضة له.

انتهى التعاون بين الحزب الكردستاني وحكومة قاسم بالمواجهة السياسية إثر تصدع علاقة الثقة بينهما، وذلك لعدّة أسباب:

- ❖ التشبث الكبير لتحقيق الحكم الذاتي الذي رأت منه الحكومة العراقية مساسًا وتعديًا لوحدة العراق إذا استجابت لها، إضافة إلى مجموعة من المطالب التي اعتبرها قاسم لمحاولة

---

[1] سارة يونس كاكل، مرجع سابق، ص. 35.

[*] تكونت جبهة الاتحاد الوطني سنة 1957، بمبادرة من الحزب الشيوعي العراقي المناضل ضد الملكية، وضمت الحزب الوطني الديمقراطي وحزب البعث الاشتراكي، واستبعد الحزب الديمقراطي الكردستاني بسبب خلافه مع الحزب الشيوعي، وقفت الجبهة إلى جانب الضباط الأحرار في تنفيذ الانقلاب.

[2] سارة يونس كاكل، مرجع سابق، ص. 36.

اكتساب النفوذ العسكرية والسياسية والمالية للاستحواذ على السلطة المركزية، والتمرد عليها فيما بعد.[1]

- ❖ الخلاف السياسي بين قاسم والحزب الديمقراطي الكردستاني حول انضمام الحزب الشيوعي إلى الحكومة إثر تخوفه بازدياد دورهم السياسي.
- ❖ تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالمنطقة الكردي، وتأخر الحكومة بالإصلاحات اللّازمة.

فزادت العلاقة تدهورًا بعد إقبال حكومة قاسم على ملاحقة قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني واعتقال عدد من أعضائه وغلق مقرّاته، ومنع صحفهم من الصدور، كما شنّت حملة عبر وسائل الإعلام الرئيسية ضدّ الحزب الديمقراطي الكردستاني، وضدّ القومية الكردية. هذا ما ساهم في التصعيد، التوتر، والوصول إلى حد المواجهة العسكرية، واندلاع الحرب العراقية الكردية ابتداء من 1961.[2]

نستنتج أنّ بعد فترة تعاون مشترك وتوافق الرؤى بين نظام **عبد الكريم قاسم** والأكراد حول أولوية المصلحة الوطنية، توصل الطرفان فيما بعد إلى حالة انسداد وتأزمت العلاقة بينهم لعدّة عوامل كتراجع قاسم عن مطالب الأكراد الذين لعبوا فيما بعد دورًا هامًا في زعزعة النظام، إلى غاية حدوث الانقلاب على عبد الكريم قاسم من طرف البعثيين في 8 فيفري 1963.

المطلب الثاني: الحركة القومية الكردية في ظل الجمهورية الثالثة 1968 – 2003

I- جمهورية ما قبل احتلال الكويت:

عرفت هذه الجمهورية صعود **أحمد حسن الباكر** رئيسًا للبلاد، بعد انقلاب عسكري ضد **عبدالرحمن عارف**، وأعلن عن تشكيل الحكومة في **18 جويلية 1968** تحت رئاسة عبد **الرزاق النايف**، وفي هذه الفترة أصبح **صدام حسين** ذات التوجه البعثي قائدًا ثانيًا للثورة.

السنوات الأولى للبعث حققت العراق عدّة إنجازات مهمة، وكانت أهمها الاتفاق مع الأكراد لوقف القتال في شمال البلاد. إذْ توصلت الحكومة مع الملا مصطفى البارازاني إلى خطة بموجبها تمنح المنطقة الكردية والأقلية الكردية سلطات مهمة لتحقيق نوع من الحكم الذاتي.[3]

---

[1] كاظم حبيب، **لمحات من نضال حركة التطور الوطني للشعب الكردي في كردستان العراقية**، (أربيل: دار تاراس للطباعة والنشر، ط2، 2005)، ص. 281.

[2] فايز عبد الله العساف، مرجع سابق، ص ص 20، 21.

[3] نفس المرجع ، ص ص، 21. 22.

وأما على المستوى الاقتصادي استطاعت حكومة البعث أن تأمم عمليات الشركات الأجنبية العاملة في البلاد، وكان ذلك عام 1973، ما أعطى قفزة نوعية لانتعاش الاقتصاد العراقي، أمّا على الصعيد السياسي عملت على تقوية السيادة الوطنية، المساواة القانونية لكل المواطنين العراقيين، واحترام الأقليات القومية وإعطائهم هامش من الحقوق ولو كان مؤقتًا، وإشراكها في إدارة السلطة السياسية، مع السماح للحزب الشيوعي في مواصلة نشاطه علانيةً إلى غاية الإطاحة به من طرف صدام حسين، على إثر انقلاب داخلي، الذي أصبح رئيسًا للجمهورية العراقية في جويلية1979م.[1]

عرفت هذه الفترة نوعًا من الاستقرار في العلاقة بين النظام العراقي والحكومة القومية الكردية، حيث أبدى اهتمام **صدام حسين** بالاعتراف بمطلب الحكم الذاتي، وقام بعدّة زيارات إلى المنطقة حتى بدى الأمر كما لو كانت الحكومة العراقية قد توصلت إلى حلّ نهائي للمشكلة الكردية من خلال الاعتراف بالحقوق القومية للأكراد، مع الحفاظ على السيادة الوطنية وعلى الوحدة القومية العراقية.[2]

لكن بعد دخول العراق في الحرب مع إيران 1980، اتجه **الحزب الديمقراطي الكردستاني** لحمل السلاح مرّة أخرى ضد الحكومة العراقية، فسحبوا الثقة من الحكومة المركزية استغلالًا للأوضاع الداخلية والإقليمية. ولكن بسبب الأزمة الداخلية للحزب الديمقراطي الكردستاني، وظهور المنافسة الشديدة بينه وبين حزب **الاتحاد الوطني الكردستاني** برئاسة **جلال الطالباني***، الذي نشأ سنة 1975م أدى إلى ضعف تأثير الأكراد على الحكومة المركزية، فأضحوا فقط ورقة تتلاعب بها إيران خدمة لمصالحها، وهذا لإضعاف الجيش العراقي، وجعله يتصارع ضد جبهتين. لكن أسلوب إيران المنتهج لخلق تحالف الأحزاب الكردية المعارضة بقيادة **جلال طالباني** في عام 1981، وسعيًا أيضًا للتحالف مع **مسعود البارازاني** المتمثل في شن هجوم ضد الحكومة العراقية، لكن سعت العراق لتهدئة الأوضاع، وعملت على اكتساب الوقت أثناء الصراع الكردي حول الزعامة، وتعمق الهوى داخل الحركة القومية الكردية.[3]

---

[1] محمد خالد سرحان أبو ريش، الأوضاع السياسية العراقية في ضل الاحتلال الأمريكى2003-2011 رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة الأزهر :كليةالآداب و العلوم الإنسانية،2013) ،ص 50.

[2] سارة يونس كاكل، مرجع سابق،ص. 36.

* هو **جلال حسام الدين نور الله نوري طالباني** ولد في 12نوفمبر 1933، أسس الاتحاد الوطني الكردستاني في سوريا سنة 1975م، وبدأ حركته المسلحة سنة 1976م، ودخل في مفاوضات مع الحكومة العراقية سنة 1984م، هو الرئيس السادس لجمهورية العراق تم اختياره على أعقاب نتائج الانتخابات العراقية في 30 جانفي2005 م، يعد واحداً من أبرز الشخصيات الكردية في التاريخ العراقي المعاصر.

[3] فايز عبد الله العساف، مرجع سابق، ص 106.

هذا ما دفع بالحزب الديمقراطي الكردستاني إلى التحالف مع إيران 1983م، وفي المقابل فتح قنوات الاتصال مع الحكومة العراقية، لكن هنا نلاحظ أنّه كلا الحزبين فشلا في اتجاهيهما.

بعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية، استقوت العراق داخليًا حينما شهدت تحسنًا في الأداء العسكري، الشيء الذي دفعها إلى اتخاذ سياسات عسكرية راديكالية باستعمالها الغازات الكيماوية «**غاز كلوريد السيانوجين** أو **هيدروجين السيانيد**» على المناطق الكردية خاصة بلدة «**حلبجة 1988**».[1]

يمكن القول أنّ في هذه المرحلة سعت الأقلية الكردية عن طريق حراكها السياسي أن تحقق مطالبها بكل الطرق، إذ لم تجد أي عقدة في القيام بالتحالف الخارجي مع إيران طامعًا ببلوغ أهدافها، ولكن تأثرت الدولة العراقية لهذه الخيانة، وقامت بإجراءات قهرية كالإعدام الجماعي.

II- جمهورية ما بعد احتلال الكويت (1992 - 2003):

تعكس هذه الفترة مرحلة الاحتلال العراقي للكويت عام 1990، التي نتج عنها ردود فعل دولية منددة بالغزو، وإصدار مجلس الأمن **القرار 688** يدين فيه العراق، ويُطالب سحب قواته فورًا، كما استغلت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك في حشد تحالف دولي لضرب الجيش العراقي في ضربة خاطفة **(عاصفة الصحراء)**،[2] كبدت العراق خسائر مادية وبشرية كبيرة أدى ذلك إلى ظهور خلل في تضامنها الأمني الداخلي، خاصة في صفوف جيشها، وفقدان السيطرة على أجزاء من البلاد خاصة الأجزاء الشمالية لفترة وجيزة، فظهر عصيان الأقلية الكردية مرة أخرى على النظام، لكن أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية الصعبة الناجمة عن الحروب المتكررة دفعهم إلى التفاوض مع الحكومة العراقية عام 1991، أين استطاعوا أن يتفقوا على إنجاز صيغة جديدة غير موقعة لقانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان في **1991/05/28م**، إلاّ أنّه لم تحسم مسألة حدود المناطق الكردية مثل **كركوك** الغنية بالبترول، إذْ كانت حدود هذه المناطق محل خلاف مستمر، وسبب عدم وصولهم لاتفاق نهائي.

إضافة إلى مطالب الأكراد بالحكم الذاتي الموسع والوصول إلى حد المطالبة بالحلّ الفيدرالي. أي الإصرار على إقامة دولة فيدرالية تظم إقليمًا كرديًا هو الحل الذي لا يمكن التنازل عليه.[3]

وتحت المضلة الأممية، أصبحت كل من **أربيل** و**السليمانية** و**دهوك** مناطق خارجة عن إدارة السلطة المركزية، هذا ما أعطى للحزبين فرصة مواتية وكبيرة لحرية التصرف في تلك المناطق.

---

[1] محمد خالد سرحان أبو ريش، مرجع سابق، ص ص، 55، 56.

[2] نفس المرجع ، ص57.

[3] وديع جويدة، مرجع سابق، ص 580.

وفي 9 سبتمبر 1992 أعلن **مسعود البارازني** رئيس حزب الديمقراطي الكردستاني عن إلغاء اتفاقية الحكم الذاتي التي وقعوها بعد أن أجريت انتخابات تشريعية في كردستان في 19– 05 –1992م، ونتج منها ظهور اختلاف بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني إلى أن اشتد الصراع بينهما ووصل إلى درجة القتال الدموي سنة 1994. وبلغت المواجهة الكردية إلى أوجها عام 1996م، إذْ عرفت المناطق الكردية استنزافًا للأرواح البشرية وممتلكاتها، وساد دمار كبير في مدن وقرى خاصة **السليمانية، كوسنجق وجمجمال**[1]

وأمام هذه الأوضاع بعث **مسعود البارازاني** برسالة خطية لصدام حسين لإرسال قوات عسكرية لمواجهة هجوم الاتحاد الوطني الكردستاني المدعوم من إيران، فتدخل الجيش العراقي بسرعة واستولى على **أربيل** عاصمة كردستان، وهذا تحت ذريعة حماية الأمن القومي العراقي المستهدف من إيران. هذا ما مكن فيما بعد الحزب الديمقراطي الكردستاني من السيطرة على جميع المناطق الكردية ما عدا منطقة السليمانية التي استعاد أتباع الطالباني السيطرة عليها.[2]

وضلت منطقة كردستان منذ عام 1997 منقسمة إلى قسمين:

- ❖ **القسم الأول:** يمثل محافظة السليمانية، والتي تعتبر منطقة إدارة تواجد الاتحاد الوطني الكردستاني برئاسة **جلال الطالباني**.
- ❖ **القسم الثاني:** منطقتا أربيل ودهوك اللتان تعتبران منطقتي تواجد وإدارة الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة **مسعود البارازاني**.[3]

وبقي الأمر على حاله إلى أن تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1998، التي رتبت لقاءا يجمع بين الطالباني والبارازاني الذي انتهى بتوقيع اتفاق المصالحة وتقسيم تسيير الحكم الذاتي مقابل إعطاء الأكراد مزيد من الاستقلالية المحمية بالقوات الأمريكية وحلفائها. وفي**مؤتمر لندن** 2002 استغلت حالة الوفاق الكردي – الكردي أين دفعتهم للمساهمة في احتلال العراق وإسقاط حكم الرئيس صدام حسين في 2003.[4]

---

[1] وديع جويدة، مرجع سابق ، ص، ص 581، 582.

[2] فايز عبد الله العساف، مرجع سابق، ص 110.

[3] وديع جويدة، مرجع سابق، ص، ص 600.

[4] محمد خالد سرحان أبو ريش، مرجع سابق، 38.

ونستنتج أن الحركة السياسية الكردية منذ عهد الملكية إلى غاية انهيار الجمهورية العراقية في 2003، كانت معادلة مهمة في الحياة السياسية، إذ وقفت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وراء كل موجات التغيير السياسي التي عرفتها الدولة القومية العراقية، كما شكلت المشكلة الكردية أكبر تحدي للحكومات المتعاقبة، والتي كانت عدّة مرات سببًا في سقوطها. حيث تأرجحت القوة بينهما وظهور انقلاب الأدوار، وعامل المؤثر والمتأثر المحدد الأساسي لمستقبل العلاقات فيما بينهما، حيث عندما تكون الحركة السياسية الكردية في موقع المؤثر (أي طرف يؤثر على المركز) فإنّها تعمل لتحقيق قدر كبير من المطالب، ولكن عندما تكون السلطة المركزية العراقية في موقف المؤثر أي (المركز يؤثر على الطرف) تسعى لاحتواء المشكلة بعدّة إجراءات ممكنة منها العسكرية والحنكة السياسية لضرب الوحدة الكردية, هنا يضهر لنا لجوء الحركة السياسية الكردية إلى العصيان والتحالف مع الدول الإقليمية والدولية.

المبحث الثاني: الأبعاد الجيوسياسية للقضية الكردية.

تأثر مسار القضية الكردية منذ 1920 بعدّة أبعاد إقليمية ودولية، أين انعكست هذه الأبعاد سلبًا أو إيجابًا على التطور السياسي للقضية الكردية، وكانت الأبعاد الدولية خاصة بعد الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية مرورًا بالحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي عاملًا مساعدًا لبروز وتطور القضية داخليًا وخارجيًا. نظرًا أيضًا لتوزيعها الجيوسياسي بين أكثر من دولة في المنطقة جعلهم في بعض الأحيان محور أساسي الذي يحدد طبيعة الأبعاد الإقليمية، أين حاولت بعض دول المنطقة استغلال هذا الوضع لتحقيق مطامعها السياسية أو الاقتصادية، خاصة أمام إدراك الجميع لأهمية منطقة كردستان الجيوسياسية والجيواقتصادية جعل الأقلية الكردية أكثر طموحًا وتماسكًا لمطالبهم، وعزز الأطماع الإقليمية والدولية أمم إخفاقات المتعددة للدول العراقية للتوصل إلى حلول لكلا الطرفين تحصن الوحدة الوطنية وجلب الاستقرار الداخلي، والبعث بالتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: الأبعاد الجيوسياسية الإقليمية

لا يمكن للأكراد أن يبقوا خارج اللعبة السياسية والمخططات الهادفة لاحتوائهم أو استغلالهم، نظرًا لتوزيعهم الجيوسياسي المقسم على أربعة دول في المنطقة، ولكن الدولة العراقية تحمل هذا العبء التاريخي نظرًا لاستهدافها من طرف هذه الدول لكون الأقلية الكردية القاطنة داخلها الأكثر تحركًا وتأثيرًا إقليميًا وتهديدًا، وتبعث شعور قومي كبير يؤثر على الحس القومي للأكراد الموزعين في دول الجوار، هذا ما دفع بدول الجوار مثل إيران و تركيا للإنتهاج سياسات احترازية للوقاية من انتشار أمراض الحركة السياسية الكردية العراقية إلى داخل المجموعات الكردية القاطنة داخل إقليمها. إضافة إلى دولة إسرائيل التي ترى في الأكراد وسيلة تهديد العراق داخليًا، وجعلها في للاستقرار الدائم إدراكًا من خطورة نواياها الخفية خاصة أثناء فترة حكم صدام حسين ذات التوجه القومي.[1]

1 – تأثير البعد الإيراني:

يقوم الدور الإيراني من القضية الكردية على بعدين سياسي واقتصادي، حيث تستخدم أكراد العراق لتحقيق مطامعها ، وكذلك خلق متاعب للحكومات العراقية المتعاقبة بدعمها للحراك الثوري الكردي.[2]

---

[1] HAMIT BOZARLAN, « **grille de lecture, niveaux d'action** », confluences méditerranée, N°34, 2000, pp. 14. 15.

[2] فايز عبد الله العساف،مرجع سابق، ص 534.

تعد إيران الدولة الإقليمية الأكثر تورطًا في قضية أكراد العراق، وراح هذا التورط إلى أبعد من ذلك أين تدخلت القوات الإيرانية للقتال إلى جانب الأكراد خاصة في ثورة البارازاني من أجل إرضاء الأقلية الكردية القاطنة في إيران خوفًا من تنامي شعورهم القومي، ولكن العوامل والدوافع التي شجعت إيران لتقديم الدعم المتواصل لأكراد العراق أهم من ذلك.[1]

لا طالما مثلث إيران الملجأ الأول للثوار والسياسيين الأكراد، خاصة إقليم **مهاباد*** التي فرّ إليها البارازاني سنة 1945م.

خروج العراق من حلف بغداد وقيامها بعلاقات وثيقة مع الاتحاد السوفييتي، دفع إيران باتخاذ مواقف سياسية ضدها خاصة اتجاه أكراد العراق، أين أظهرت هنا دعمها العلني، واستمرت في تقديم المساعدات والدعم اللازم في كل ثورة يقومون بها. بعد تراجع إيران على اتفاقيات 1937 حول شط العرب كثفت من استغلال ورقة الأكراد للضغط على بغداد للاستجابة لمطالبها في قضايا عديدة.

إدعائات إيران في شط العرب ومسألة الحدودوتأجيج القضية الكردية كان هدفه إضعاف العراق داخليًا، وإنهاكها اقتصاديًا وعسكريا. هذا السلوك اتجاه العراق كان رد فعل ضد المواقف القومية للحكومة العراقية وحزب البعث إزاء دعمها لدولة إمارات في مطالبها في استرجاع جزرها الثلاث، إضافة إلى تصديها لتغلغل الإيراني في مناطق الخليج.[2]

توصلت إيران لنيل شط العرب إثر اتفاقيات الجزائر سنة 1975، مقابل سحب دعمهم للأكراد، هذا ما أدى لوقف أكبر ثورة كردية في العراق، لكن في عام 1980 عاد الإيرانيون لاستخدام أكراد العراق وإشراكهم في قتالها ضد القوات العراقية وقادتها للتمرد واحتلال أجزاء كبيرة في العراق.

وفي حرب الخليج الثانية 1990، رأت إيران أنّهافرصةللانتقام من العراق، رغم تقديمها ضمانات للحكومة العراقية بالوقوف على الحياد في اجتياحها للكويت ومعارضتهم للتواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، لكن أضحت ضمانات طهران كذبة، انتهزت الفرصة لتقديم دعم بشري وعسكري للحركة الكردية

---

[1] HAMITBOZARLAN, op. Cit, pp. 19. 20.

* جمهوريةمهاباد تأسست في أقصى شمال غرب إيران ، وكانت دُويلة صغيرة مدعومة سوفييتياً كجمهورية كردية ، ظهر هذا الكيان كنتيجة للأزمة الإيرانية الناشئة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية. استغل بعض الأكراد في إيران هذه الفرصة وقام قاضي محمد مع مصطفى البارزاني بإعلان جمهورية مهاباد في 22 يناير 1946 بانسحاب القوات السوفيتية من الأراضي الأيرانية وقامت الحكومة الإيرانية بإسقاط جمهورية مهاباد بعد 11 شهرا من إعلانها، وتم إعدام قاضي محمدي 31 مارس 1947 في ساحة عامة في مدينة مهاباد.

[2] سارة يونس كاكل، مرجع سابق، ص، ص. 58. 59.

العراقية لضرب الجيش العراقي والاستيلاء على المحافظات الكردية ومدينة كركوك، والسماح فيما بعد للثوار والمقاتلون الأكراد للدخول إلى أراضيهم فرارًا من ضربات الجيش العراقي بعدما استعاد توازنها، خاصة بعدما ضربت **حلبجة** بالغازات الكيماوية.[1]

ما بين 1992 – 2003 قدمت إيران الدعم للسلطات الكردية السياسية التي أنشئوها، بما ذلك الدعم الاقتصادي مقابل تزويدها بشاحنات النفط العراقي بأسعار رخيصة.

بعد الاحتلال العراقي انخرطت داخلها عبر ورقة الأكراد لبسط الهيمنة، ولعب دور في الإدارة الجديدة بعد توصل إتباعها من الأكراد والشيعة، لهذا اليوم تعد إيران هي من تقرر في بغداد أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية والإقليم الكردستاني.[2]

2-تأثير البعد التركي:

سعت تركيا والعراق إلى بناء علاقات وثيقة فيما بينها خاصة بعد دخولهما سويا في حلف بغداد 1956م لمواجهة الخطر السوفييتي. وقامت بتوطيد العلاقات، نظرا لوجود عدّة اعتبارات مصلحية، مثلا حاجة تركيا للبترول العراق، وكذلك حماية الأقلية التركمانية القاطنة في العراق، أمّا العراق بحاجة ماسة لمياه تركيا، أيضا كونها منفذً لتصدير نفطها إلى أوربا.[3]

هذه العلاقة بين تركيا ألقت بثقلها على القضية الكردية، أين ساهمت لمواجهة ثورات الأكراد في العراق، خاصة بعد تعزيز مكانة حزب العمال الكردستاني ***PKK*** (في أواسط أكراد تركيا، وانتقاله للعمل المسلح بالتنسيق مع أكراد العراق، كما توصل كل من العراق وتركيا إلى اتفاق في عام 1978 يسمح للأخيرة بمطاردة المسلحين الأكراد التركيين اللذين يختبئون داخل المناطق الجبلية العراقية، وكان هذا الاتفاق بمتنفس ولو بالقليل للعراق، واستغل أكراد العراق الأوضاع الحرجة التي تمر بها السلطة المركزية لإعلان تمردهم، إذْ بقي هذا الاتفاق سري المفعول إلى يومنا هذا لمطاردة تركيا لعناصر حزب العمال الكردستاني الذي يتزعمه «**عبد الله أوجلان**»، لكن بعد اجتياح العراق للكويت عام **1990** تدهورت العلاقة بين تركيا والعراق، خاصة بعد موافقة تركيا أن تكون طرفًا في التحالف الدولي الذي شن هجومًا على العراق، وتحولت تركيا إلى قاعدة لتنفيذ هجمات ضد العراق و عمليات الحضر الجوي على مناطق شمال العراق طوال مدّة 1999 إلى غاية 2003. وفي المقابل توصل كل من أوجلان والطالبان إلى بناء علاقات وثيقة بعدما كانت متدهورة نضير اتهام أوجلان للطلبان بأنّه عميل لواشنطن وتيل أبيب، ووفر

[1] محمد سرحان أبو ريش، مرجع سابق،ص. 144.
[2] مرجع نفسه، ص، 145.
[3] سارة يونس كاكل، مرجع سابق، ص ص. 61 – 62.

بعد ذلك الطالباني لعناصر حزب العمّال الكردستاني عدّة مساعدات ضرورية لما يعانون من أوضاع صعبة داخل تركيا.[1]

3-البعد الإسرائيلي:

يعد العراق بالنسبة لإسرائيل خطرًا كبيرًا على أمنها القومي، ويرجع ذلك إلى أن العراق حاملة لمشروع يتمثل في دعم القومية العراقية بكل مقوماتها، إذ بيّنت علانية عدائها لإسرائيل، وأنّها تعيق مسار الوحدة العربية، إذْ شاركت العراق في جل الحروب العربية الإسرائيلية وإعلانها موقفها الداعم والدائم لنصرة القضية الفلسطينية بطرق عسكرية، انطلاقًا من هذه المعطيات سعت إسرائيل إلى إيجاد ثغرات داخل الدولة العراقية، وكان لها ذلك في دعم الأقلية الكردية سعيًا منها لضرب الوحدة العراقية.[2] لهذا بدأت إسرائيل في بناء علاقات وثيقة مع الملا مصطفى البارازاني بداية من عام 1965، أي تاريخ اشتداد النزاع بين الأكراد والحكومة المركزية العراقية.[3] فأقدمت على تسليح المعارضة الكردية وتدريب جماعاتها المقاتلة وتسهيل الطريق لعبور قادة الأكراد إلى إسرائيل عن طريق إيران، وفي المقابل يقدم الأكراد معلومات سرّية حول جيش نظام البعث وقدراته الحربية الذي كان قريبًا من الاتحاد السوفيتي، وتسهيل نقل يهود العراق إلى إسرائيل. كما عمل الطرفان على إنشاء جهاز المخابرات الخاص بأكراد العراق **(البارستن Paresten)*** برئاسة مسعود البارازاني قصد تفعيل التنسيق الاستخباراتي للتجسس على مرافق التصنيع النووي المشتبه في إيران مقابل تحقيق الأكراد لمطامعهم التوسعية أين سيطروا على 300 قرية القاطنة من طرف الأشوريين والكلدانيين، وضرب مباشرة القومية العراقية العربية في الداخل.[4]

وعززت دعمها ما بين 1991 و 1998 مستغلة بذلك الأوضاع الداخلية الصعبة التي آل إليها النظام العراقي بعد تلقيه ضربة قاسية من طرف التحالف، ردًا على اجتياحه للكويت، فعملت إسرائيل على تحريض الأكراد لتحقيق مزيدًا من المكاسب مع النظام لتقديمه تنازلات تخدم القضية الكردية.[5]

---

[1] سارة يونس كاكل، مرجع سابق ، ص 63.

[2] ويفي خيرة، مرجع سابق، ص 112.

[3] محمد سرحان أبو ريش، مرجع سابق، ص 53.

* هو جهاز مخابرات تابع للحزب الديمقراطي الكردستاني، تأسس عام 1965 من قبل **الموساد** الإسرائيلي و**السافاك** الإيراني.

[4] فايز عبد الله العساف، مرجع سابق، ص 65

[5] سارة يونس كاكل، مرجع سابق، ص ص، 53.54.

فعملت إسرائيل على جعل العراق ينشغل بمشاكله الداخلية، وتشتيته من أجل إبعاده ولو ضرفيًا عن القضية الفلسطينية، ونصرة الوحدة العربية فتقربها من الأكراد يجعلها تستفيد كثيرًا من الموارد الطبيعية التي تحوزها منطقة كردستان، أمّا من الناحية الجيوسياسية فهي تمشي وفق مخطط تفتيت منطقة الشرق الأوسط «**الفوضى الخلاقة**»*، وإبقائها في اللاستقرار دائم، الشيء الذي يتماشى وفق المنظور الأمريكي في ذلك، وبدأت ملامحها تظهر أثناء غزوها للعراق عام 2003، أين كان للأكراد بعد ذلك دورًا فعالًا في هدم الدولة القومية العراقية بإدخالها في تصنيف الدول الفاشلة.

المطلب الثاني: الأبعاد الجيوسياسية الدولية

1. البعد الأمريكي:

الشيء المعروف إن التواجد الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط كان مركزًا على القدرات النفطية للمنطقة، لقد كانت السياسات والاستراتجيات الأمريكية خلال الحرب الباردة بعيدة على توظيف الورقة الكردية، واستخدام تأثيرها ضد العراق، حيث كانت سياسة الاحتواء والتحالفات من أبرزها في المنطقة أين قام إدخال العراق إلى حلف بغداد مع مجموعة من دول المنطقة لإبعاد السوفيات. أين خرجت منه فيما بعد واستمرت بالاقتراب إلى الاتحاد السوفييتي.[1]

بدأت المواقف العدوانية الأمريكية اتجاه النظام العراقي سنة 1991 بعد اجتياح **صدام حسين** للكويت، أين فتحت إدارة **جورج بوش الأب** الباب أمامها لسياسة التقارب والتعاون مع الأكراد منذ ذلك الحين، واستمرت طيلة التسعينات أين رفقها تواجد عسكري واستخبارات في إقليم كردستان بعد الحضر الجوي عليها إثر قضية **حلبجة**، ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية للقضية أثمر بإصدار قرار 688 من مجلس الأمن الدولي الذي يشير إلى اضطهاد وملاحقة الأكراد في العراق، الشيء الذي عززها في معادلة السياسة الدولية، وفي السياسة الخارجية الأمريكية لاحقًا الرامية لإسقاط نظام صدام حسين، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية الأقلية الكردية كحليف داخلي تشاركها ضمن مخططاتها التي أقدمت في تهيئها لتفتيت العراق إلى دويلات ثم المنطقة برمتها.[2]

---

* بالانجليزية ***Creative chaos*** : هو مصطلح سياسي _عقدي، يرجع أصله إلي الكتابات الماسونية القديمة،أدلت به **كوندوليزارايس** في 2006 أثناء حوارها مع جريدة واشنطن بوست. تعني خلق حالة من الفوضى ومن ثم إعادة بناء وفق أطر جديدة، تعني أيضا العلاج بالصدمة أو بالأزمة لغرض تفكيك منظومة معينة أو مستهدفة مما يسهل فيما بعد تثبيت إستراتيجية جديدة.

[1] ويفي خيرة، مرجع سابق، ص ص، 120. 121.

[2] فايز عبد الله العساف، ص ص، 68.69.

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في ترتيب البيت السياسي الكردي بإعداد **اتفاقية السلام بلندن** في 17 سبتمبر 1998، الموقعة من طرف مسعود البارازاني وجلال الطلباني، **ودفيدويلشن** ممثل الوزارة الخارجية الأمريكية على وقف الاقتتال الداخلي بين الأكراد، وإقامة حكومة إقليمية موحدّة في كردستان، ومساعدتهم في بلورة المشروع الفيدرالي الديمقراطي للعراق. لهذا ساهم التعاون الكردي – الأمريكي إلى دخول القوات الأمريكية إلى العراق وإسقاط نظام صدام حسين، وما تباعها من خطوات سياسية في إدارة الدولة العراقية، وإقامة مؤسساتها الجديدة أين عزز الأكراد نفوذهم في الجهاز المركزي في بغداد، وأصبحوا طرفًا فعالًا في تسيير إدارة العراق الجديدة خاصة بعدما تحصلت على المناصب المهمّة فيها، كمنصب رئاسة الجمهورية لجلال الطلباني، الذي يعتبر أول كردي يتولى هذا المنصب في تاريخ العراق.[1]

2. البعد البريطاني:

سعت بريطانيا إلى إنهاء الثورات الكردية ما بين 1921 – 1932 لاستجابة العراق إلى ضغوطاتها المتمثلة بالتوقيع على معاهدة الانتداب السياسي، العسكري والاقتصادي، أين عملت على تقديم الدعم العسكري للقوات العراقية في قتالها ضد البارازاني.

أمّا في فترة ما بين 1941 إلى 1958 ضغطت بريطانيا من جهتها على حكومة **نوري سعيد** بتقديم تنازلات، ووعدوا الأكراد بالحكم الذاتي، وحثها من جهة أخرى على تنفيذ برامج تنموية في المناطق التي يتواجد فيها الأكراد، وذلك للحفاظ على امتيازاتهم النفطية خاصة في حقول **كركوك**.

و في سنة 1972 أممت العراق عمليات الشركات النفطية الأجنبية التي تعمل في أراضيها من بينها شركات بريطانية، بدأ الضغط يزيد على الحكومة العراقية من طرف بريطانيا باستخدام الأقلية الكردية، وذلك عبر اتصالها المباشر مع قادة الأكراد.[2]

أمّا في 1991، وقف الأكراد جنبًا مع بريطانيا وقوات التحالف التي شنت حملة عسكرية ضد نظام صدام حسين، أين تمكن الأكراد من جعل منطقة كردستان بعيدة وفي مأمن عن هذه الحملة العسكرية مقابل تشتيت الجيش العراقي، واستغلال هذا الوضع لكسب أهداف أخرى. وبقي التنسيق كما

[1] محمد عوض الهزايمية، مرجع سابق، ص ص، 306. 307.

[2] فايز عبد الله العساف، مرجع سابق، ص ص 74.75.

هو إلى غاية 2003، أين لعب الأكراد دورًا أساسيًا في الإطاحة بالنظام العراقي، حيث توصلوا إلى الحصول على امتيازات داخل المؤسسات الجديدة لدولة العراق. [1]

3. البعد الفرنسي:

لم يكن تأثير البعد الفرنسي في القضية الكردية مهمًّا لكون فرنسا في عهد السبعينات تجمعها علاقة دبلوماسية في جميع المجالات مع الحكومة العراقية، ولكن ما يمكن ملاحظته هي المساندة المعنوية في فترة الثمانينات خاصة من طرف الرأي العام الفرنسي للقضية الكردية الذي أثرت عليها زوجة الرئيس «**فرنسوا ميتراند**»، ذلك إثر احتكاكها بالجالية الكردية القاطنة في فرنسا، أين عملت على تكثيف نشاطاتها مع الجمعيات الثقافية التي أسسها أكراد العراق بغية نشر وتدويل قضيتهم في فرنسا، ودفع الرأي الفرنسي إلى مساندة فكرة الاستقلال الذاتي.

ولكن بعد الغزو الأمريكي في 2003، تحول الموقف السياسي الفرنسي خاصة في عهد «**نيكولا ساركوزي**» حول قضية كردستان، وأصبحت أكثر تعاطفًا مع مطالب القضية الكردية، إدراكًا بأهمية المنطقة من حيث الموارد الطبيعية، وإعادة تموقعها في السياسة الدولية الموجهة صوب العراق طمعًا في حصولها على امتيازات لشركاتها النفطية، الصناعية والإنتاجية.[2]

[1] سارة يونس كاكل، مرجع سابق، ص ص 70.71.

[2] فايز عبد الله العساف، مرجع سابق، ص ، 76.

المبحث الثاني: الدولة العراقية و القضية الكردية بعد 2003 إلى غاية 2015.

لقد اتّبعت الحكومات المتعاقبة على السلطة في العراق منهج الذي وضعته بريطانيا في تعاملها مع مستعمراتها، وذلك بتغليب أحد المكونات الاجتماعية على الأخرى، واستمر هذا النهج في العراق طوال فترة الملكية والجمهورية إلى غاية 2003. لذا لم تنعم الدولة العراقية باستقرار سياسي والسلام المجتمعي، الأمر الذي كرّس الديكتاتورية وهمش الأقليات بصفة عامة والأقلية الكردية بصفة خاصة، وحرمانها من المشاركة في الحياة السياسية العراقية إلى غاية التدخل الأمريكي الذي حمل معه عدّة مشاهد سياسية لم يألفها المجتمع العراقي المتعدّد، إثر ظهور جملة من المتغيرات التي أدّت إلى اشتداد الجدل حول ما يصلح لبناء دولة وهيكلتها وكيفية تسييرها، خاصة أمام صعود قوى سياسية جديدة إلى السلطة، لم يكن يسمح لها بالظهور قبل ذلك. ولم يكن من المنتظر أن تجد نفسها كطرف في عملية بناء الدولة العراقية الجديدة، على غرار الأقليات القومية والدينية، كل واحدة حسب تصورها وتطلعاتها، ولهذا ظهرت تناقضات عديدة حول شكل وطبيعة الدولة العراقية الجديدة **كالنظام الفيدرالي** الذي يعود إلى فترة التسعينات (90) من القرن الماضي، بعد أن تبنى الأكراد الفيدرالية كصيغة لعلاقتهم بالدولة العراقية المركزية سنة 1992، ومنذ ذلك دعت عدّة جهات سياسية أخرى إلى تبني هذه الفكرة ليس فقط حل للقضية الكردية، وإنّما حل جذري لمشكلة التعددية القومية والطائفية التي تعاني منها العراق.

المطلب الأول: إعادة بناء الدولة العراقية وفق الطرح الفيدرالي.

يعد إعلان **جورج بوش الإبن** عن انتهاء العمليات العسكرية الرئيسية في العراق وبقاء القوات الأمريكية بها إلى غاية عودة الاستقرار الأمني وتسليم السلطة للعراقيين، تشكل مجلسًا مؤقتًا لحكم العراق ممثلا بغالبية الجماعات السياسية والدينية والعرقية في البلاد، إذْ يتكون من 25 عضوًا يمثلون **الشيعة والسنة والأكراد والتركمان** ...إلخ. يتمتع هذا المجلس بصلاحيات تنفيذية واسعة لكونه مسؤولة عن إدارة البلاد مؤقتًا، وكان ذلك كله تحت إشراف الحاكم المدني الأمريكي **بول بريمر** إلى غاية مغادرته العراق سنة 2004، وانتقلت السلطة فيما بعد إلى حكومة **أياد العلاوي**، ثم إلى حكومة **الجعفري** 2005. أين جرت أول انتخابات حرّة في العراق، وتم صياغة نصوص الدستور الجديد للعراق الذي وفق عليه الشعب

العراقي، بعد التصويت عليه بنسبة **78%**، وبموجبها تم تأسيس **الدولة العراقية الاتحاديةالديمقراطية**، أين نصت **المادة الأولى** على ضرورة تبني النظام الفيدرالي في العراق دستوريًا.[1]

ساهمت هذه التطورات في تعزيز موقع الأكراد في السياسة العامة داخل الدولة العراقية، أين أصبحوا يلعبون دورًا أساسيًا فعالا في بغداد، بعدها انتخب **جلال الطالباني** رئيسًا للعراق، وتسلم **مسعود البارازاني** رئاسة حكومة كردستان. ساهمت هذه الوضعية في تغليب الرؤية الكردية حول منافسيهم حيال كيفية إعادة بناء العراق حسب تطلعاتهم ومطالبهم.[2]

يعدّ تبني الفيدرالية في العراق كأحسن طرح تعالج من خلاله إشكالية التعددية الإثنية، القومية والقضية الكردية بصورة جذرية، وبالتالي سوف تساهم في بناء هوية وطنية عراقية جامعة تتجاوز الانقسامات الطائفية والإثنية، لأنّ الهوية الوطنية تتأسس وفق مشتركات المجتمع العامة، ومجمل ثقافتها بما ينسجم مع تاريخها ومعتقداتها، وهي تشكل عنصر الاطمئنان للفرد والجماعة.

إنّ ضمان الوحدة الوطنية في العراق لا يكون إلا من خلال إنهاء صراعات الهوية والانتماءات عن طريق التجسيد الفعلي للنظام الفيدرالي، يستوعب فيه كل الانتماءات، ويخلق روابط مشتركة بينهم لتحقيق التلاحم بين أبناء البلد الواحد، وإنشاء الوعي بانتمائهم لإقليم الوطن ليس لأقاليمهم الفرعية.[3]

اختلفت طريقة بناء النظام الفيدرالي من دولة إلى أخرى، وذلك بتفاوت خلفيات وظروف كل دولة، ظهرت الفيدرالية مع بروز قوميات ومجموعات متفرقة تعاقدت فيما بينها لتبني سياسة مشتركة، وعقد فيما بينها وحدة فيدرالية، كما أنّه بدأت في بعض الدّول من خلال دولة مركزية موحّدة تفرقت إلى وحدات متميّزة ومنفصلة نسبيًا رغبة في التميّز والتمتّع بحرية قراراتها مع إقامة علاقات فيدرالية مع مجموعاتها الموحّدة. فالفيدرالية تقوم عمومًا على طريقتين وهي: الطريقة السّائدة في نشأة الاتحاد الفيدرالي، أمّا الطريقة الثانية فهي من خلال انقسام دولة موحّدة إلى عدّة دويلات أو أقاليم، إلّا أنّها تبقى محتفظة برغبتها في العمل بصفة موحّدة في إطار الاتحاد الفيدرالي.[4]

---

[1] فهيل جبار جبلي، **المصالحة الوطنية في العراق**، (العراق: مديرية المكتبات العامة في محافظة دهوك، 2014)، ص ص، 16 – 18.

[2] مرجع نفسه، ص،20.

[3] هنري ج – باركي، "الحؤول دون انفجار النزاع حول كردستان"، **مؤسسة كارينجي للسلام الدولي،ب م، ب ع**، 2009،ص ص 10–20.

[4] أمجد زين العابدين طمعة، "مستقبل النظام الفدرالي في العراق، دراسة في التجارب الدولية"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، ع 47، ص ص، 5 – 10.

وفيما يخص التجربة الفيدرالية العراقية، فنجدها مختلفة عن النموذجين السّابقين، كونها ظهرت تحت ظروف مختلفة وخاصّة. فظهر إقليم كردستان كإقليم شبه مستقل خارج إطار السيطرة المركزية الدولة العراقية بعد حرب الخليج الثانية عام **1991**، أي بعد انتفاضة الشعب الكردي، ونجاحهم في إنشاء منطقة آمنة للكرد في كردستان العراق. شملت محفظات (أربيل، السليمانية، دهوك، وأجزاء من كركوك والموصل)، ودخل الإقليم في علاقات تبادلية مع الدول والمنظمات الدولية أي اعتراف هذه الأخيرة بإقليم كردستان.[1]

فمنذ عام 1992 إلى غاية سقوط النظام العراقي عام 2003، مارس شعب الإقليم الكردستاني الفيدرالية بصفة فعلية مع إظهار الأكراد بتمسّكهم بالوحدة الوطنية والبقاء ضمن الكيان العراقي الموحّد. وتحول الوجود الفعلي للإقليم إلى وجود قانوني اعترف به الدستور العراقي الجديد، أي التحوّل إلى فدرالية دستورية مقرّة بنصوص الدستور الذي بموجبه يتم تنظيم علاقة الإقليم بالمركز.[2]

هذا ما مكن أكراد العراق من الانخراط والتعاون مع الحكومة في بغداد، ولعبوا بطرق عدّة دورًا بناءًا، وتمكنوا من ترك بصماتهم بشكل متكرر وحاسم، وساعدهم في ذلك انضباطهم الداخلي وتحضيراتهم الدقيقة على غرار المجموعات الأخرى. إضافة إلى وحدة رؤاهم الإستراتجية. انخرط الأكراد في عملية بناء أركان الدولة العراقية ضمن التصوّر الفدرالي، وتثبت أركانه ضمن نقاط جوهرية تتمثل في حل مشكلة المناطق المتنازع عليها (كركوك)، وتقسيم الثروات، وإعادة بناء الجيش العراقي.

وفي عام 2005 تم وضع دستور يختلف تمامًا عن الدساتير الذي سبقته، حيث أشار إلى طبيعة الدولة وشكل الحكم فيها، ومساحة الحقوق والحريات الممنوحة للعراقيين. فقد تحوّلت العراق وفقه من دولة بسيطة إلى دولة مركّبة تتبنى صيغة الاتحاد الفيدرالي، وهذا ما أكّد عليه في المادة الأولى التي وُرد فيها **(جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي)**.[3] ويشير هنا الدستور إلى ضمان وحدة العراق، ثم جاءت بقيّة مواد الدّستور لتكريس المنهج الفدرالي في الحكم من حيث اللّغات الرسمية المعمولة بها في البلاد **(المادة4)**، حيث منع في **(المادة13)** في سنّ دستور إقليمي يتناقض معه. كما حدّد مؤسسات الحكم الذاتي: التشريعية، التنفيذية،

---

[1] سارة يونس كاكل، مرجع سابق ، ص 43

[2] مرجع نفسه، ص 50.

[3] خالد عليوي العرداوي، "**الفدرالية ضمانة الوحدة والديمقراطية في العراق**". في:
اطلع عليه بتاريخ: 08 – 01 – 2016. **http://ww.qanan.302.net/in-focus/2015/03/10/47951**

القضائية **(م 74، 48، 65، 89)**، والهيئات والمجالس الاتحادية من **(م 105، 106، 107)**، وكيفية توزيع الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الأقاليم من **(م 110**، إلى غاية **المادة 115)**. والآليات الدستورية لتكوين الإقاليم الجديدة في الدّولة الاتحادية الناشئة، من **المادة 118** إلى **المادة121**، أمّا **المادة 109** تنص على محافظة السلطات الاتحادية على وحدة العراق وسلامته واستقلاله، وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي للوقوف أمام احتمال مطالب الأقاليم بالانفصال عن العراق مستقبلًا على غرار وجود ملامحانفصال الأكراد.[1]

فقد كانت فكرة الفيدرالية صرحًا واقعيًا حتميًا وطبيعيًا على النظام العراقي الجديد الممزق سياسيًا، واجتماعيًا بعد عدّة سنوات من الصراع الداخلي بين المركز والأطراف التي فرضت حتمية التغيير للقاعدة النظامية، وجاء هذا التغيير ممنهجًا ومطروحًا حسب الرؤية الفيدرالية كونها الأنجع للدفع بالعراق الجديد إلى الاستمرار في الوجود السياسي، والاستقرار الأمني، وخلق التلاحم الوطني بين مقوماته المتميّزة والفعّالة، لكن غياب الثقة السياسية فيما بينها انعكس بشكل مباشر على تطبيقها في أرض الواقع.

دفعت فكرة الفدرالية إلى ظهور نقاش سياسي جدلي واسع، الذي قسّم الرأي العام العراقي بين مؤيّد ورافض لها. كل واحد منهما حسب تطلعاته وأهدافه كمبررات واقعية، بسبب غياب الرؤية الواضحة، وصولًا إلى غاية التشكيك به واستنادا إلى أجندات خارجية، وتنقسم هذه المواقف إلى قسمين:[2]

1 – المواقف المؤيد للفدرالية:

أ – مشروع إقامة إقليم البصرة الذي دعى إليه **وائل عبد اللطيف**، واحد من القيادات السياسية الشيعية في العراق الذي عمل بعد الاحتلال تحت مظلة **الائتلاف العراقي الموحد (ائتلاف شيعي)**، وبعد أن أخذ نهجًا سياسيًا مستقلًا طرح مشروع إقليم فدرالي جديد في العراق أسماه **(مشروع إقليم البصرة)**[3]، طرحه خلال عامي 2008 – 2009، مستفيدًا من النصوص الدستورية التي أقرها عام 2005. نجح في الحصول على موافقة (10) ناخبين في البصرة مما أهله إلى عرض المشروع على مجلس الوزراء العراقي

---

[1] أحمد محمد محمود، **دراسة في ضوء الدستور العراقي لسنة 2005**، (بغداد: الدائرة الإعلامية في دول النواب، 2010)، ص 116.

[2] كامل هادي الجباري، "**إشكاليات بناء الدولة العراقية**"، في: http://www.al noor.se/article.asp ?id=58039 اطلع عليه بتاريخ: (2 – 1 – 2016).

[3] معتز الشهداني، "**محافظة البصرة في العراق: عين الجنوب «الفدرالية»**"، في: http://www.al akhbarcom/node/ 221192 بتاريخ (9 – 1 – 2016).

لإجراء استفتاء للناخبين عليه. ولو صوّت أغلبية الناخبين في البصرة عليه لَعَرَفَ العراق ظهور البصرة كإقليم ثاني حسب **المادة131** من الدستور.

كما توجد أيضًا عدّة مقترحات تدور حول إقامة أقاليم أخرى على غرار:

ب– إقليم وسط وجنوب العراق: وذلك ما دعى إليه للأول مرّة عبد **العزيز الحكيم**، رئيس **المجلس الأعلى الإسلامي العراقي**.[1]

وهي من أهم الدعوات التي لاقت جدلًا واسعًا في الأوساط السياسية والاجتماعية العراقية، كون أنّ المنطقة المراد فيها إقامة ذلك الإقليم تعتبر أغلبها محافظات ذات التواجد الشيعي، مما يغلب عليها الطابع المذهبي، نفس المطالب دعى إليها حزب **الدعوة** بزعامة **نوري المالكي** الذي طالب بإنشاء إقليم شيعي في الوسط والجنوب يكون شاملًا لمحافظات العراق الجنوبية، ويرتبط بالعاصمة بغداد حتى البصرة.[2] وجاء هذا بعد الخوف من التحرك السّني الكبير الراغب في إقامة إقليم سنّي التي بدأت بوادره أكثر بروزًا في نظر حزب الدعوة، لكن طموح إقامة إقليم البصرة لم يتجسّد على أرض الواقع لغياب الرؤية الواضحة باتجاه مستقبلها.

ج – كما أنّه يوجد تمهيد سياسي لإنشاء إقليم سنّي يشمل محافظات **نينوى**و**صلاح الدين**، ومناطق جنوب غرب **كركوك**، **ديالي والأنبار**، **وحزام بغداد الغربي** والجنوبي والشمالي، أي بنسبة **46%** من مساحة العراق، وجاء تصريح **أسامة النجيفي**، وهو رئيس البرلمان العراقي ليؤكد تلك النيّة وصرّح بـ: ***«إنّ العرب والسّنة في العراق يشعرون اليوم بالإحباط الشديد، وما لم يتم علاج هذا الإحباط سريعًا فإنّهم سيفكرون بالانفصال في إقليم خاص بهم»***.[3] وفعلًا حدث ذلك بعد أن قام حوالي 500 شخصية سنّية بارزة في الحياة السياسية بتقديم المشروع السّني إلى الولايات المتحدة الأمريكية رغبة منهم لتقاسم الثروة والسّلطة مع الحكومة الاتحادية، لكن هذا الطلب قوبل بالرفض تحت ذريعة أنّ الدول الإقليمية كالسّعودية، تركيا وإيران تقفان ضد هذا المشروع.

هنا يمكن استنتاج ملامح المواقف المؤيّدة ضمن اتجاهين كل واحد منهما يأيّد مشروع الفدرالية في العراق، ولكن على حساب تطلعاتها، وهم كما يلي:

---

[1] عبد العظيم جبر حافظ، الخطاب السياسي العراقي إزاء الفدرالية بعد التغيير السياسي، **مجلة واسط للعلوم الإنسانية**، م (11)، عدد (29)، 2013، ص 13.

[2] ماجد عبد الأسير، "**حزب الدعوة الإسلامية بصدد تبني مشروع إقليم الوسط والجنوب**"، في الموقع الإلكتروني:
http://www.qanou302.net/new/2014/12/19/40328اطلع عليه بتاريخ: 2015/01/10، على الساعة 00: 1h.

[3] عبد الهادي علي، "**الفدرالية في العراق والصراع السّني الشيعي في العراق**"، في:
http://www.sunni-news.net/ar/articles/Selected article-no=aspx?
اطلع عليه في 2015/01/11، على الساعة 10h00.

أ – الاتجاه الأوّل:

تترأسه القوى الإسلامية المؤيّدة للفدرالية من داخل العملية السياسية، لكنّها تنظر إليها جزءا من صفقة تاريخية، إذْ يعتقدون أنّ موقعهم المؤيّد إزاء المسألة تمنح لهم الموافقة والمساندة من طرف الحركة السياسية الكردية لمشروع تأسيس فدرالية أو فدراليات الجنوب في إطار تقسيم «وظيفي –إثني»، خاصة بعد إقرار قانون الأقاليم الذي تم تجميد تطبيقه، لاسيّما كتلة **عمار الحكيم** والمجلس الإسلامي الأعلى، وحزب الدعوة، التي أبدت تحمّسها في الخروج عن حساب الدولة المركزية.[1]

ب – الاتجاه الثاني:

أمّا هذا الاتجاه يميل إلى الموافقة على الفدرالية كتحصيل حاصل وحقيقته قائمة، وأمر واقع وجزء لا يتجزأ من التوازن المختل، لكنّه يرفض بشدّة قيام الفدراليات الجنوبية، ما دفعهم بتغيير موقفهم إزاء المسألة بعد أن صوتوا ضد استفتاء الدستور، وقيام الفدرالية الكردية بهدف جلب مساندة الحركة السياسية الكردية لرفض إقامة الفدراليات الجنوبية، ومن أصحاب هذا الاتّجاه نجد **جبهة التوافق**، وخاصة **الحزب الإسلامي، وقائمة التجديد** برئاسة **طارق الهاشمي**.[2]

فالوزن الثقيل الذي أضحت تلعبه الحركة السياسية الكردية في عملية إعادة بناء العراق، أدّت إلى سعي كل القوى المشكلة للاتجاهين لاستقطابها من أجل الحصول على المساندة لإنشاء إقليمها أو الوقوف ضد مشاريع إنشاء الأقاليم الأخرى خاصة الجنوبية.

2 – المواقف الرافضة للفدرالية:

إلى جانب المواقف المؤيّدة التي مهدّت إلى إنشاء أقاليم فدرالية، ظهرت مواقف رافضة لدعوات الفدرالية على غرار **التيار القومي العربي العراقي**، الذي أعلن أنّ الفدرالية أمر لا مبرّر له لأنّه يقود إلى تقسيم العراق، وكذا **حزب التحرير** الذي يرى أنّ الدعوة إلى الفدرالية خطّة أمريكية لتكريس التفرقة وتمزيق الوحدة، غير أنّ التيار بزعامة **مقتدى الصّدر** رفض الفدرالية خشية من تقسيم العراق خاصة بعد أن شدّد خطابه الرافض للمشروع الفدرالي السني.[3]

---

[1] JOOST HILTERMANA, "**L'avenir des kurdes en Irak**"
http://www.crisisgroup.org/le mois de diplomatique.aspx. Vu le 10 – 01 – 2016 à 11h32.

[2] عبد الحسين شعبان، خمسة آراء بصدد المسألة الكردية في العراق، **مجلة الحوار المتمدن**، م3، ع 3753، (9–06–2012)، ص ص، 1– 4.

[3] عبد العظيم حافظ، مرجع سابق ، ص 16.

فإنّ القوى السيّاسية الواقفة ضد المشروع الفدرالي، نعتت المشروع بأنّه خارجي يهدف إلى تقسيم العراق وإضعافه، أي أنّه غير بعيد عن الأطر الممنهجة من الدول الخارجية، كما أنّ الواقع السّكاني للمجتمع العراقي بما فيه القومي والديني يعدّ عائقًا معقّدًا نظرًا لتشكّل وظهور نسيج اجتماعي داخل الأمة العراقية نظرًا لعدّة عوامل اجتماعية، وتاريخية يصعب استئصالها في أرض الواقع، أمّا السبب الرئيسي وراء الدعوات الرافضة للفدرالية يكمن في الخوف من عدم توزيع الثروة والسلطة. فالانتخابات التشريعية أفرزت غالبية الشيعة التي تولّت الحكم، كما أنّ الثروة العراقية تكمن غالبيتها في مناطق الجنوب ذات التواجد الشيعي، الأمر الذي أثار ومازال يثير الجدل حول الفدرالية أي العمل على تجنب التقسيم وفق الطابع المذهبي، نظرًا لغياب ثقافة المشاركة السياسية وغياب المواطنة، ممّا شكل تهديدًا لوجودها السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، لذا وقفت رافضة للفدرالية.

أمّا عن الجدل الكبير بين القوى السياسية حول فكرة الفدرالية، عما أنّها الأمثل لإعادة بناء العراق. فنستنتج أن الواقع السياسي العراقي الحالي المتشتت، الذي يوحي إلى الفشل نظرًا لعدّة تناقضات سياسية واقتصادية، إضافة إلى البيئة الداخلية التي تغذي وتشجع الحركات المتطرفة والإرهاب بكل أشكاله، الذي يهدّد أمن الشعب العراقي. فإنّ فكرة الفدرالية تعدّ الأمثل والأصلح نظرًا لخصوصياتها وأركانها الملائمة للواقع العراقي المنقسم إلى ثلاثة مكونات بارزة، كلّ واحدة موزّعة في إقليمها الجغرافي، فهنا تعمل الفدرالية على إنشاء أقاليم ذات حكم ذاتي بشكل طوعي، يعمل سكانها في إدارة وتسيير أحوالهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية لنجاح الفدرالية في العراق يشترط على القادة السياسيين الظروف اللازمة، والأخذ بالمستلزمات والشروط الجوهرية للنظام الفدرالي، وهم كالآتي:

- ❖ نشر ثقافة نظام الحكم الفدرالي، بحيث يستطيع المواطن العراقي أن يتفهم طبيعة الفدرالية وفوائدها، إضافة إلى تقبل هذه الفكرة نفسيًا وعقليًا من قبل شرائح المجتمع العراقي.
- ❖ توضيح مبادئ توزيع السّلطة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية (الإقليمية)، وأنّ الفدرالية ليست تقسيمًا للدولة العراقية.
- ❖ العمل على تحقيق فرص الوحدة الوطنية العراقية والتعايش السلمي، وترسيخ قيم المواطنة بين أبناء الشعب العراقي، والعمل على ضمان الحقوق والحريات الدستورية مع التركيز على أنّ الوحدة الوطنية هي المنطلق لترسيخ النظام الفدرالي.[1]

[1] محمد هماوندي، **الفيدرالية والديمقراطية للعراق**، (العراق، منشورات آراس، 2002)، ص 17.

المطلب الثاني: معوقات نجاح الفيدرالية في العراق

إنّ التجربة الفيدرالية في العراق الجديد حديثة النشأة، ولا تزال في طور التكوين من الناحية التطبيقية، رغم وجود الأسس الدستورية لها، فنظرًا لمميزات العراق وحداثة تجربتها، نجدها تقبع فى العديد من المشاكل في جميع المستويات، إذْ يعيش وضعًا سياسيًا غير مستقرّ تتخلله عدّة معوقات تصعّب من نجاح الفيدرالية، وعلى رأس هذه المعوقات نجد مشكلة المناطق المتنازعة عليها بين الحكومة الاتحادية وحكومة لإقليم كردستان، وتعتبر منطقة كركوك من أهم المناطق المتنازع عليها فيما بينهما ثم تأتي المشكلة الأمنية، و الجدل القائم حول القوات الكردية المسلحة المعروفة **بالبشمركة**، ورغبة حلّها من طرف حكومة بغداد، وحلّ محلها قوات النظام أمام الرفض القاطع للأكراد، باعتبار أنّه جيش منظم لا يهدد أمن العراق، وإنّما يُساعد في الدفاع عن الدولة العراقية ومقاومة التنظيمات الإرهابية، لذا ارتأينا أن نحدد معوّقات نجاح الفيدرالية في العراق إلى ثلاثة عناصر هما:

1- المناطق المتنازع عليها والخلفية الانفصالية الكردية:

تعد قضية كركوك من ابرز المشكلات التي تعترض عملية استقرار العلاقات بين الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية (كردستان) اليوم، خاصة بعدما أُدرجت **المادة 140** في دستور 2005، التي نصت حول ضرورة إجراء استفتاء عليها في موعد لا يتجاوز ديسمبر 2007[1]، لكن الاستفتاء تأخر بسبب نقص التحفيزات الضرورية، وتواجه اليوم الحكومة الإقليمية الكردية مقاومة المجموعات العرقية والتركمانية، وذلك بدعم السّلطة العراقية للعرب والدولة التركية للتركمان، مع إمكانية التصعيد حتى درجة المواجهة المسلحة، كون منطقة كركوك يقطن فيها 52% من الأكراد و48% من العرب والتركمان[2]، وإذا لم يتم تسوية القضية فإنّها تبقى قنبلة موقوتة جاهزة للانفجار إثنيًا، ويمكن أن يمتد ذلك إلى مناطق أخرى في العراق، وكذلك احتوائها على احتياطات النفط كبيرة تعدّ ثاني أكبر منطقة منتجة للنفط في العراق.

ويواجه الأكراد معارضة حقيقية لتطلّعاتهم من جهتين: الداخلية متمثلة في وجود معارضين من قبل جماعات في الحكومة الاتحادية، أمّا إقليميًا فنجد تركيا من بين أشدّ المعارضين لفكرة ضم **كركوك** لإقليم كردستان، ضم منطقة كركوك الغنية بالنفط سوف يعطي لها زخمًا إضافيًا للانفصال التام، وإقامة دولة كردية، هذا ما يشكل تهديدًا للأمن القومي التركي.[3]

[1] هنري ج باركي،مرجع سابق،ص. 18.

[2] فايز عبد الله العساف، مرجع سابق، ص. 33.

[3] إنغاروغ وهانس ريمشا، مرجع سابق، ص.50.

فأهمية **كركوك** بالنسبة للأكراد تمثل نقطة ارتكاز لدعم مشروعهم الاستقلالي، ورمزًا للسيادة الكردية ودعامة أساسية اقتصادية لمواجهة الحكومة المركزية على المدى القريب، فهنا تبدو إمكانية انفصال الأكراد عن العراق ممكنة لكون مشاعر الانفصال لدى الشعب الكردي قويّة، وما يدلّ على ذلك موافقة 95% لفكرة الانفصال عام 2005، وأمام الإرادة القويّة **لتحقيق الاستقلال الوطني واعتباره كحل للمسألة القومية.**[1]

تسعى الحكومة العراقية لتجنّب هذا المطلب من خلال تهديدها بالعقوبات الاقتصادية، وحتى بالتدخل العسكري، أو إرغامها بالحوافز الاقتصادية، السياسية في ظل الفيدرالية من أجل استرضائهم كخيار مرغوب فيه، لأنّ فكرة الانفصال بالنسبة للحكومة الاتحادية هو تعطيل فعّال لمسار بناء الدولة، لهذا تساهلت السّلطة الاتحادية مع إقليم كردستان الذي تحصّل منذ 2007 على عدّة امتيازات سياسية واقتصادية المتمثلة خاصة في إعطائها الحق في منح عقود استكشافية وتوزيعية لنفط **كركوك**، وتحصّلهم على أرباح عائدات النفط التي توزّعها الحكومة الاتحادية حسب قانون النفط الذي يكتنفه الغموض.

لكن الأكراد أصبحوا أمام واقع اختيار وتحديد أولوياتهم وفق تصوّرهم وفكرهم الاستراتيجي من خلال ضم منطقة كركوك بالقوّة، أي تمهيد الطريق نحو الانفصال، وإقامة دولة خاصة بهم، آو البقاء داخل العراق مع حصولهم على ضمانات نجاح الحكم الفيدرالي في إقليمهم.

فضمهم لكركوك بالقوّة سوف يتحتم عليهم تحمّل هذا السّلوك ومجابهة جملة من الصّعوبات والمخاطر فمثلًا الأكراد يفتقدون لنافذة بحرية تمكنهم من تصدير بترول كركوك، وبالتالي ضرورة مرورهم عبر أراضي كلّ من تركيا، سوريا وإيران لوصوله إلى البحر الأبيض المتوسط، الشيئ الذي سوف ترفضه هذه الدّول كونها تدرك جيّدًا أنّ عائدات البترول سوف يعطيها مزيدًا من القوّة والاستقلالية، وتمويل مشروعها الهادف لإقامة دولة كردية قويّة من كلّ النواحي الشيئ الذي تراه دول الجوار كتهديد صريح لأمنها القومي، أي الخوف من تحريك شعور الأكراد الموجودين في أراضيها، والتنسيق مع حكومة كردستان العراق للمزيد من المكاسب القومية.[2]

فيمكن استخلاص الموقف التركي من خلال النقاط التالية:

- ❖ لا تقبل بدولة كردية مستقلة في شمال العراق.
- ❖ لا ترضى بعراق فيدرالي مقسّم على حدود عرقي.
- ❖ العمل على إبعاد الأكراد من سيطرتهم على منطقة كركوك.

---

[1] سارة يونس كاكل، مرجع سابق، ص. 46.

[2] زينب ماهر السيد موسى، "العلاقات التركية العراقية"، دراسة لحالة الأكراد، في:

http://democraticac.de/?p=18020، تاريخ الاطلاع في: (2016/01/13).

كما أنّ إيران تعمل جاهدة على استحالة انضمام كركوك إلى إقليم كردستان العراق، وذلك إدراكًا منها انّ تجسيد الفكرة في الواقع سوف يكون سبيلا لتفتيت قواتها وإجهاض تطلعاتها الإقليمية بالرغم من هذا الإدراك تقوم إيران بتحريض الأكراد على تطبيق المادة 140 من الدستور العراقي، وذلك لخلق جملة من التوترات الداخلية والعمل على عدم الاستقرار في العراق.

ومن المنظور السوري، فبالرغم من ضعف الأقلية الكردية خاصة من ناحية التأثير السياسي، إلّا أنّ إنشاء وطن خاص بالأكراد في المنطقة الواقعة على الحدود العراقية السورية التركية يشكّل قلقًا للحكومات السّورية المتعاقبة.[1]

فيعتبر الصّراع على كركوك هو صراع قومي وسياسي وجغرافي، وأنّ كل الحكومة العراقية، تركيا، إيران وسوريا يرون أنّ كردستانية كركوك هي التمهيد لقيام حركة كردية مستقلّة، وهذا ما يعتبر كخط أحمر في السياسات المسّطرة لدى تلك الدول السالفة الذكر.

2- الاختلاف حول قانون الغاز والنفط:

يشكّل الصراع حول كيفية تقسيم ثروات العراق بصفة عادلة على جميع المحافظات العراق بما في ذلك إقليم كردستان إحدى مصادر الخلافات بين بغداد واربيل، فبالرغم من وجود اتفاق على قانون النفط والغاز عام 2007، إلّا أنّه بقي الخلاف كما هو، ما أدّى إلى قيام حكومة كردستانية بإصدارها قانون للنفط والغاز موازيًا للقانون الذي وضعته الحكومة الاتحادية، وإبرام عقود مع كبرى الشركات العالمية، وذلك رغبة منها في التّحكم في العمليات النفطية والاستفادة أكثر من عائدات بيع النفط، والتخلّص من هيمنة الحكومة الاتحادية على العقود النفطية.

وكان الرّد سريعًا من بغداد أين سلّطت عقوبات اقتصادية على إقليم كردستان، وقامت توجيه إنذار شديد للشركات المتعاملة مع الإقليم، فبعد ان توقف نشاط تصدير النفط من إقليم كردستان استئنف فيما بعد في أفريل2011م ولكن توقفت بعد ذلك في أفريل2012م لعدم التوصّل إلى إبرام عقود مع شركات نفطية أجنبية.[2]

فالتخلص من مشكلة المناطق المتنازعة عليها، والتوصّل إلى صيغة تفاهم حول تسيير العمليات النفطية بين أربيل وبغداد يعدّان أمران هامّان للمضي قدمًا لنجاح الفيدرالية في العراق.

---

[1] سامر مؤيد عبد اللطيف، "قضية كركوك: رؤية الأبعاد الإستراتيجية والحلول المقترحة"، في:
http://Fcdrs.com/inclades/download.php?type=articleDaid = 116.، الاطلاع: (2016/01/20).

[2] بدون ناشر، "تسلسل زمني لأهم الأحداث في العراق"، في:
http://www.bbc.com/arabic/2014/04/140424 – iraq–timeline، الاطلاع في: (2016/01/20).

3 – التدهور الأمني ومشكلة إعادة بناء القوات الأمنية العراقية:

هناك مشكلة جدية تعطل مشروع بناء الدولة وتفعيل مؤسساتها، وهي مشكلة تدريب وتكوين القوات الأمنية والجيش العراقي، فكونت القوات الأمنية العراقية خاصة في هذه الفترة على أساس طائفي وإثني في كل منطقة التي يتوزعون فيها كأغلبية، ففي الشمال اغلب هذه القوات من البشمركة الكردية، في الجنوب أغلب هذه القوات مؤلفة من الشيعة اللذين هم في الغالب أفراد ميليشيات تابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية العراقية **(حزب الدعوة وتيار منتدى الصدر)**، وأدت هذه الميلشيات إلى اختراق قوات حفظ أمن الشيعة في البصرة، وسيطرت على الشرطة والأمن الداخلي الذي يتركب أفراده من منظمة بدر، أمّا السنة التي عملت الولايات المتحدة الأمريكية في إدماجها بشكل تدريجي في صفوف الأمن العراقي خاصة في المدن السنية الواقعة شمال غرب بغداد بمعاونة وزير الداخلية.[1]

أدى هذا التقسيم الأمني إلى ظهور مشكلة عدم التعاون بين القوات الأمنية الشيعية والسنية، الشيء الذي وضعها في نصب أهداف المتمردين، فاستغلوا هذه الوضعية بجلب تعاون القوات الأمنية الشيعية، وكان هذا التعاون بارزًا في داخل القوات السنية خاصة داخل الجماعات السكانية بسبب التهديد المتواصل لعائلاتهم من طرف القاعدة و المتمردين خاصة في **الفلوجة ، الأنبار وديالي** ... إلخ.[2]

لم تفلح الجهود الرامية إلى ضمان أمن العراق وكبح جماع العنف الطائفي، ووقف عمليات القتل التي يتعرض لها الشعب العراقي من جهة، وقواتها الأمنية من جهة أخرى، وعلى الرغم من أكثر من نصف المدن العراقية تم تسليمها إلى القوات العراقية، ولكن بقيت المناطق المختلطة يسيطر عليها المتمردون أو المليشيات التابعة لطوائفها.

نهيك عن المناطق الجنوبية أين إرتكب المتمردون مجازر في حق الشيعة في مدينة **الكاظمية**.

أدى الشلل الأمني الذي انتاب الجهاز الأمني العراقي من جهة، وعدم قدرة القوات المسلحة الأمريكية في مسايرة الأحداث وكبح العنف الطائفي من جهة أخرى إلى انفلات امني خطير، وأصبحت العراق أرض الملاذ للجماعات التطرفية المتشددة، والجماعات الإرهابية مثل القاعدة خاصة في العاصمة بغداد والمدن الأخرى كنجف والبصرة. في الوقت الذي بدأت بعض ردود الأفعال الأمريكية تتعالى تدعوا إلى الانسحاب جدولة ذلك بسرعة، ولكن **باري بوزان** عارض الفكرة بقوله أنّ: "**انسحاب القوات الأمريكية**

---

[1] توماسنماتير، "**الخروج من العراق استراتجيات متنافسة**" **الدراسات العالمية**"، ب ر، عدد 61، 2007، ص ص. 7 – 39.

[2] عبد الحليم خسروجوزل "تطورات القضيةالكردية في." **المركز العربي الأبحاث دراسة السياسات**" **ب.ع.ب.م**'2012،ص،ص،1 – 16.العراق،مابعد2003

في العراق سوف يؤدي إلى تصعيد الحرب الأهلية ويوسع مجالها"، ويحثها بتبني إستراتجية الجمود العسكري والسياسي*.[1]

سارت عملية بناء الجيش العراقي عكس رغبة الكرد لهيمنة الشيعة على مؤسساتها، لسببين:

- ❖ إصرار الإدارة الأمريكية في تسليم الملف الأمني للعراقيين بأي ثمن كان للتخلص من الخسائر التي تعرضت لها في المحافظات السنية.
- ❖ رغبة الأحزاب الدينية في السيطرة على تشكيل الجيش العراقي الجديد، وتطبيق قانون المسائلة والعدالة على ضباط المقصين خاصة في حزب البعث شئ الذي أدى إلى مقاطعة الطائفة السنية للعملية السياسية، وعدم انخراطهم في تشكيلات الجيش العراقي، هذا ما ساعد الشيعة في السيطرة على الجيش.[2]

وزادت الأوضاع تأزمًا بعد ظهور عدّة مؤشرات تبيّن تدخل الجيش المركزي في ملفات حفظ الأمن في الأقاليم العراقية وإعلان حالة الطوارئ في العديد منها، وتعيين القادة العسكريين منها، كل هذه المؤشرات خالفت الأحكام الدستورية، حركت فرضية وحتمية المواجهة العسكرية بين الأقاليم والحكومة المركزية، وبين الجيش العراقي و**البشمركة**، وما حدث في أزمة **خانقين** في **2008** و **ديالي** وفي أزمة **زمار** في **2012**، زاد الاحتقان الطائفي وانتشار العنف الذي ارتكبت على إثره جرائم عديدة على أساس الهوية أدى ذلك إلى الإفلاس أمني للقوات العراقية ، هذا ما دفع الحكومة العراقية بإصدار قانون حل الميليشيات في 2007 بما فيها البشمركة. في هذه النقطة اصطدمت الحكومتين بعدما رفضت الحكومة الكردية القرار معلنة أن البشمركة ليست ميليشية بل هي قوة حفظ الأمن في الإقليم، وإنّها ذرعًا عسكريًا واقيًا في الإقلم ضد الحكومات الإرهابية مثل القاعدة وداعش ... إلخ. ولم تكن مصدر التهديد للأمن الشعب العراقي على غرار المليشيات الأخرى، إذْ لم ترتكب أي انتهاكات ضد الشعب العراقي.[3]

---

* بري **باري بوزان**، استاذ جامعي في **معهد ماساشوستيس للتكنولوجيا** في 2005، أين اقترح إستراتجية لانسحاب يتضمن جدولًا زمنيًا من ثمانية عشر شهرًا (18)، لكن مع بقاء النسبة الكبرى من القوات الأمريكية حتى نهاية عام 2006، ومواصلة شن الهاجمات ضد المتمردين، ثم القيام بانسحاب سريع نسبيًا على مد الأشهر الستة الأخيرة من عام 2007، مع التخطيط لإحباط أي زيادة سريعة في هجمات المتمردين أثناء مغادرة القوات الأمريكية.

[1] جمال محمد سليم، داليا أحمد رشدي، " الطائفية والتدخل الخارجي والاحتلال الأمريكي للعراق وصعود الطائفية السياسية في الوطن العربي، **مركز الدراسات السياسية والإستراتجية**، ب م، العدد 237، 2014، ص، ص، 3 – 37.

[2] ابتسام محمد العماري، مرجع سابق، ص، ص. 1 – 14.

[3] جمال محمد سليم، احمد راشدي، مرجع سابق، ص، ص. 3 – 37.

لهذا أصبحت الدّعوة إلى لمّ الشمل وتوحيد الصفوف لمحاربة ما يسمّى **بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)** ملحّة اكثر من أي وقت مضى، خاصة أمام سقوط المحافظات العراقية على يد ذلك التنظيم، وأبرزها سقوط مدينة **الموصل** في 7 جوان 2014، وتلتها سقوط محافظة **نينوى** شمال العراق في 14 جوان من نفس العام، أمام الانسحاب الكلّي للجيش العراقي منها، وفي المقابل تمكّنت القوات البشمركة من السيطرة على مدينة كركوك النفطية، الشيء الذي يدل على فقدان الجيش العراقي لمكانته وقوّته في جميع أنحاء العراق أمام تصاعد دور التنظيم الإرهابي الذي سيطر على 5 محافظات عراقية وهي: **الأنبار، ديالي، صلاح الدين**، وهي كلّها محافظات قريبة من بغداد، ما ينذر بسيناريو خطير ألا وهو نجاح داعش في تثبيت إستراتجية هادفة لتحقيق حلم الدولة الإسلامية بدأ من العراق، فسقوط نينوى يعدّ حدثًا بالغ الأهمية من الناحية الإستراتجية والسياسية للتنظيم، كونه يربط بين الموصل والأنبار والحدود السّورية ما يسهّل من تسلسل المقاتلين والسلاح والأموال.[1]

فأمام هذه الأوضاع الأمنية الصعبة تأخر تشكيل الحكومة العراقة المقبلة، وهذا ما تراه المعارضة العراقية بقيادة **آياد العلاوي** أنّه من تخطيط رئيس الوزراء الحالي **نوري المالكي**، أين حمّلوه مسؤولية الانهيار الأمني في العراق، خاصة بعدما أن قام بإبعاد العديد من القيادات والكفاءات السنية واستحواذه على كافة مقاليد السلطة في البلاد وتكريسه للسياسة الطائفية.

المطلب الثالث: الأكراد والعراق السيناريوهات المحتملة والعلاقات المستقبلية.

بعد استعراض ما سبق من معطيات تاريخية وسياسية للمسألة الكردية وتفاعلها مع الدولة العراقية في مختلف مراحلها التاريخية والعديد من المجالات، إضافة إلى الأوضاع الداخلية وانعكاساتها الإقليمية والدولية، زيادة لعدم وجود حلول جذرية لإعادة لحمة الدولة لإنهاء الصدام والخلاف الأزلي، وعلى تفسير المادة 140 من الدستور أيضًا، وتشكيل رئيس الوزراء نور المالكي لقوات ما يعرف بعملية دجلة التي كادت ان تدخل في صراع مسلّح مع قوات البشمركة الكردية في 2012، واستمرار طموحات الأكراد وتطلعاتهم التي تبدو جوهر الأزمة، الامر الذي يوجه الأنظار اتجاه ما ستؤول إليه الحالة العراقية في المستقبل التي تتمحور في اربعة سيناريوهات مختلفة، وهي على النحو التالي:

1- سيناريو تثبيت الفيدرالية (التفتيت الواقعي) *Defacto fragmentation*

[1] مروة وحيد، تصعيد داعش وانكماش المالكي السينريوهات القادمة في العراق، في: http://alarabiya.net/Saudi-Facing terrorism html، (2016/01/20).

بالرغم من وجود خلافات واضحة بين الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان كالاختلاف حول تفسير المادة 140 من الدستور العراقي، وكذا المناطق المتنازعة عليها كمنطقة كركوك النفطية، إضافة إلى الخلافات القائمة بشأن العقود النفطية مع الشركات الأجنبية التي عقدها الأكراد، والذي اعتبرته بغداد خرقًا واضحًا للنّص الدستوري، إلّا انّه توجد رغبة قوية لدى الأكراد في تحقيق فيدرالية ثابتة، ومستقلّة خاصة في ظلّ مشاركتهم الفعالة في إدارة الحكم من بغداد نفسها، إذ يطمحون إلى تحقيق المزيد من المكاسب الجغرافية والاقتصادية، ما يستلزم عليهم البقاء في ظل العراق الموحّد مع تفعيل الفيدرالية[1]، خاصة أمام الإدراك الكردي بخطورة الأوضاع الراهنة، والأطماع التوسّعية الجيوبولتيكية لدول الجوار خاصة تركيا وإيران.[2] فبالتالي تسعى حكومة لإقليم كردستان على التنسيق مع بغداد لتواجهان سويًّا التحديات التي تهدد أمن واستقرار العراق بكل أطرافه.

لذا فسيناريو نجاح الفيدرالية في العراق ممكن جدًّا في ظل وجود عدّة عوامل ومؤشرات تساعد على ذلك، ومن أهمها:

- **الرغبة في إقامة النظام الفيدرالي:** وتعتبر من أهم العوامل لنجاح الفيدرالية، والتوصّل إلى حد تسيير وفقه الدولة ورسم خارطة الطريق التي ترضي جميع الأطراف والتخلص من الصراعات الناجمة عن التعددية القومية و الدينية والطائفية.
- **الهاجس العسكري أو الرغبة في الاستقلال عن القوى الخارجية:** أي خوف إقليم كردستان العراق من القوى الإقليمية المجاورة الطامعة لضم إقليمهم إليها بالقوّة، ما يترتب عليه ضرورة إقامة نظام الدفاع المشترك أي بين بغداد وقوّات البشمركة والعمل على سلامة العراق والحفظ على بقاء كيانهم.
- **الرغبة في تحقيق المنافع الاقتصادية:** وذلك للتسيير المثالي للعمليات النفطية، والعمل على التوزيع العادل للعائدات المالية الضخمة من اجل تحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي لكلا الطرفين.[3]

---

[1] محمد خالد سرحان، مرجع سابق، ص. 167.

[2] عبد الحسين شعبان، الأزمة العراقية والسيناريوهات المحتملة"، في: **http://www.azzaman.com/?p=133727** (2016/01/21).

[3] سارة يونس كاكل، مرجع سابق، ص ص. 102 – 121.

فهذه العوامل بالنظر لأكراد كفيلة لنجاح الفيدرالية الشيء الذي يضمن لهم الحفاظ على المكاسب التي حقّقوها عن شق الأنفس، ويحقق لهم تلك الرغبة في تسيير وتنظيم إقليمهم باستقلالية عن الحكومة المركزية، وذلك دون اللّجوء إلى الانفصال عن الوطن الأم. فلا طالما اعتبر الأكراد أنّ الانفصال غير وارد وغير عملي، وما يبيّن ذلك تصريح **جلال طالباني في الإذاعة البريطانية** يوم **8 نيسان 2006** الذي جاء كالآتي: «**إنّ فكرة انفصال أكراد العراق عن جمهورية العراق أمر غير وارد وغير عملي لكونأكراد العراق محاطين بدول ذات أقليات كردية لم تحسم فيها القضية الكردية بعد. وإذا ما قررت هذه الدّولغلق حدودها، فإنّ ذلك الإجراء يكون كفيلًا بإسقاط الكيان المنفصل عن العراق**».[1] فمصلحة لإقليم كردستان العراقي تكمن من خلال بقائها في ظلّ الدولة العراقية التي يعترف بقوميتها ووجودها مع ضرورة عمل الطرفان على توحيد جهودهما لمواجهة التحديات المشتركة.

2-سيناريو الكونفدرالية (الانضمام والالتحاق *JoeingAnnex*).

بدأ خيار الكونفيدرالية يبرز مع التشنجات المستمرة بين حكومة بغداد وحكومة أربيل، فجاء تصريح مسعود البارازاني ليعلن عن رغبة حكومة الإقليم اللّجوء إلى الحكومة الاتحاد أو ما يسمّى بالكونفدرالية، وبدأت هذه الرغبة بعدما أن أصبح حكم الانفصال بعيد المنال، ومن الصعب الحصول عليه في الوقت الراهن[2]، فما صرّح به البارازاني هو تعبير عن طموحات الكرد، الذي يشكل رؤية إلى فترة ما بعد الانتخابات لإجراء تعديلات دستورية لتشريع قوانين من البرلمان الاتحادي العراقي ليلبي طموحاتهم، ونذكر أنّ رئيس إقليم كردستان مسعود البارازاني أكّد وصرّح أنّ: «**العلاقة مع العراق تتجه إلى الكونفيدرالية**»، كما أضف البارازاني إنّما: «**الدولة الكردية المستقلة قادمة لا محالة**».

لكن تحقيق الكونفدرالية تشترط الاستقلال التام عن الدولة العراقية أوّلا وليس وحدة الأقاليم أو الدويلات كما هو معمول به في النظام الفيدرالي الأكثر اندماجًا، فأكراد العراق قد يفكّرون مستقبلًا بالاتّحاد مع الكيانات الكردية المجاورة في حال حصولهم على الاستقلال التام أي أكراد العراق، واستقلال أكراد تركيا، إيران وسوريا، فبالعودة إلى مفهوم الاتحاد الكونفدرالي نجد أنّه: «**اتحاد بين دولتين من الدول ذات الاستقلال التام بعد عقد معاهدة تحدّد الأغراض المشتركة أو أكثر التي تهدف الدولة الكونفيدرالية إلى تحقيقها ويتمتّع كل عضو فيها بشخصية مستقلة عن الأخرى**، وتدير هيئات مشتركة تتكون من

[1] محمد خالد سرحان، مرجع سابق،ص. 169.

[2] سجاد عبد الأمير، "بعد أن صار الانفصال حلمًا ... الكونفدرالية البرازنية خيار يصطدم بالدستور، في: **http://www.qanoun302.net/news/politics/2014/04/10/16297** ، اطلع عليه في (2016/01/25).

ممثّلين الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف المشتركة، وهذه الهيئة تسمّى الجمعية العامة أو المؤتمر وأعضائها يعبّرون عن رأي الدول التي يمثّلونها، وتصدر القرارات بالإجماع، وتعتبر نافذة بعد موافقة الدّول الأعضاء عليها».[1]

فبقاء إقليم كردستان في ظل دولة الأم لا يمكن إلّا من خلال ضمان بغداد بعدم انتهاك حرمة الدستور الاتحادي أو التراجع عن المبادئ الأساسية الدستورية الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وكذلك عدم انتهاجها لسياسة التمييز العرقي، ومحاولة تغيير الواقع **الديموغرافي** في كردستان من طرف بغداد، فحدوث عكس ذلك سوف يؤدي إلى ظهور سيناريو انفصال الإقليم عن المركز، إذْ هددوا صراحة على أنّ أي اختراق للدستور العراقي بشأن الفيدرالية والمادة 140 قد تؤدي إلى تغيير إستراتيجية الأكراد في تقرير مصيرهم الذي يشير بوضوح إلى طلب الاستقلال[2]، وبالتالي إمكانية اللجوء إلى خيار الكونفيدرالية مستقبلا، إذْ بدا هذا الخيار كفكرة مطروحة بين الأكراد أنفسهم في العراق بعد انقسام للإقليم إلى إدارتين وهي: السليمانية التي تعتبر منطقة إدارة الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني، وأربيل التي تعتبر منطقة تواجد إدارة الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارازاني[3]، لذا اقترح الطالباني إدارة كونفيدرالية بين الحزبين الرئيسيين لأكراد العراق، إلا أنّ التوصّل إلى مصالحة داخلية بين الأكراد ألغى طرح الكونفيدرالية الكردية – كردية، وعاود طرحه لكن باتّحاد إقليم كردستان بعد انفصاله عن العراق.

لذا نرى أنّه هناك في الفكر الاستراتيجي الكردي ما يشير إلى مكانة اللّجوء إلى النظام الكونفيدرالي أي اتحاده مع بغداد، لو تم بالفعل انفصاله عن الموطن الأم.

3-سيناريو الانفصال (التفتيت الرسمي *Dejure fragmentation*):

إنّ أول معاهدة دولية تخص القضية الكردية هي معاهدة 1936 بين الدولتين العثمانية والفارسية التي قسّمت كردستان إلى جزئين: جزء تابع للدولة العثمانية، وجزء تابع للدولة الفارسية، أما اتفاقية سفير، التي وقعت في 1920 في فرنسا، التي اعترفت بحق الأكراد في الحكم الذاتي، وفي غضون سنة يتحول إلى استقلال تام للدولة الكردية، تضم جميع أجزاء كردستان. وفي هذه المعاهدة استقت الحركة الكردية العراقية أهدافها وأطماعها التاريخية في تشكيل دولة كردية تضم جميع أشتات الأكراد بعد انفصال أقاليمها

[1] محمد خالد سرحان أبو ريش، مرجع سابق، ص. 169.

[2] نفسمرجع، ص. 171.

[3] فايز عبد الله العساف، مرجع سابق، ص. 110.

من الدولة التابعة لها. لهذا ترسخت فكرة الانفصال داخل الفكر الاستراتيجي الكردي كهدف أسمى المبتغي تحقيقه رغم الظرف والعراقيل التي تقف ضدّه.[1]

تستند عزيمة أكراد العراق للوصول إلى الانفصال في المستقبل القريب أو البعيد إلى عدّة مؤشرات سواء كانت دولية أو داخلية محلّية. وكلّ مؤشر كسند قوي تبرز من خلاله معالم اقتراب أكراد العراق لإعلانهم الانفصال التام عن العراق، رغم اصطدامها بالموقف الرافض لكل من تركيا وإيران.

يعتبر المؤشر الدولي الذي ساعد الأكراد في تأكيد نزعتهم الانفصالية المستقبلية هو ظهور مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرحته **كوندوليزا رايس** في **2006** الذي يتضمن أهداف خفية تندرج ضمن مضمون الفوضى الخلاقة المنتهجة لتغيير الخريطة الجيوسياسية للمنطقة بصفة عامة والعراقية بصفة خاصة. زيادة للشرح المفصل الذي قدمه « **رالفبيتر *RALEF PETERS*** » أين أشار إلي فرضية وسيناريو انقسام العراق إلى ثلاث دويلات (***Kurdistan – Sunnitan- Shiistan***).[2] **(أنظر الخريطة رقم 04).**

أمّا المؤشر الداخلي المحلي الذي يحتوي على مجموعة من الدلائل الخلافية العميقة بين بغداد وإربيل على المناطق المتنازع عليها، التي من المحتمل أن تكون الذريعة التي يتخذها الأكراد للقفز نحو الاستفتاء، وعليه الانفصال الحتمي لا محالة له. لهذا فإنّ الرغبة الكردية تنمو كلّما دب الخلاف بين أربيل وبغداد، خاصة على تفسير المادة 140، وغيرها من الأمور السيادية[3]، حيث أشار مسعود البارازاني في 2009 موضحًا: «**من الممكن أن ينظم أكراد العراق استفتاء لاتخاذ قرار حول ما إذا كانوا يرغبونبالبقاء في ظل نظام ديكتاتوري وتحت سيطرة بغداد أو يريدون العيش في دولة مستقلة ...**»، وقال أيضًا: «**... أنّه سيبدأ بالتشاور مع رئيس الجمهورية جلال الطالباني والأطراف الكردية للبحث في مسألة استقلال كردستان، لأنّها في خطر كبير، فإذا كان لابد من التضحية بالدّماء،فالأفضل أن تكون لأجل الاستقلال لا لأجل الفيدرالية**».ونستنتج من هذا التصريح أنّ البارازاني يسعى للانفصال عاجلًا أم آجلًا، إلّا أنّ الوضع السياسي الكردي المعقّد سيثير خلافات أخرى.[4]

---

[1] سارة يونس كاكل، مرجع سابق، ص ص، 135 – 136.

[2] أحمد إبراهيم وآخرون، **العدوان على العراق خريطة أزمة ... ومستقبل العراق**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2003)،ص. 211.

[3] الدجيلي زهير، "**البرازاني يهدد بالاستفتاء على استقلال كردستان في سبتمبر**"، ب م، عدد 12901، (2009/04/29)، ص ص7– 33.

[4] محمد خالد سرحان أبو ريش، مرجع سابق،ص، 180.

وما يزيد من احتمال وقوع هذا السيناريو هي المادة 8 من الدستور الكردستاني، التي تشير إلى ما يلي: «**لشعب كردستان العراق الحق في تقرير مصيره بنفسه وهو بمقتضى هذا الحق حر في تقريرمركزه السياسي وحر في تحقيق نموه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ...**»

مع كل ما سبق، فالأكراد ذاهبون نحو سيناريو الانفصال والاستقلال الذي من المحتمل حدوثه بعد ازدياد الهوّة بين أربيل وبغداد على مناطق النزاع وغيرها من مواقع الخلاف، التي تقود إلى حرب دامية تنتهي باتفاق يقتضي استفتاء ويليه الانفصال على النموذج السوداني.

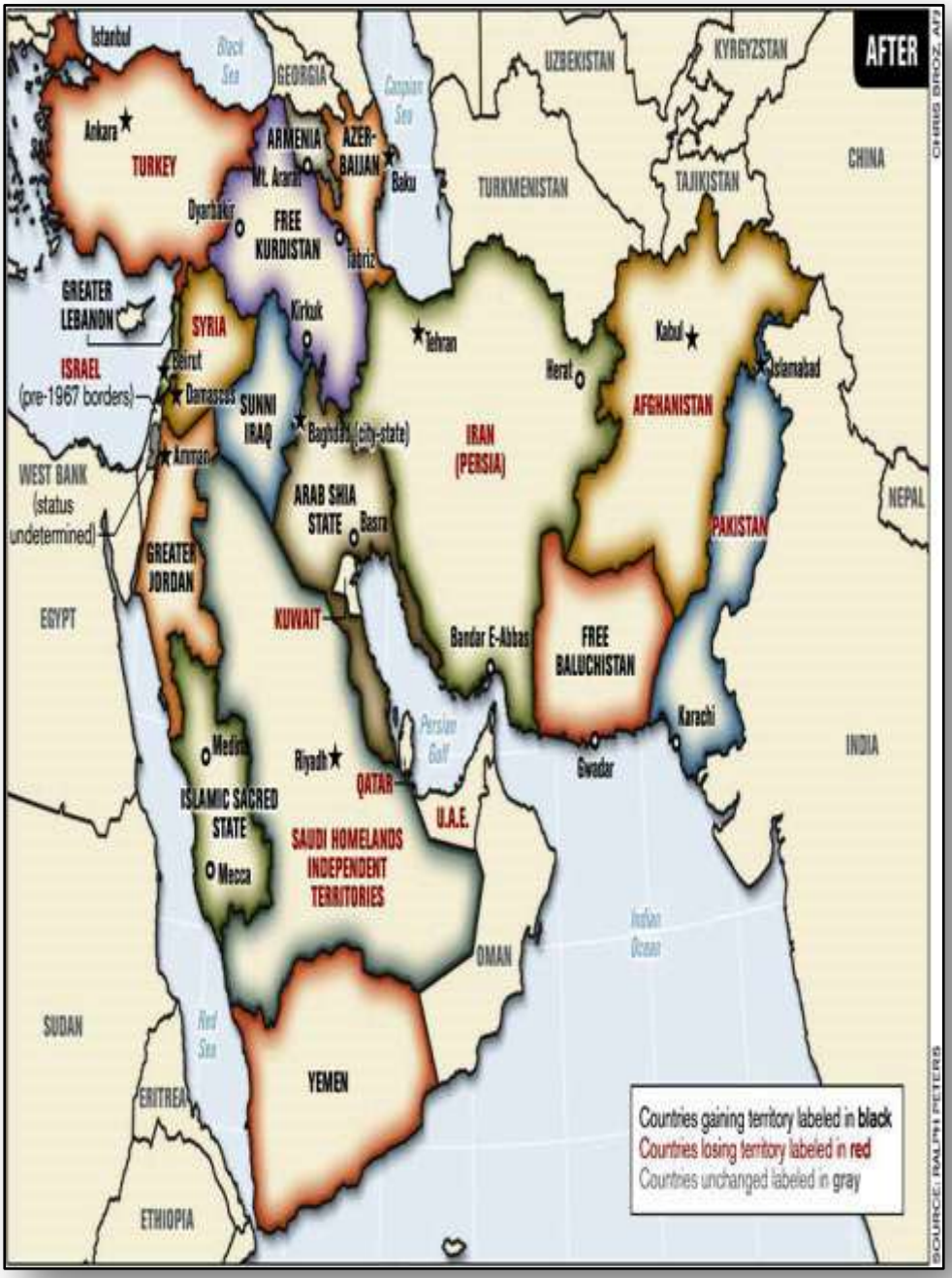

الشكل(04): الخريطة الجيوسياسية لمنطقة وفق مشروع الشرق الأوسط الجديد.

Source : RALFE PETERS, « les frontières de sang », **diplomatie affaire stratégiques et relation international ,**2007.

4-سيناريو استمرار الحال أو التأزم.

بينت نوايا جورج بوش الابن اتجاه العراق حسب تصريحه التالي: «سأعيد العراق إلى العصر الحجري»، مدى خطورة السياسات الأمريكية، لأنّ العراق حاليًا على وشك الانهيار نظرًا للتهديدات الأمنية التي تقبع فيها، وصعود معادلات العنف الإرهابي والجهادي، وسيطرت داعش على العديد من المدن العراقية منذ جويلية 2014، إضافة إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة، زيادة لسياسات نوري المالكي الإقصائية التي حوّلت عرب العراق إلى بيئة خصبة لجذب البؤر الإرهابية.

نحاول استنادًا إلى الأوضاع الحالية قراءة سيناريو استمرار تأزم الحالة العراقية للمرحلة القادمة، وتحديد واقعها وحالها، وتطور الأوضاع الداخلية خاصة بعدّ فشل الخطط المعلنة للإصلاح، وعدم الاستجابة الفعالة للحلول المقترحة، و الإخفاق في مواجهة الأزمات والمشكلات الحادة وعدم التمكّن من تلبية المطالب الشيعية، و القضاء على الفساد والمحسوبية ، وكذلك عدم التمكن من تحسين الخدمات، واستمرار التفاوت الشاسع بين الفئات الاجتماعية في المداخل والموارد، وعدم تحقيق المشاركة السياسية الحقيقية بما فيها المصالحة الوطنية والتخلي عن مساعي الانتقام والتأثر الطائفي، وغياب وإستراتجية تنموية واقتراضها من البنوك الدولية وانفتاح الأزمة على مصارعيها.

هذه المعطيات الداخلية تساعدنا لاستقراء مستقبل العراق زيادة لعدّة مؤشرات داخلية وإقليمية التي تتمثل خاصة في زحف تنظيم داعش على معظم المدن العراقية وفق خطة تصاعدية وإستراتيجية ثابتة لهدف تحقيقها بخطوات ثابتة، أمام انسحاب الجيش وفرار الكثير من عناصره في كل المحافظات التي تسيطر عليها، وغياب عقيدة عسكرية وطنية.

حصدت العراق مشهد مؤلم لسياسات نوري المالكي التي اعتمدت على التهميش والإقصاء، التي عزّزت التشرذم والاختلاف بين القوى السياسة العراقية، وتأخر القوات العراقية في إعادة السيطرة، ما أتاح المجال لتنظيم داعشللتحرك والاستمرار في الزحف والتواصل مع مواطنين العشائر والقبائل الأخرى. لهذا تبقى منظمة داعش الأكثر تهديدًا لمستقبل العراق نظرًا لسعيها لإقامة إمارة إسلامية داخلية ضمن مشروع إقليمي اكبر ويتحول الصراع في العراق لتأخذ منحنى طائفي يصعب حلحلته وإدارته مع تقدم داعش تجاه المناطق الشيعية، هو ما يمكن أن يدخل العراق في دائرة الحرب الأهلية عميقة وطويلة المدّة.[1]

[1] مروة وحيد، "تصعيد داعش وانكماش المالكي السينريوهات القادمة في العراق، في: http://www.alarabiya.instituforstudies.، الإطلاع:(2016/01/25)، على 15:42.

نستنتج من خلال ما سبق أنّ القضية الكردية أثرت كثيرًا على الدولة العراقية على مر تاريخها ومراحلها، وذلك لفعالية حراكها السياسي ومطالبها الثابتة التي كانت في بادئ الأمر تكتفي بمبدأ المساواة والاعتراف بوجودها، ولكن عرف حراكها منعرجًا حاسمًا خاصة في الجمهورية الثالثة، والأنظمة الاستبدادية التي مارست عليها مختلف وسائل القمع والإكراه، فحول الأكراد جهودهم من النضال السياسي إلى النضال الثوري مع تغيير طبيعة مطالبهم التي أصبحت تنادي بالحكم الذاتي.

كما لعب الأكراد دورًا هامًا في سقوط بغداد بعد الغزو الأمريكي لها عام 2003، هذا الغزو وفّر للأكراد فرصة ذهبية لتحكمهم في مصدر السلطة العراقية، أين عملوا على تبني الفيدرالية وإنشاء حكومة اتحادية وتفعيل الحكم الذاتي لإقليم كردستان (مناطق تواجد أكراد العراق) وفق الدستور الدائم الذي أنشأ عام 2005.

رغم إرادة الأكراد في تثبيت النظام الفيدرالي، إلا أنّه في الواقع هناك عدّة عراقيل تعيق نجاح هذا النموذج الديمقراطي، ولعلّ أبرزها الخلافات الموجودة بين حكومة إقليم كردستان وبغداد حول المناطق المتنازعة عليها كمنطقة كركوك الغنية بالنفط، وقانون النفط والغاز والقوات البشمركة التي تريد بغداد تعويضها بالجيش العراقي، وكذلك المشكلة الأمنية التي تشهدها العراق مؤخرًا، خاصة بعد تنامي دور الجماعات الإرهابية كتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، الذي يهدد أمن واستقرار جميع مناطق العراق. ناهيك عن عدم ثبات الفكر الاستراتيجي الكردي في بقائه تحت الوحدة العراقية مع التفعيل الحقيقي للحكم الذاتي، أم تخوفهم من المساس بالمواد الدستورية للحكومة الاتحادية من طرف بغداد سوف يدفعهم يومًا إلى الانفصال وتحقيق حلمهم الكبير المتمثل في إقامة دولة كردية خاصة بهم.

الخاتمة

تلخصت هذه الدراسة في موضوع مشكلة الأقليات التي تكتسي حساسية كبيرة، خاصة دول إقليم الشرق الأوسط، إذْ ترتبط أساسًا بمتغيرين رئيسيين، الأول يتعلق باعتبارات الوحدة الوطنية والقومية لهذه الدول، والسيادة التي تعتبرها المجال المحفوظ الذي ينبغي الدفاع عنه، حيث تعتبر مشكلة الأقليات شأنًا داخليًا، أما الثاني يندرج في سياق التدخل الخارجي في ضمان حقوق الأقليات ضمن منطق التحول في مفهوم الأمن القومي إلى مفهوم الأمن الإنساني، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، الشيء الذي استخدمته الدول الكبرى كذريعةللتدخل في الشؤون الداخلية في المنطقة خاصة العراق.هذا التحول شكل أهم العوامل التي دفعت بظاهرة الأقليات إلى البروز بقوّة والمطالبة بحقوقها الشرعية والطبيعية، فهذه المطالب قائمة أساسًا على الإرادة والمشاعر الذاتية التي ترتبط بوضعها الداخلي الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، لهذا تتبنى كل الوسائل المتاحة لها لتحقيقها، توصلت إلى غاية التحالف الخارجي.

فهذا المتغير تمثل في تهديد صريح للدول القومية، أما التهديد الداخلي الذي تشكله الأقليات يرتبط بشكل كبير بعلاقتها مع الأنظمة السياسية القائمة وفعاليتها وقدرتها على إدارة التعدد العرقي، الديني والاستجابة لمطالبها، وإبراز إرادتها للقيام بوظيفتها السياسية بأحسن وجه بهدف التصدي والقضاء على المصادر الداخلية والخارجية لبروز وتنامي مشكلة الأقليات، فهنا تتحمل السلطات السياسية في الشرق الأوسط مسؤولية التهديد واللااستقرار نظرًا لفشلها في استيعاب التعددية، زيادة للتخلف الاقتصادي والاجتماعي، وغياب الشرعية اللازمة لتحقيق الديمقراطية، إضافة إلى سياسة التهميش التي زادت هي أيضًا في تضخيم المشكلة، أما متغير الترابط الجغرافي والقومي له دورًا مهمًا في إعطائها طابع إقليمي الذي حول المنطقة إلىمشهد للتصادمات الإستراتيجية بين معظم دول المنطقة.

أما بالنسبة للأقلية الكردية في العراق التي تعتبر أحسن نموذج لاحتوائها على جميع هذه المتغيرات، ولتميز حراكها السياسي والثوري الذي أثر بشكل كبير على استقرار الدولة القومية في مختلف مراحل تفاعلاتهما لسبب تمسكها الشديد بتحقيق مطالبها أولا، مجابهاتها أغلب السياسات العكسية الرامية لاحتوائها دون حلّها (القضية) من طرف إدارة بغداد ثانيًا، والعامل الذي زاد في بروز القضية الكردية خاصة بعد الخليج الثانية هو القرار الأممي 688 الذي ساعدها في تطبيق حكمها الذاتي كأهم مطلب حققوه الذي زاد في تعاونها مع الدول الخارجية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف إسقاط نظام صدام حسين عام 2003م، وبروز أكراد العراق كطرف فعال وأساسي في السياسة العامة العراقية وذلك بطرحهم النموذج الفيدرالي والعمل على تثبيته ومحاولة حلّ المشاكل العالقة بينهما وبين السلطة المركزية كأول خطوة للدفع عملية إعادة بناء الدولة العراقية المنهارة، ومواجهتهم للتحديات الداخلية والتهديدات

الإقليمية والدولية، والعمل على التعايش في ظل التعدد القومي وتكريسهم للمواطنة لإبعاد نواة الانفصال البارزة، نظرًا لتعدد الكوابح الإقليمية التي تهدد بمستقبلهم.

نتائج الدراسة:

بناءاً علي كل المعطيات الواردة في بحثنا، تمكنت هذه الدّراسة من التوصل إلي النتائج التالية:

- ❖ العوامل التاريخية والجغرافية، كالتقسيمالعشوائي للحدود ساهم في خلق خليط غير متجانس من الشعوب والأقليات العرقية والدينية في المنطقة، عزز من الاختلاف الموجود بين الجماعات داخل الدولة، ما زاد من تعميق الإحساس بالتهميش الذي دفع بالجماعات والأقليات إلى المطالبة بحقوقها الثقافية، السياسية والاجتماعية.
- ❖ تسعى دول المنطقة لتهميش الأقليات وحرمانها من حقوقها القومية دون إظهار أي إرادة سياسية لحل مشاكلها نهائيًا، بلجوئها لسياسات الإدماج والانصهار الغير الطوعي تحت ذريعة الوطن الواحد، هذه السياسات كثفت من حراك ونضال الأقليات للتصدي لها، ولكن أمام الجمود الثقافي والتعصب القومي أدى إلى تصعيد الأزمة وتعميق الهوة بين الأطراف والمركز على شكل التصادم إلى غاية المواجهة.
- ❖ بيّنت لنا هده الدراسة أنّ الأقليات يمكن أن تكون مصدر تهديد لاستقرار الداخلي والإقليمي خاصة عندما تمارس عليها الأنظمة السياسية سياسات قهرية ومعتمدة، ما يدفعها لتغيير وسائلها كالعصيان والتمرد كما يمكنها أيضا أن تغير طبيعة مطالبها من المساواة والاعتراف إلى الانفصال.
- ❖ استعملت الدول الكبرى قضية الأقليات في الشرق الأوسط تحت غطاء حماية حقوقها لهدف الضغط على دول المنطقة لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية ، وكآلية أساسية لتطبيق مشروعها الهادف لتفتيت المنطقة وإلغاء حدودها وتغييرها بحدود إثنية مشكلة لدولة جديدة.
- ❖ الامتداد الجغرافي والإقليمي لمعظم الأقليات في الشرق الأوسط، لعب دورًا أساسيًا في زيادة ديناميكيتها وحرا كيتها بعد تلقيها مساعدات من هذه الأطراف، فالأقليات التي تحتوي على عامل الامتداد أللإقليمي لعبت دورًا هامًا في الصراعات الإقليمية.

- ❖ يتوزّع الشعب الكردي على خمسة دول هي: تركيا، العراق، إيران، سوريا، أرمينيا، لذا تعتبر كأقليات في تلك الدول، لكن أكراد العراق الأكثر حراكًا وتأثيرا داخليًا وإقليميًا، نظرا لنضالها السياسي والثوري المتميّز الذي كان مقاومًا لكلّ السياسات التي تدحض حقوقها القومية ووجودها، فالعراق لم يتمكن منذ 1921 إلى غاية 2003 أن يحل المشاكل المتعلقة بقضية التنوع العرقي في البلاد، خاصة في تعاملها مع الأقلية الكردية التي عانت كثيرًا، خاصة في عهد النظام البعثي.
- ❖ السياسات الغير عقلانية لقادة العراق المتجهة نحو الحرب، أعطت للقضية الكردية مجالا واسعا للتحرك داخليًا وإقليميًا وذلك بتحالفها مع دول خارجية عدوّة للعراق، بهدف الضغط عليها لتحقيق مصالحهم وتطلعاتهم، لهذا الظروف التاريخية أكسبت القضية الكردية ثقلا سياسيًا، داخليًا وإقليميًا.
- ❖ إنّ مشكلة الأقليات في الشرق الأوسط تكون حالة مرضية عندما تكون استجابة الأنظمة السياسية لمطالبها محدودة أو منعدمة، لهذا فإنّ ردّ فعلها واستمرار نضالها وتهديدها يرتبط فقط بقدرة الدولة وصناع القرار لصياغة أدوات لحلّ المشكلة نهائيًا، ولكن في نفس الوقت يمكن أن تكون أحد أطراف الثراء الاجتماعي داخليًا ورمزًا للمواطنة عندما تترجم السلطة السياسية لهذا الثراء الاجتماعي المتعدد إلى تشريعات وأحكام دستورية تعترف بخصوصيتها كأحد مكوّنات الهوية الوطنية يكرّس مبدأ التعايش في ضل الاختلاف العرقي والديني.
- ❖ مشكلة الأقليات في الشرق الأوسط ترتبط ارتباطا وثيقًا بالأنظمة السياسية المستبدّة، وعوامل الضّعف الاقتصادي، السياسي والتخلف الاجتماعي الثقافي لمجتمعات هذه الدّول، التي كانت المصادر الأساسية لبروز مشكلة الأقليات.
- ❖ لاحظنا أنّ الحركة السياسية الكردية ظهرت مع تأسيس الدولة العراقية الحديثة أثرت وتأثرت فيما بينها، وسيطرت على علاقتهما عملية التنافر والتجاذب السّياسي، وصولا إلى المواجهة والتصادم العسكري، حيث لم تتمكن مختلف حكومات العراق من 1921 إلى غاية 2003 من حلّ المشاكل المتعلقة بقضية التنوّع العرقي، خاصة في تعامله مع القضية الكردية، التي تطالب بالاعتراف و المساواة إذ برزت مرحلة حكم صدام حسين

الذي استخدم سياسات راديكالية صوب التمرد الكردي وصفت بالتعسفية بهدف إبادة التواجد الكردي في العراق.

- ساهم الأكراد في الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 انتقاما من صدام حسين، أين سمحت لهم الفرصة للوصول إلى السلطة المركزية، ولعبوا دورا فعالا في عملية إعادة بناء الدولة العراقية وفق منظورهم القائم على الفيدرالية.
- إعادة بناء الدولة العراقية ونجاح الديمقراطية والنظام الفيدرالي مرهون بحل المناطق المتنازع عليها، وقدرة السّلطة الاتحادية على إعادة بناء العراق وبعث ثقة التعايش بين مختلف أطياف الشعب العراقي، بهدف تجنّب سيناريو الانهيار.

توصيات الدراسة:

من خلال استعراض أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها في دراستنا يمكن أن نقترح عدة توصيات للجانب العراقي والجانب الكردي وهي كالتالي :

1- بالنسبة للجانب العراقي:

- العمل وفق النهج الديمقراطي الضامن لحقوق الإنسان عامة، وحقوق الأقليات خاصة، والذي يصون حقوق القوميات والحريات.
- الحفاظ على مكاسب الأكراد ، وتأكيد الاعتراف على حقوقهم القومية في الدولة العراقية.
- التنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لتحقيق الأمن والاستقرار المشترك، ومواجهة المخاطر المحدقة كالتنظيمات الإرهابية والأفكار الراديكالية، والإدراك من نوايا بعض الدول خاصة الغربية منها التي يبيّن لنا التاريخ سعيها المستمر لخدمة مصالحها عن طريق عدّة آليات، وتعتبر إحداها آلية تفكيك دول الشرق الأوسط والعراق واحدة منها.
- بذل المجهودات اللازمة لحلّ الخلافات القائمة بين بغداد وأربيل بالطرق السلمية، والحوار والإدراك بأنّ الثروة النفطية يجب أن تعود بالخير على جميع أطراف الشعب العراقي، ووجوب استغلالها بعقلانية كونها ثروة زائلة.
- النظام الفيدرالي نظام أثبت نجاعته في العديد من الدول التي تعرف بالتعددية القومية و الدينية لذا العمل على تثبيتها بصورة فعلية، وبصورة ترضي جميع أطراف العراق سوف يكون حلا مناسبًا لخروج العراق من معاناته المستمرة جراء التعدد العرقي.

2- بالنسبة للجانب الكردي:

بالرغم من أنّ أكراد العراق عرفوا معاناة كبيرة جراء السياسات القهرية التي مارستها الأنظمة السياسية الاستبدادية في العراق، إلّا أنّه بعد الغزو الأمريكي للأخيرة والمساهمة الكردية الكبيرة في صياغة الدستور الدّائم وفق منظورهم الرّامي لإقامة النظام الفيدرالي، وجب عليهم دعم هذا الخيار، وذلك لعدّة اعتبارات وأهمها:

- ارتباط القومية الكردية مع نظيرتها العراقية في مختلف الجوانب كالدين الإسلامي والتقارب الجغرافي، والتشابه في العادات والتقاليد.
- الاستقلالعن العراق، خاصة في هذه الظروف الصّعبة التي تمر بها، تعتبر خيانة للشعب العراقي الذي ذاق هو الآخر مرارة الحكم الاستبدادي وضيق الحريات وانتهاك الحقوق.
- فالعمل والتنسيق مع الحكومة الاتحادية، ومحاولة المضي قُدمًا لحلّ الخلافات الدائرة بين بغداد وأربيل سوف يعود بالخير الكبير على مختلف أطياف الشعب العراقي، بما فيهم الأكراد، فيجب أن تكون قوّات البشمركة الكردية طرفً في الدفاع عن العراق، ومساعدة جيشه المتفتت، خاصة بعد صعود ظاهرة الإرهاب داخليًا والأخذ بعين الاعتبار ما يحدث في سوريا ومنطقة الشرق الأوسط عامّة.

الملاحق

الملحق رقم (1)

نصت المادة (140) من الدستور العراقي الدائم لسنة 2005

المادة (140):

أوّلًا: تتولى السلطة التنفيذية باتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة (58) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بكل فقراتها.

ثانيًا: المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية والمنصوص عليها في المادة (58) من قانون الإدارة العراقية للمرحلة الانتقالية تمتد وتستمد إلى السلطة المنتخبة بموجب هذا الدستور على أن تنجز كاملة (التطبيع لإحصاء وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها لتحديد لإدارة مواطنيها) في مدّة أقصاها الحادي والثلاثون من شهر ديسمبر سنة ألفين وتسعة.

ملحق (02) قرار 688 (1991)

الأمم المتحدة
DISTERS. GENERAL
مجلس الأمن
S/RES/0688 (1991)
5 April 1991

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته (2982) المعقودة في أفريل 1991.

إن مجلس الأمن يضع في اعتباره واجباته ومسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة لصيانة الأمن والسلم الدوليين.

وإذا يشير إلى الفقرة (07) من مادة (02) من ميثاق الأمم المتحدة. وإذا سوره القلق الشديد إلا ما تعرض له السكان والمدنيين العراقيين في أجزاء كثيرة من العراق، والذي شمل مؤخرًا المناطق السكانية الكردية، وأدى إلى تدفق اللاجئين على طاق واسع عبر الحدود الدولية، وإلى حدوث غارات عبر الحدود بما يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة.

وإذا شعر بانزعاج بالغ لما ينطوي عليه ذلك من آلام مبرحة يعاني منها البشر هناك، وإذا يحيط علما بالرسالتين المرسلتين من الممثلين الدائمين لتركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة والمؤرختين في 3 افريل 1991، و4أفريل 1991، على التوالي (S/22442، S/22435)

إذا يحيط علمًا بالرسالتين اللتين أرسلهما الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة في 3 و 4 أفريل 1991، على التوالي (S/22436S/22447،).

وإذا يضع في اعتباره تقريرًا الأمين العام المؤرخ في 20/مارس/1991 (S/22366).

1- يدين القمع الذي يتعرض له السكان المدنيين العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق، والذي شمل مؤخرًا المناطق السكانية الكردية، وأدى إلى تدفق اللاجئين على نطاق واسع عبر الحدود الدولية، إلى حدوث غارات عبر الحدود بما يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة،

2- يطالب بأن يقوم العراق على الفور بإسهام منه في إزالة الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة، بوقف هذا القمع، ويعرب عن الأمل، في السياق نفسه في إقامة حوار مفتوح لكافة .. احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع مواطنين العراق.

3- يصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية، على الفور إلى جميع من يحتاجون إلى المساعدة في جميع أنحاء العراق، ويوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها،

4- يطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهود الإنسانية في العراق، وأن يقدم على الفور وإذا اقتضى الأمر على أساس إيفاء بعثة أخرى إلى المنطقة تقريرًا عن محنة السكان المدنيين العراقيين، وخاصة السكان الأكراد المقيمين في الشمال الذين يعانون من جميع أشكال القمع الذي تمارسه السلطات العراقية.

5- يطلب كذلك من الأمين العام ان يستخدم جميع المواد الموجودة تحت تصرفه بما فيها من موارد ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، للقيام على ... عاجل لتلبية الحاجيات المحلية للاجئين وللسمان العراقيين المتشردين.

6- يناشد جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات الإنسانية أن تساهم في جهود الإغاثة الإنسانية.

7- مطالب العراق بان يتعاون مع الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغايات يقرر بقاء هذه المسألة قيد النظر.

ملحق رقم (03)

تقرير عن الشعب الكردي والمنطقة التي يعيش فيها

المشار إليها في جلسات اجتماع تقارير ومشروعات القوانين في الكونغرس الأمريكي

تقرير كتبه ناشانكميلرممثلالو.م.أمن الحكومة الكردستانية في (أوت 2008)

*تقريرغير منشور يكشف عن المشاركة الأمريكية في المسألة الكردية، أكدت الممارسات الوحشية للنظام العراقي على الشعب الكردي بعد حرب الخليج الثانية

الثلاثاء 8 جانفي 1991.

قسم جلسة استماع كابيتول هيل (مقر الكونغرس) من الشرق الأوسط.

العنوان:لجنة استماع لجنة الشؤون الخارجية.

الموضوع: انتهاكات حقوق الإنسان في الكويت والعراق.

برئاسة: النائب دانتي فاسبل.

الشاهد/ فول هيلي، المدير التنفيذي لمنظمة العفو الدولية

أندرو ويتللى، المدير التنفيذي لمراقبة الشرق الأوسط

2172 مبنى رايبون هاوس

الأجزاء المتعلقة بموضوع جلسة الاستماع

السيد هيلى: انتهاكات حقوق الإنسان عن طريق حكومة العراق ولسوء الحظ ليست ظاهرة جديدة، وعبر ما يقارب من عقد كامل، قامت منظمة العفو الدولية بتركيب الآلاف من الوثائق وسنها عن الحالات التي تم فيها وبطريقة منهجية ، منظمة تجاهل الحقوق الأساسية للمواطن العراقي، ومن بين ضحايا انتهاك حقوق الإنسان في العراق، أفراد من المجتمع الكردي والشيعي، ومن الأشوريين و طيف واسع من المعارضين السياسيين، فقد كان ينم القبض على أفراد من المجتمع الشيعي، ويتم تعذيبهم، وإعدامهم بسبب عضويتهم الفعالة في منظمات سياسية أو لمجرد الاستياء في ذلك، والكرد فقد عانى المجتمع الكردي كثيرًا في السنوات الأخيرة، وقد استدعى انتباه العالم بأسره، الهجوم بالأسلحة الكيماوية قرية حلبجة في شهر مارس 1988 حينما لقي 5000 كردي مصرعهم ولكن لم يحرك أحد في العالم ساكنا بشان هذا الانتهاك المريع، وقد تم إلقاء القبض على 8000 كردي من

قبيلة البارازاني الكردي في عام 1983، وبالتالي اختفوا من الوجود ولا يسمع أحدًا شيئا عنهم من ذلك الحين.

وهناك المئات من التقارير من أعمال الأعدم، كل عام، ولكن من المستحيل الوصول إلى الرقم الحقيقي، فقد تم قتل أكثر من 6000 شخص عام 1988, كما قتلوا بواسطة أفراد القوات الحكومية المسلحة، أغلبهم من المواطنين غير المسلحين، وكان أغلب الضحايا نتيجة عمليات الإعدام بعيدًا عن ساحات القضاء، ومعظمهم من الكرد الذين تم قتلهم أثناء عملية العسكرية واسعة النطاق.

الثلاثاء 17 سبتمبر 1991.

القسم: جلسة استماع كابيتول هيل مع أحد مسؤولي وزارة الدفاع.

العنوان: جلسة استماع لجنة المخابرات.

الموضوع: لجنة استماع عن ترشيح مدير المخبرات المركزية الأمريكية، برئاسة السيناتور دافيل بورين.

الشاهد: روبرت جينس، الرشح لمنصب مدير المخابرات المركزية

لأجزاء المتعلقة بالموضوع في جلسة الاستماع قد تم إعادة نسخها ادناه.

السيناتوربرادلي: أود أن أعود إلى موضوع العراق، إذا ما استطعت، هل يمكنك أن تخبرني ما الذي استندت إليه المخابرات المركزية للاستجابة للإدارة الأمريكية بقصف الكرد بقنابل الغاز؟ هل يمكنك أن تذكر العام 1988.

سيد روبرت جينس: حسبما أتذكر أيها السيناتور، فإنّ المعلومات المتجمعة لدى المخابرات، كانت معلومات جيّدة تمامًا بأن العراق قد قصفوا عددًا من القرة الكردية بقنابل الغاز، كما أتذكر أنّه كان هناك بعض الجدال عن طبيعة قنابل الغاز المستخدمة ودرجة سمها.

السيناتور برادلي: ماذا كان في نوع رد فعل آنذاك الفاتر؟ أنا أتمنى، كما تعرف، لا اعتراض عليها، وفي الوقت ذاته، لم يكن الاعتراض قويًّا: هل هناك أي أساس لذلك في المخابرات؟ هل هناك أي شخص يخص العراق في أن.....؟

سيد روبرت جينس: لا، لست لذلك أيها السيناتور.

السيناتور برادلي: لذا لم يكن هناك أي أساس استخباراتي لذلك الموقف؟

سيد روبرت جينس: أنا اعتقد أنّ المخابرات كانت واضحة تمامًا في ان هناك قصفًا بقنابل الغاز، قد حدث.

ملحق رقم(04)

قانون الحكم الذاتي للإقليم شمال العراق (1970)

تأكيدًا للروابط المواطنة والأخوة التاريخية بين أبناء العراق من العرب، الأكراد والأقليات المتآخية وانسجامًا مع المبادئ الديمقراطية ثورة 07/7 ووفاء بعدها تطبيقًا لبيان 11/مارس/1970 وما تضمنه ميثاق العمل الوطني، وتعزيزًا للنضال المشترك والمصالح المشتركة لجميع أبناء الشعب ولما ناضلت من أجله، ودعت إليه كل القوى الوطنية والقومية التقدمية، قرر مجلس قيادة الثورة تطبيق الحكم الذاتي في كردستان، إنّ تطبيق الحكم الذاتي في المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد وعلى أسس الديمقراطية يوفر سبل الكفيلة لممارسة شعبنا الكردي كامل حقوقه القومية المشروعة في إطار الوطن الواحد.

وفي ظل علاقات الإخاء، والمساواة والمكتسبات التي حققتها الثورة للجماهير في سائر الميادين. بدرا في مكائد الاستعمار والقوة الرجعية، كما أنّ ممارسة أبناء شعبنا الكردي الكاملة في الهيئات الوطنية وضمان الحقوق الثقافية للأقليات المتآخية وفقا للقوانين التي شرعتها ثورة 17جويلية، وفي ضل المبادئ والمؤسسات الديمقراطية وفي إطار العمل المشترك للجبهة الوطنية والقومية الكفيل بإزالة الحيف الذي لحق بأبناء شعبنا الكردي بالأقليات المتآخية أبان العهود الديكتاتورية والرجعية وسياستها الشرقية والاستبدادية وأحداث نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة في منطقة كردستان، يفتح الأفاق الواسعة لكل أبناء الشعب للمضي قدما وبثقة وطيدة وبروح الطمأنينة والعمل البناء على طريق التحولات الديمقراطية والتقدمية وصولا إلى بناء الاشتراكية.

استنادًا إلى الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة باسم الشعب في جلسته المنعقدة في تاريخ 1974/03/11 إصدار القانون التالي رقم 33 لسنة 1974:

قانون الحكم الذاتي لإقليم شمال العراق.

الباب الأول: أسس الحكم الذاتي.

الفصل الأول:الأسس العامة.

المادة الأولي:

أ- يتمتع الإقليم بالحكم الذاتي وتسمى المنطقة حيثما وردت في هذا القانون.

ب-تحدد المناطق حيث يكون الأشوريين والكرد غالبية سكانها، ويثبت الأمين العام حدود المنطقة وفقا ما جاء في بيان 11 مارس.

وتعتبر قيود أعضاء 1927 أساسًا لتحديد الصيغة القومية للأغلبية السكانية المطلقة في الأماكن التي سيجري فيها الإحصاء العام.

المنطقة جزء لا يتجزأ من هيئات الجمهورية العراقية.

المادة الثانية:

تكون اللغتين الأشورية والكردية لغات رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقتين.

تكون الأشورية والكردية لغتي التعليم بجانب اللغة العربية الأشورية والأكراد في المنطقتين في جميع مراعاة ومرافقة ويتم وفقا للفقرة "هـ" من هذه المادة.

يخضع التعليم في جميع مراحله في المنطقة للسياسة التربوية والتعليمية العامة للدولة مع مراعاة التراث الحضاري لجميع القوميات.

المادة الرابعة:

القضاء مستقل لا سلطان عليه لغير القانون وتشكيلاته في المنطقة جزء لا يتجزأ من التنظيم القضائي في الجمهورية العراقية.

المادة الخامسة:

المنطقة وحدتين ماليتين مستقلتين ضمن وحدة مالية الدولة.

المادة السابعة:

تتكون ميزانية المنطقتين من الميزانيات التالية:

1- الميزانية الاقتصادية للمنطقتين

2- ميزانيات مجلس الوحدات الإدارية.

3- ميزانية المجالس البلدية.

4- الميزانية الاستثمارية.

الباب الثاني: هيئات الحكم الذاتي

هذا الباب مخصص لتعريف المجلس التشريعي التي تغير الهيئة التشريعية المنتخبة في المنطقة، ويتحدد تكوين وتنظيم العمل به في القانون، أما المواد التابعة تخصصت في كيفية تكوين هذه المجالس وحدود ممارستها وصلاحيتها، وأشارت أيضا إلى المجلس التنفيذي، وكيفية تنظيمه وتكوينه وصلاحياته، وأعضاء المجلس وانتخابهم.

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في بغداد اليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة 1994 هـ، المصادق لليوم الحادي عشر من شهر مارس لسنة 1974م.

وبناء على قانون الحكم الذاتي فقد تم تعديل الدستور العراقي بموجب القار أدناه.

قرار 277 تعديل الدستور المؤقت.

تضاف الفقرة الثالثة إلى المادة الثامنة.

تتمتع المنطقة أين غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي وفقا لما يحدده القانون، ينفذ هذا التعديل الدستوري من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية :

I. الكتب :

1- إبراهيم، احمد, وآخرون. **العدوان على العراق خريطة أزمة ... ومستقبل العراق**.القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، 2003.

2- الأقداحي، هشام محمود. **العرق و اللغة والهوية القومية،الإسكندرية** : المؤسسة الجامعية، 2010.

3- الهرمزي، ارشد. **تركمان والوطن العربي**. كركوك:مؤسسة وقف كركوك، 2003.

4- الزرار ،منبف.**تطور معنى القومية**. بيروت دار العلم للملايين، 1960.

5- المصري، ساطع. **ما هي القومية**. بيروت: دار العلم للملايين، 1963.

6- القرضاوي، يوسف. **الأقليات الدينية والحل الإسلامي**، عمان : دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1417هـ/1996م.

7- ب فورسبيات، دافيد. **حقوق الإنسان والسياسة الدّولية**. ترجمة محمد غيتم، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1993.

8- بحر ،سميرة.المدخل لدراسة الأقليات , مصر , مكتبة الأنجلو مصرية، 1982.

9- بن نوي، حسان. **تأثير الأقليات على استقرار النظم في الشرق الأوسط**. مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2015.

10- برجاس، حافظ. **الصراع الدولي على النفط العربي**. لبنان: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، 2000.

11- درويش العادلي، حسين. **الأقليات إما المواطنة إما الاستقلال**.مصر: دار الكتابات أياد الزميلي، 2012.

12- هماوندي،محمد. **الفيدرالية والديمقراطية للعراق**. العراق : منشورات آراس، 2002 .

13- وديع، جويدة. **الحركة القومية الكردية نشأتها وتطورها**. أربيل: دار أراس للطباعة والنشر، 2013.

14- وهبان،أحمد. **الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**.الإسكندرية:دار جامعة عربية، 1999.

15- حنا، جورج. **معنى القومية العربية**. بيروت: دار الثقافة.

16- كاظم،حبيب. **لمحات من نضال حركة التطور الوطني للشعب الكردي في كردستان العراقية**. أربيل: دار تاراس للطباعة والنشر ،ط.2، 2005 .

17- محمود،أحمد محمد. **دراسة في ضوء الدستور العراقي لسنة 2005**. بغداد: الدائرة الإعلامية في دول النواب، 2010.

18- مطر، سليم. **جدل الهويات، عرب، أكراد، تركمان، سريان، يزيدية، صراع الاتحادات في العراق والشرق الأوسط**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008.

19- مكاوي،بهاء الدين وقبلي، محمد. **تسوية النزاعات في السودان**. ...:مركز الراصد للدراسات، 2006.

20- مرقس،مرقس. **الحماية والعقاب، الغرب والمسألة الدينية في الشرق الأوسط، من قانون الرعاية المذهبية إلى قانون الحرية الدينية**. مصر: ميريت للنشر والمعلومات، 2000م.

21- مثنى،أمين قادر، **قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية: القضية الكردية نموذجًا**. السليمانية : في منشورات كردستانللدراسات الإستراتيجية،2003.

22- نجيب الريس،رياض. **العرب وجيراتهم، الأقليات القومية في الوطن العربي**. لبنان : دار رايس للكتب والنشر ،ط2، ب س ن.

23- سعد الدين،إبراهيم. **تأملات في مسالة الأقليات**. القاهرة : دار سعاد الصباح، 1992.

24- عبد المنعم مسعد، نيفين. **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**. القاهرة :مركز البحوثوالدراسات السياسية، 2006.

25- عوض الهزايمة، محمد. **قضايا دولية، تركة قرن وحمولة قرن أتى**.عمان، 2005.

26- عقيل، محفوظ. **تركيا والاكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية؟**. قطر : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

27- فهيل جبار جبلي. **المصالحة الوطنية في العراق**. العراق: مديرية المكتبات العامة في محافظة دهوك، 2014.

28- صبري مقلد، إسماعيل. **العلاقات السياسية الدولية**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1971.

29- شاكر الحاج مخلف. "**الرموز المحضورة**". (ب م ك: دار النشر الالكتروني، ب س ن).

30- تشومسكي، نعوم. **حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية**. ترجمة: عمر الأثيوبي، لبنان: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984م.

31- خاكي، أحمد. **فلسفة قومية**. القاهرة: دار المعرفة.(ب،س،ن).

II. المذكرات

32- إدابير، أحمد. **التعددية الاثنية والأمن المجتمعي، دراسة حالة مالي**، (رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام , 2012/2011).

33- العساف، فايز عبد الله. **الأقليات وتأثيرها في استقرار الدول القومية (الأكراد نموذجًا)**، الماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية،2010/2009 .

34- بومعالي، نذير. **حماية الأقليات بين الإسلام والقانون الدولي العام**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإسلامية 2007- 2008.

35- بن جيلالي، محمد أمين. **مشكلة بناء الدولة، دراسة استمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة**، (أطروحة ماجستير، غير منشورة جامعة تلمسان، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013/2012).

36- بشير شايب، **مستقبل الدول الفيدرالية في إفريقيا في ظل صراع الأقليات (نيجريا نموذج)**، (مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية 2010/2009).

37- ويفي، خيرة . **تأثير المسألة الكردية علي الاستقرار السياسي**، (رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة قسنطينة: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005/2004).

38- يونس كاكل، سارة. **الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفيدرالية والصراع**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم،سنة 2011 .

39- موساوي، عبد الحليم. **المركز القانوني للأقليات في القانون الدولي لحقوق الإنسان،** (أطروحة ماجستير غير منشورة جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2007).

40- مزابية، خالد. **الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة لبنان)،** (رسالة شهادة ماستر أكاديمي، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، للحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، عام 2012 – 2013).

41- محرزم،عبد المالك. **البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ضل المعطيات الأمنية الجديدة،** (رسالة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، غير منشورة ، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ,2009/2008).

42- مثني،أمين قادر. **قضايا القوميات وتأثيرها على العلاقات الدولية (القضية الكردية)،** (رسالة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتجية اليمانية، عام 2003).

43- سلمان عبدون،حسن رزق. **النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط،** (أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ والعلوم السياسية، 2010/2009.)

44- سرحان أبو الريش، خالد. **الأوضاع السياسية للأكراد العراق في ضوء الاحتلال الأمريكي 2003-2011،**(رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2014/2013).

45- سعد سالم سلطان الشبكي. **ضمانات حقوق الإنسان في القانون الدولي العام،** (رسالة ديبلوم عالي في قانون حقوق الإنسان، جامعة الموصل،2014).

III. المجلات والدوريات والجرائد:

46- الدجيلي ، زهير." البرازاني يهدد بالاستفتاء على استقلال كردستان في سبتمبر"، القبس، ب م، عدد 12901، أفريل 2102، ص ص7 – 33.

47- باركي، هنري. " الحؤول دون انفجار النزاع حول منطقة كردستان " **مؤسسة كارنجي للسلام الدولي**،ب.م،ب.ع، 2009، ص ص . 10-25.

48- حافظ، عبد العظيم جبر. " الخطاب السياسي العراقي إزاء الفدرالية بعد التغيير السياسي"،**واسط للعلوم الإنسانية**،م.11،ع.29، 2013،ص.13.

49- طمعة،أمجد زين العابدين. " مستقبل النظام الفدرالي في العراق، دراسة في التجارب الدولية، " **المستنصرية للدراسات العربية و الدولية**،ب.م،ع.47، ص ص 5-10.

50- ماتير،توماسن. " الخروج من العراق إستراتجيات متنافسة " ،**الدراسات العالمية**،ب.م،ع.61، 2007، ص ص .7-39.

51- محمد سليم، جمال وأحمد رشدي، داليا. " الطائفية والتدخل الخارجي والاحتلال الأمريكي وصعود الطائفة السياسية في الوطن العربي"،**مركز الدراسات السياسية والإستراتجية** "،ب.م،ع.234، ص ص .3-37.

52- سليمان قلادة،وليم . " حوار علمي حول الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي"،**السياسة الدولية**، ص ص. 271-281.

53- عبد الحسين، شعبان. " خمسة أراء بصدد المسالة الكردية في العراق "،**الحوار المتمدن**،م.3،ع.3753، جوان 2012، ص ص .1-4.

54- صندل، جازع، جواد." الحركة الحوثية في اليمن : دراسة في الجغرافية السياسية "،**ديالي**، بدون مجلد ،ع.2006، ص ص .35-40 .

55- خسرو جوزل ، عبد الحكيم، "تطورات القضية الكردية للعراق، ما بعد 2003، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، ب.م، ب.ع، 2012، ص ص. 1 - 16.

VI.المواقع الالكترونية

56- الجابري، كامل هادي . " اشكاليات بناء الدولة العراقية"، في:
a noor.se/article.asp ?id=58039http://www، تاريخ الاطلاع :(2016/1/2).

57- الحسن،حمزة."الحقوق المدنية والسياسية للأقليات في المملكة العربية السعودية"،
http://www.TV/a/Fay haa-program/daily-programme.spale/1005
اطلع عليه: (2015/12/23). http://www.tv/a/Fay_haa-program/daily-programme. spale/1005/a/Fayd_xa اطلع عليه: (2015/12/23).

58- الشهداني،معتز. "محافظة البصرة في العراق: عين الجنوب «الفدرالية»"، في:
al akhbarcom/node/ 221192http://www ، تاريخ الاطلاع :(2016/01/9).
59- بختيار، أحمد. "الأولويات القومية وتأثيرها على الأمن القومي الإيراني"،
في:http://www.twiter.com/saspostmedia تاريخ الاطلاع :(2015/12/15).
60- بختيار، أحمد. "الأقليات القومية وتأثيرها على الأمن القومي الإيراني"، في:
http://www.sasapost.com/author/bekhtian- ahmed تاريخ الإطلاع
(2015/12/16).
61- جانم، صدقة. "الدين، العنف، واضطهاد الأقليات في العالم"، في:

http://www.Newspapers,annahar.com article/266،تاريخالإطلاع (15-12-2015).
62- جناحي' عبد الله. ""الأقليات و الأكثريات في دوائر الهوية الثقافية، البحرين نموذجًا"،
مؤتمر قضايا الأقليات والعولمة، ليبيا 5-8-2007، في: www :adsgoogle.15/N.23
تاريخالإطلاع: (2015/12/16).
63- ماهر السيد موسى،زينب. "العلاقات التركية العراقية، دراسة حالة الأكراد في:

http://democraticac.de/?p=18020، تاريخ الاطلاع: (2016/01/13).
64- مروة، وحيد. تصعيد داعش وانكماش المالكي السيناريوهات القادمة في العراق، في:
terrorism htmlhttp://alarabiya.net/Saudi-Facing ، تاريخ الاطلاع: (2016/01/20).

65- مضاوي، الرشيد. "السعودية حراك الأقلية تطيح بالأمير"،
تاريخhttp://www.moltaqaa.com، الاطلاع (2015/12/16).
66- سامر مؤيد، عبد اللطيف، "قضية كركوك: رؤية الأبعاد الإستراتيجية والحلول المقترحة"،
في:

aid =1116 http://Fcdrs.com/inclades/download.php?type=articleD
الاطلاع في ().
عبد الأمير،سجاد "بعد أن صار الانفصال حلمًا ... الكونفدرالية البرازنية خيار يصطدم بالدستور
في:http://www.qanoun302.net/news/politics/2014/04/10/16297

67- عبد الأسير ،ماجد. "**حزب الدعوة الإسلامية بصدد تبني مشروع إقليم الوسط والجنوب**"، في

302.net/new/2014/12/19/4032http://www.qanou،تاريخ الاطلاع: (2015/01/10).

68- عبد الهادي،علي. "**الفدرالية في العراق والصراع السّني الشيعي في العراق**"، في:**aspx?Selectedarticle-http://www.sunni-news.net/ar/articles**

=no،تاريخ الاطلاع (2015/10/11).

69- عبد الحسين ' شعبان. الأزمة العراقية والسيناريوهات المحتملة"، في:**133727http://www.azzaman.com/?p=**

70- عديان بني سعيد، كريم. "حق تقرير المصير للشعب العربي الأهوازي"، في:

http://www.ahwazstudies.org/article.aspx?aid=811.

71- عليويالعرداوي،خالد. "**الفدرالية ضمانة الوحدة والديمقراطية في العراق**". في:

http://ww.qanan.302.net/infocus/2015/03/10/47951تاريخ الاطلاع:(08- 01- 2016).

72- عساف محمد «**الأقليات تتآمر علينا**»، في:**http://www.almaslim.net/mode/233972**، تاريخ الاطلاع (2015/12/20).

73- شلهوب باسكال. «المشكلة الشيعية في السعودية»، في:

تاريخ الاطلاع (2015/12/15). **Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.AKBAR.com/mode/45463**

74- خطاب،فتحي. "الأهواز القضية المنسية"، الموقع الرسمي للمعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتجية، مقال منشور في:

تاريخالإطلاع(15/12/31).**http://www;taɛlime.com/showthread.php?+13076**

75- خطاب،فتحي . "عرستان القضية المنسية"، (الموقع الرسمي للمعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتجية)، مقال منشور في الموقع: **http:www. Airs.net** تاريخ الاطلاع (2015/12/02).

76- **أثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية: الأردن وماليزي**"، في:
http://ww.theses.ju.ed.jo/Original- Abstract/ تاريخ الإطلاع (2016/01/02).

77- **تسلسل زمني لأهم الأحداث في العراق، في:**

http://wwwbbc.com/arabic/2014/04/140424- iraq-timeline.، تاريخ الاطلاع: (2016/01/20).

78- **Voirhttp://news politic review. World**

presse.comفي(2015/12/15)

V.القواميس و المعاجم :

79- سموحي،فوق العادة. معجم الدبلوماسية في العلاقات الدولية. بيروت، 1968

80- غرينتش، مارتن واوكلاهان،تيري. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية : دبي مركز الخليج للأبحاث. بالعربية، 2008.

VI. المراجع باللغة الاجنبية (الفرنسية) :

I- Ouvrages :

81- YACOUB, Joseph, les droits de l'homme sont-il exportable ? Géopolitique d'un universalisme, Paris : éditions Ellipse, décembre 2004.

82- HAMITBOZARLAN, « grille de lecture, niveaux d'action », confluences méditerranée, N°34 2000.

II- Thèse :

83- Howaida, Slaibi, **la recherche sociologique dans le monde rabe :**

Approche thématique et évolution méthodologique, thèse de doctorat, université Paul Verlaine : Metz, 2009.

III- Articles

84- La menace géopolitique shiite, analyse d'une représentation saoudienne, **voir** :**http**://**Newspoliticsreview**.**World**presse.com. Vu le 15/12/2015 à 03h25.

85- JOOST HILTERMANA, "**L'avenir des kurdes en Irak**", httphttp://www.crisisgroup.org/le mois de diplomatique.aspx.Vu le 10 – 01 – 2016 à 11h32.

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
الشكل رقم 01	شكل يوضح التعدد القومي لمنطقة الشرق الاوسط	12
الخريطة رقم 02	*الموقعالجيوسياسي للإقليم عربستان الإيراني*	64
الخريطة رقم 03	التعدد القومي للعراق وتوزيعهم الجيوسياسي	73
الخريطة رقم 04	الخريطة الجيوسياسية لمنطقة وفق مشروع الشرق الأوسط الجديد.	109

فهرس المحتويات

شكر وعرفان ..... أ

الإهداء ..... ب

مقدمة 1

الفصل الأول: الإطار النظري الأقليات والدّولة القومية 13

المبحث الأول: مفاهيم ومنطلقات أساسية حول الأقليات 14

المطلب الأول: إشكال تعريف الأقليات 14

المطلب الثاني: تصنيف الأقليات 18

المطلب الثالث: علاقة مفهوم الأقليات ببعض المصطلحات المرتبطة بها 21

المبحث الثاني: مطالب الأقليات ووسائل تحقيقها 24

المطلب الأول: مطالب الأقليات 24

المطلب الثاني وسائل تحقيق مطالب الأقليات 25

المطلب الثالث: حماية الأقليات وموقعها في القانون الدولي 26

المبحث الثالث: ماهية الدولة القومية 29

المطلب الأول: نشأة وتبلور فكرة القومية 29

المطلب الثاني: مفهوم القومية 31

المطلب الثالث: العوامل المحدّدة للقوميات 34

الفصل الثاني: البعد الجيوسياسي للأقليات في الشرق الأوسط 42

المبحث الأول: الحراك السياسي للأقليات وتوزيعها الجيوسياسي في الشرق الأوسط 44

المطلب الأول: التوزيع الجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط 44

المطلب الثاني: توزيع الأقليات بمنظور الحراك السياسي داخل دول الشرق الأوسط 49

المبحث الثاني: أوضاع الأقليات في الشرق الأوسط وحدود استجابة الأنظمة السياسية لمطالبها 51

المطلب الأول: وضع ومطالب الأقليات في الشرق الأوسط 51

المطلب الثاني: حدود استجابة الأنظمة السياسية لمطالب الأقليات 57

المبحث الثالث: الانعكاسات الجيوسياسية للأقليات وتأثيرها على استقرار الدولة القومية في الشرق الأوسط 60

المطلب الأول: انعكاسات تأثير الأقليات على الاستقرار السياسي.....60
المطلب الثاني: انعكاسات الأقليات على الاستقرار الإقليمي.....65
المطلب الثالث: التوظيف السياسي للأقليات من طرف الدول الكبرى 67
الفصل الثالث: تطور الحركة الكردية- الدولة العراقية بين الاتفاق والتصادم 1921-2015 .....**72**
المبحث الأول: التطور التاريخي للحركة القومية الكردية-العراقية من الملكية إلى غاية الجمهورية 75
المطلب الأول: الحركة القومية الكردية وتفاعلها مع الأنظمة العراقية من الملكية إلى الجمهورية 75
المطلب الثاني: الحركة القومية الكردية في ظل الجمهورية الثالثة 1968-2003.....79
المبحث الثاني: الأبعادالجيوسياسية للقضية الكردية 84
المطلب الأول: الأبعاد الجيوسياسية الإقليمية.....84
المطلب الثاني: الأبعاد الجيوسياسية الدولية.....88
المبحث الثالث: الدولة العراقية و القضية الكردية بعد 2003 إلى غاية 2015.....90
المطلب الأول: إعادة بناء الدولة العراقية وفق الطرح الفيدرالي.....91
المطلب الثاني: معوقات نجاح الفيدرالية في العراق 97
المطلب الثالث: الأكراد والعراق السيناريوهات المحتملة والعلاقات المستقبلية 103
خاتمة 111
الملاحق 122
قائمة المراجع.....135
فهرس الخرائط.....137
فهرس المحتويات.....138
ملخص الدراسة. 141

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن مشكلة الأقليات وتأثيرها على الدولة القومية في منطقة الشرق الأوسط، هذه المنطقة التي تحتوي على فسيفساء كبير من الأقليات بكل أنواعها، تعدّ محطّة اهتمام القوى الإقليمية والدولية على مر العصور نظرًا لمقوماتها الحضارية، التاريخية، خيراتها الطبيعية وموقعها الجيواستراتيجي، وساحة صراعات إقليمية ودولية نظرًا لعامل الامتداد الجغرافي والقومي لمعظم هذه الأقليات إضافة إلى نزاعات داخلية حادة بين الأقليات والدولة القومية، مما يجعل هذه الأخيرة في حالة عدم استقرار السياسي الناجم عن تصادم الأطراف وسياسات فعل ورد فعل، زيادة إلى التجاذب والتناقض فيما بينهما.

إنّ تحقيق الوحدة الوطنية والمواطنة في المجتمعات التي تشهد تنوعًا في التركيبة المجتمعية يتوقف أساسًا على العوامل الداخلية من خلال تأسيس دولة تعترف بجميع مكوناتها كحق طبيعي قائم، لهذا يجب على أنظمة هذه الدول تحمل المسؤولية في ترقية المواطنة بوضع أساليب وآليات الديمقراطية والمشاركة السياسية بعيدًا عن الركون والانحياز للذاتية ة(العرقي، الدين)، أو لإيديولوجية ما، زيادة لتحقيق مجتمع مدني قوي يسعى بالنضال السلمي لتحقيق وحدة إرادية تفض الاختلافات لبناء ثقافة التعايش متدرجة هدفها تحقيق المصلحة الوطنية.

وفي حالة العراق كنموذج دراستنا، فإنّ مختلف الأزمات السياسية التي عاصرتها منذ 1921 إلى غاية 2003، منها النزاعات الداخلية والحروب الإقليمية، كانت القضية طرفًا مهمًا في هذه المعادلة، هذا لغياب إرادة سياسية لقيادات ومختلف حكوماتها المتعاقبة على إدارة بغداد في حال القضية نهائيًا بإعطاء حقوقهم القومية والسياسية والاعتراف بهم كمكون يثري المجتمع، بل لكرست كل مجهوداتها العسكرية والتشريعية في احتواء وكبح القضية الكردية طيلة هذه المدّة: بالعنف، القوّة ، هذا ما أجج العزيمة السياسية الكردية لتحقيق مطالبهم والدفاع عن حقوقهم بكل الوسائل وصولا إلى غاية التحالفات الإقليمية والدولية.

فكانت مرحلة ما بعد 2003، أين تعاونت الحركة السياسية الكردية مع الولايات المتحدة الأمريكية بالإطاحة بالنظام صدام حسين ثأرًا عن جرائمه "قضية **الأنفال، حلبجة** 1988"، فتعاظم دورها في مسار إعادة الدولة العراقية بوصولهم إلى السلطة ووضعهم دستورًا جديدًا يتبنى الفيدرالية كحل للأزمة.

Résumé :

Cette étude vise à chercher le problème des minorités et son impact sur l'État-nation dans le Moyen-Orient, une région qui contient une grande mosaïque des minorités de toutes sortes, est l'intérêt des puissances régionales et internationales au cours des siècles en raison des mérites de ces richesses naturelles historiques culturels et sa position géostratégique aussi une zone des conflits régionaux et internationaux en raison du facteur de l' extension géographique nationale de la plupart de ces minorités ainsi que les conflits internes important entre les minorités nationales et l'état, ce qui rend celle-ci en l'absence de stabilité politique, résultant la collision entre ces parties la , et leurs différentes réactions suite a des politiques appliquées.

La réalisation de l'unité nationale et la citoyenneté dans les communautés en situation diverse dans la structure des communautés dépend principalement de facteurs internes à travers la création d'un Etat reconnaît l'existence de tous les composants et leurs droit naturel, les systèmes de ces pays-là doivent assumer la responsabilité de la promotion de la citoyenneté et développer des méthodes et les mécanismes de la démocratie et de la participation politique, loin de la partialité subjective (ethnique, religion) ou à une idéologie, pour parvenir à une société civile forte et cherche à lutter pacifiquement pour réaliser l'unité des différences non scellées volontairement pour construire une culture de coexistence dans le but évolutif pour atteindre l'intérêt national.

Dans le cas de l'Irak comme un modèle pour notre étude, les différentes crises politiques qu'avons été témoins depuis 1921 jusqu'en 2003, y compris les conflits internes et les guerres régionales, la question kurde a pris une partie importante dans cette équation, suite à l'absence d'une volonté politique des dirigeants des différents gouvernements successifs sur l'administration de Bagdad n'ont pas parvenu à résoudre la question en donnant tous leurs droits nationaux et la reconnaissance politique comme une composante enrichit la société, mais consacré tous les moyens militaires et législatifs afin de contenir et de limiter la question kurde avec : la violence, la force, ce qui a sustenté la volonté politique des kurdes pour atteindre leurs revendications et défendre leurs droits par toute les méthodes en tenant des alliances régionaux et internationales

Apres la période post-2003, où le mouvement politique kurde a coopéré avec les États-Unis d'Amérique pour renverser le régime de Saddam Hussein en représailles pour ses crimes "**Anfal, Halabja** en 1988", le rôle des kurdes a cru dans le processus de reconstruction de l'Etat -irakienne suite à leur arrivée au pouvoir ou ils ont adoptés une nouvelle constitution et instauré le fédéralisme comme une solution à la crise.

Abstract

This study aims to find the problem of minorities and its impact on the nation-state in the Middle East, a region that contains a mosaic of minorities of all kinds, is the interest of regional and international powers over the centuries because of the merits of these cultural historical ,natural resources and its geostrategic position as an area of regional and international conflicts due to the factor of national geographic extension of most of these minorities and the major internal conflicts between national minorities and state, which makes it in the absence of political stability resulting collision between these parties, and their different reactions following of policies,

Achieving national unity and citizenship in the communities in diverse situation in community structure mainly depends on internal factors through the creation of a State recognizes existence of all composents and their natural right, the systems of these countries there must assume responsibility for the promotion of citizenship and develop methods and mechanisms of democracy and political participation, far from bias subjectivity (ethnicity, religion) or to an ideology, to achieve a strong civil society and seeks to fight peacefully to achieve unity of differences unsealed voluntarily to build a coexistence culture in the evolutionary order to achieve the national interest.

In the case of Iraq as a model for our study, what have the various political crises witnessed since 1921 until 2003, including internal conflicts and regional wars, the Kurdish question asks an important part of this equation, following the lack of political will of the leaders of the various successive governments over Baghdad administration have failed to resolve the issue by giving all their national rights and political recognition as a composent enriches society, but devoted all military and legislative means to contain and limited the Kurdish question with: violence, force, which sustained him the Kurdish political will to meet their demands and defend their rights by all methods taking into alliances regional and international

After the post-2003 period, when the Kurdish political movement cooperated with the United States to overthrow the regime of Saddam Hussein in retaliation for his crimes "**Anfal, Halabja** in 1988," the Kurdish role increased in the -irakienne state rebuilding process following their arrival in power when they have adopted a new constitution and introduced federalism as a solution to the crisis.

University MouloudMammeri

Faculty of Law and Political Sciences

Political Sciences Department

The problem of minorities and its impact on the nation-state in the Middle East Study Status: Kurds in Iraq from 2003- 2015

Note to Complete the Requirements of a Master's degree in Political Science Specialty Middle Eastern Studies

Prepared by :
Kacimi Amezian
Hamouche Ghiles

Under the Supervision:
P. Mohammed Amroun

Committee Members debate :

P.Ben Belaid Farid .....President

P.Mohammed Amroun ..... Supervisor

P.Moustapha Ouanoughi ..... Member

Academic Year: 2014 - 2015